

المثل والنسب



الجزء الأول

مكتبة مكتبة دار الكتب
مكتبة المكتبة دار الكتب
مكتبة المكتبة دار الكتب

المَلِكُ وَالنَّحْلُ

تأليف

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

(٤٧٩ — ٥٤٨ هـ)

المجلد الأول

تحقيق

محمد سعيد كساباني

ماجستير من كلية آداب جامعة القاهرة

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي

مصر - شارع - الخان

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

مقدمة

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

٤٧٩ — ٥٤٨ هـ

هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشافعي المتكلم ، والمؤلف المشهور . ولد ببلدة شهرستان الواقعة في شمال خراسان ، وبها نشأ وتلقى العلوم على شيوخ عصره مثل أحمد الخوافي ، وأبي القاسم الأنصاري ، وأبي الحسن المدائني ، وأبي نصر بن القاسم القشيري . وظهر ميله إلى التحصيل وإقباله على الدرس منذ صغره . وامتاز بمجودة الفهم والاستنتاج والاستقصاء في البحث والتعمق في تناول الموضوعات ، والبعد عن الهوى ، والاعتدال في إصدار الأحكام ، وصحة المنهج الذي يسلكه في بحوثه ، والإحاطة بالموضوع من جميع نواحيه .

وكان كغيره من علماء عصره يكثر من الرحلات ، والانتقال من جهة إلى جهة ، والاجتماع بعلماء تلك الجهات وتلاميذها ، وعقد مجالس الدرس في مساجدها . فطوّف بنواحي خوارزم وخراسان . وحينما بلغ الثلاثين من عمره شد رحاله إلى مكة لأداء فريضة الحج سنة ٥١٠ هـ . وبعد أن فرغ من أداء الفريضة غادر مكة قاصداً بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام ؛ ألقى في خلالها كثيراً من الدروس النافعة بالمدرسة النظامية . وكان كبار العلماء يحضرون لسماعه والاستفادة منه .

وقد اهتمّ نسّمون بدراسة الأدیان والمذاهب للرد على أصحابها وألّفوا في ذلك كتباً بعضها خاص بخاصة من الطوائف ، وبعضها عام : فألف أبو الحسن الأشعري كتابه : « مقالات الإسلاميين » . وألف عبد القاهر البغدادى كتابه « الفرق بين الفرق » . كما ألف ابن حزم الظاهري كتابه « الفصل فى الملل والنحل » . أما الكتب الخاصة فمثل « تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة فى العقل أو مرذولة » للبيرونى . والكتب الكثيرة التى وضعت فى الرد على النصارى واليهود ، أو فى رد بعض الفرق الإسلامية على بعضها الآخر .

إلا أن كتاب « الملل والنحل » للشهرستانى يمتاز عن غيره من الكتب التى ألفت فى هذا الموضوع بميزة جعلته فريداً فى بابهِ . فهو دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق ، وللآراء الفلسفية المتعاقبة بما وراء الطبيعة التى عرفت فى عصر المؤلف . وقد حاز هذا الكتاب إعجاب الناس وتقديرهم فى الشرق والغرب . فنجد مثلاً العالم الألمانى « هابركر » يقول فى مقدمة ترجمته للملل والنحل « بواسطة الشهرستانى فى كتابه الملل والنحل نستطيع أن نسد الثغرة فى تاريخ الفلاسفة بين القديم والحديث » وقال العالم الألمانى « ملخ » وكان فى عصره من المتخصصين فى الفلسفة اليونانية « إنه لا يشك فى صحة ما نسبته الشهرستانى من الأقوال إلى ديمقريطس على الرغم من أنه لم يجد هذه الأقوال محفوظة بين ما نقله كتاب الإغريق عن ديمقريطس » .

إلا أننا نجد أحد أئمة ينقص من قدر الشهرستانى ويطعن فى قيمته العلمية ، ويقول من شأنه ، فيقول فى مقدمة « قصة الفلسفة اليونانية » ما نصه : « . . . ورأيت مؤلفى الغرب كالشهرستانى والقفطى وأمثالهما قد خلطوا حقاً وباطلاً ، فكثيراً ما نسبوا القول إلى غير قائله ، وترجّوا حياة الفيلسوف ترجمة لا يقرها التاريخ الصحيح ، وخلعوا عليها من خيالهم الإسلامى ما لا يتفق وحياة الفلاسفة اليونانيين الوثنيين » .

ولاشك فى أن أحد أئمة لم يكن موقفاً إلى الصواب فيما قاله عن الشهرستانى وإليك الدليل .

قال الشهرستاني تحت عنوان « رأى تاليس » مانصه « . . . ومن العجب أنه نقل عنه أن المبتدع الأول هو الماء . قال: الماء قابل لكل صورة ومنه أبدع الجواهر كلها: من السماء والأرض وما بينهما . وهو علة كل مبدع ، وعلّة كل مركب من العنصر الجسماني فذكر أن من جود الماء تكونت الأرض ، ومن انحلاله تكون الهواء ، ومن صفوة الهواء تكونت النار ، ومن الدخان والأبخرة تكونت السماء ، ومن الاشتغال الحاصل من الأثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها إليه . »

وجاء في قصة الفلسفة اليونانية لأحمد أمين تحت عنوان « طاليس » ص ١٩ مانصه : « وإذا التمس الفكر الإنساني مادة تكون أصلا لكل ما يشمل الوجود من ظواهر ، فن يصادف إلا عددا قليلا من ألوان المادة التي يحوز عقلا أن تكون كذلك ، إذ لا بد لتلك المادة الأولية المشدودة أن تكون مرنة شديدة المرونة في قابليتها للتشكل في صور مختلفة . وألا تكون محدودة الصفات ، محصورة الخواص حتى تتسع لكل شيء . أفلا نستطيع أن نحزر ماذا تكون تلك المادة الأولية عند قوم يتأخرون البحر ، فترسخ في قوسهم صورته ، ويدوى في أسماعهم هديره كلما أمسى مساء أو أصبح صباح ؟ إنها الماء . فليس عجيبا إذن أن ينهض طاليس أول فيلسوف عرفته الدنيا وأجمع على فلسفته المؤرخون ويجهر بأن الماء هو قوام الموجودات بأسرها . فلا فرق بين هذا الإنسان وتلك الشجرة وذلك الحجر إلا الاختلاف في كمية الماء الذي يتركب منها هذا الشيء أو ذلك أليس الماء يستحيل إلى صور متنوعة فيصعد في الفضاء بخارا ، ثم يعود فيهبط فوق الأرض مطرا ، ثم يعيبه برد الشتاء فيكون ثلجا ؟ وإذن فهو غاز حينا ، وسائل حينا ، وصلب حينا . وكل ما يقع في الوجود لا يخرج عن إحدى هذه الصور الثلاث . »

« كان الماء عند طاليس هو المادة الأولى التي صدرت عنها الكائنات ، وإليها تعود »
فأي فرق بين ما ذكره الشهرستاني عن تاليس وبين ما ذكره أحمد أمين ؟ بل إن

الشهرستاني كان أدق في عباراته وفي تناوله للموضوع من أحمد أمين الذي تبدو عليه السطحية والسذاجة .

ربط الشهرستاني بين مقاله تاليس عن الماء وبين ما جاء في سفر التكوين السابق على عصر تاليس وهو : « إن مبدأ الخلق هو جوهر خلقه الله تعالى ، ثم نظر إليه نظرة الهيبة فذابت أجزاؤه فصارت ماء . ثم ثار من الماء بخار مثل الدخان ، تفاق منه السموات ، وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر فخلق منه الأرض ، ثم أرساها بالجيال آ .

في حين أن أحمد أمين علل رأى تاليس في الماء بأن هذا الفيلسوف كان يسكن على شاطئ البحر ويسمع هدير الماء صباح مساء . ويرد على هذا الرأي الفاسد أن هناك فلاسفة كانوا يسكنون على شاطئ البحر ، وفي نفس المدينة التي كان يقيم بها تاليس ، ولكنهم لم يقولوا إن الماء هو المبدع الأول الذي ظهرت منه سائر الموجودات .

وانظر إلى ما أورده الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكساغورس » وهو « قال إن مبدأ الموجودات هو جسم أول متشابه الأجزاء ، وهي أجزاء لطيفة لا يدركها الحس ولا ينالها العقل ، منها كون الكون العلوى منه والسفلى ، لأن المركبات مسبوقة بالبساط والمختلفات أيضا مسبوقة بالمتشابهات » .

وحكى فرفوريوس عنه أنه قال : « إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل ؛ لانهائية له . ولم يبين ما ذلك الجسم ، أهو من العناصر ؟ أم خارج عن ذلك ؟ قال : ومنه تخرج جميع الأجسام والقوة الجسمانية والأنواع والأصناف » .

وجاء عند أحمد أمين ص ٢٢ « كلا ! لا يمكن أن يكون الماء أصلا للوجود . فمهما بلغ الماء من المرونة وقابلية التشكل فهو ذو صفات معروفة معينة تستطيع أن تميزه بها عن المواد الأخرى . . . إنما أصل الكون مادة لاشكل لها ، ولا نهاية ، ولا حدود » .

وقال الشيراستاني تحت عنوان « رأى ألكسيانس » مانصه « ونقل عنه أيضا أن أول الأوائل من المبدعات هو الهواء . ومنه تكون جميع ما يكون في العالم من الأجرام العلوية والسفلية » .

« قال : ما كون من صفو الهواء الخوض لطيف روحاني لا يدر ولا يدخل عليه الفساد ، ولا يقبل الدنس والخبث : وما كون من كدر الهواء كثيف جسماني يدر ويدخله الفساد ويقبل الدنس والخبث . فما فوق الهواء من العوالم فهو من صفوه : وذلك عالم الروحانيات . وما دون الهواء من العوالم فهو من كدره ؛ وذلك عالم الجسمانيات . ولعله جعل الهواء أول الأوائل لموجودات العالم الجسماني ، كما جعل العنصر أول الأوائل لموجودات العالم الروحاني » .

« وهو على مثال مذهب تاليس ، إذ أثبت العنصر والماء ، في مقابلته ، وهو قد أثبت العنصر والهواء في مقابلته » .

وعند أحمد أمين ص ٣٤ « إذا كان الماء الذي فرضه تاليس أصلا للكون لم يصادف من العقل اطمئنانا ، لأنه ليس من الشمول بحيث يسع الكون بأسره . وإذا كانت مادة انكسمندر التي ليس لها شكل ولا حدود لم تسلم من النقد ، فقد نهض أنكسمينس واختار مادة ثالثة فيها الشمول الذي ينقص الماء ، وفيها الصفات التي تعوز مادة انكسمندر ، ألا وهي الهواء . فهو ذو صفات معروفة لاتنكر ، وهو في نفس الوقت يشيع في كل أنحاء الوجود ، يلف الأرض ، ويملا في نظره جوانب السماء ، بل ويتغلغل في الأشياء والأحياء مهما دقت . أليست الحياة في صميمها أنفاسا من الهواء تتردد في الصدر شهيقا وزفيرا ؟ إذن فهو الجوهر الأول الذي صدرت عنه جميع الكائنات يتكاثف حينما فيكون شيئا ، ويتخلخل حينما فيكون شيئا آخر . والهواء إذا أمعن في تناخله انقلب نارا . فإذا ارتفعت كونت الشمس والأقمار . وإذا هو أمعن في التكاثف انقلب سحابة ، ثم أنزل السحاب ماء ، ثم تجمد الماء فإذا هو بترية وضخور » .

هذه أمثلة كافية تبين بوضوح كيف تخفى أحمد أمين على الشهرستاني حين وصفه بأنه يخط خطأ بباطل في الفلسفة اليونانية .

وللشهرستاني مؤلفات كثيرة نذكر منها :

١ - المصارعة . قال ابن قيم الجوزية ص ٢٦٣ ج ٢ إغاثة اللهفان طبع مصطفى

الباب الحلي ١٩٦١ م .

« وصارع محمد الشهرستاني ابن سيناء في كتاب سماه : « المصارعة » ، أبطل فيه قوله يقدم العالم وإنكار المعاد ، ونفى علم الرب تعالى وقدرته وخلقه العالم . فقام له نصير الإلحاد وقعد ، ونقضه بكتاب سماه : « مصارعة المصارعة » ، ووقفنا على البكتابين . نصر فيه أن الله تعالى لم يخلق السموات والأرض في ستة أيام وأنه لا يعلم شيئاً ، وأنه لا يفعل شيئاً بقدرته واختياره ولا يبعث من في القبور » ونصير الإلحاد الذي ذكره ابن القيم هو نصير الدين الطوسي .

٢ - نهاية الأقدام في علم الكلام ، نشره المستشرق الإنجليزي الفردجيوم

سنة ١٩٣٤ م .

٣ - الجزء الذي لا يتجزأ ، ألحقه الفردجيوم بالكتاب السابق .

٤ - الإرشاد إلى عقائد العباد ، ذكره الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

٥ - شبهات أرسطو طاليس وابن سيناء ونقضها ، ذكره الشهرستاني .

٦ - نهاية الأوهام : أشار إليه الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

وهناك كتب أخرى نسبها إليه بعض المؤرخين ، ولم نقترب عليها .

وقد ترجم كتاب الملل والنحل إلى اللغة الفارسية والتركية والألمانية ، وطبع

في أوروبا عدة طبعات ، وفي فارس والهند وتركيا . وظهرت منه في مصر عدة طبعات وعنى بعضهم بتخريجه وتحقيقه والتعليق عليه .

وحينما فكرت في تحقيق هذا الكتاب رأيت أن أرجع إلى النسخ الخطية الموجودة منه في دار الكتب المصرية. وفي المكتبة التيمورية، وفي مكتبة الجامعة الأزهرية، وجامعة الدول العربية .

أما الشريط المحفوظ بمكتبة جامعة الدول العربية تحت رقم ٣١٥١ فاتح فلم أطلع عليه لأنى أخبرت أنه غير صالح لخلل وقع في أثناء التقاطه . وأحياناً يقولون إن آلات القراءة مختلة . وهكذا تنفق الأموال الطائلة في إرسال الموظفين إلى الخارج ، وفي شراء الأشرطة الخام، وفي نقل المخطوطات عليها، وفي مرتبات الموظفين الذين يعملون بالمكتبة المذكورة، ثم تبحث بعد ذلك عن الفوائد العلمية التي تعود على الأفراد أو على المجتمع فلا تجد شيئاً، لا كثيراً ولا قليلاً .

وأما نسخة دار الكتب فيها نقص وتحريف وتصحيف . وقد كتبت سنة ١١١٧ هـ والنسخة التيمورية جيدة الخط ، ذكر في نهايتها أنها حررت في دار السلطنة العلمية سنة ١١٨٤ هـ .

وفي مكتبة الجامعة الأزهرية نسخة كتبت سنة ١٠٨٩ هـ عن نسخة مخطوطة . سنة ٥٩٨ هـ وبها نسختان أخريان لم يعلم تاريخ كتابتهما .

• • •

وقد استعنت ببعض الكتب النافعة فيما كتبت به بالهوامش مثل «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري ، و «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي، و «تحقيق ما للهند من مقولة» للبيروني ، و «الكامل للمبردة» وغيرها مما يراه القارىء . واستضدت كثيراً من طبعة كيورتن ، كما انتفعت بطبعة الشيخ محمد فتح الله بلران .

أما تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول ، ووضع العناوين الكثيرة ، فهذا ليس من عمل الشهرستاني ، وإنما هو عمل قمت به تمهيداً للقارىء .

وقد رأيت إحياء لذكرى المؤلف أن ألحق كتابه بذيّل مختصر أسلّك فيه مسلكه،
وأنتهج نهجه فأتكم عمافاته أن يتكلم عليهم من الديانات القديمة كديانة قدماء المصريين ،
والديانة الصينية واليابانية . ثم أتناول بعض الملل والفرق التي ظهرت حديثاً كالبهائية
والقاديانية . والله الموفق والمعين ؟

محمد سيد كيموفى

القاهرة فى { ٢٥ محرم سنة ١٣٨١ هـ
٨ يوليه سنة ١٩٦١ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها ؛ على جميع نعماته كلها ، حمدا كثيرا طيبا مباركا كما هو أهله . وصلى الله على محمد البصطفى رسول الرحمة خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين : صلاة دائمة بركتها إلى يوم الدين ، كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنه حديد مجيد .

وبعد : فلما وفقني الله تعالى لطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناض أوانسها^(١) وشواردها^(٢) ، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوى جميع ما تدّين به المتدينون ، وانتحل^(٣) المتنحلون ؛ عبرة لمن استبصر ، واستبصارا لمن اعتبر .

وقبل الخوض فيما هو الغرض لابد من أن أقدم خمس مقدمات :

المقدمة الأولى : في بيان أقسام أهل العالم بجملة مرسل^(٤) .

المقدمة الثانية : في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية .

المقدمة الثالثة : في بيان أول شبهة وقعت في الخلايقة ، ومن مصدّرها ،

وَمَنْ مظهرها ؟

(١) أوانس : جمع أنسة ، وهي الشاة الجميلة الطيبة النفس . والمراد هنا المعلومات القيمة .
 (٢) شوارد : مشهورة . (٣) انتحل الشيء : ادعاه لنفسه . والنحلة ؛ بالكسر ؛ الدعوى .
 (٤) مرسل : مطلقة .

للمقدمة الرابعة : في بيان أول شبهة وقعت في الملّة الإسلامية . وكيفية انشعابها^(١) ،

ومن مصدرها ، ومن مظهرها ؟

للمقدمة الخامسة : في بيان السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق

الحساب .

المقدمة الأولى

في بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسلة

١ — من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة . وأعطى أهل كل إقليم حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التي تدل عليها الألوان والألسن .

٢ — ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التي هي : الشرق ، والغرب ، والجنوب . والشمال . ووفر على كل قطر حقه من اختلاف الطبائع ، وتباين الشرائع .

٣ — ومنهم من قسمهم بحسب الأمم ، فقال كبار الأمم أربعة : العرب ، والعجم والروم ، والهند ، ثم زأوج بين أمة وأمة : فذكر أن العرب والهند يتقاربان على مذهب واحد . وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق ، واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات والكميات ، واستعمال الأمور الجسدية .

٤ — ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب . وذلك غرضنا في تأليف هذا الكتاب . وهم منقسمون بالتقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل .

(١) انشعابها : انقسامها وبقرةها .

فأرباب الديانات مطلقاً مثل المجوس ، واليهود ، والنصارى ، والمسلمين .
وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة . والندهرية^(١) . والصابئة . وعبد الكواكب .
والأوثان . والبراهمة .

وفتقر كل منهم فرقا . فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم في عدد معنوم .
وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها . فافتقرت المجوس على
سبعين فرقة . واليهود على إحدى وسبعين فرقة . والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة .
والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة . والناجية أبداً من الفرق واحدة ، إذ اتفق من
القضيتين المتقابلتين في واحدة ، ولا يجوز أن يكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على
شرائع التقابل إلا وأن تقسما الصدق والكذب . فيكون الحق في إحداها دون الأخرى
ومن المحال الحكم على المتضامين في أصول المقولات بأنها صادقان .
وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحداً ؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة
واحدة . وإنما عرفنا هذا بالسمع وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل : (وَبَيْنَ خَلْقِنَا
أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ^(٢)) وأخبر النبي عليه الصلاة والسلام : « سَتَقَرَّ قِ
أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقُونَ هَلَكُوا . قِيلَ :
وَمَنْ النَّاجِيَةُ ؟ قَالَ : أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . قِيلَ : وَمَا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ :
مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

(١) النهرية : يفتح الدال المهملة وتضم : القائل ببقاء الدهر ، الذي لا يؤمن بالهياة الأخرى .

(٢) الأعراف آية ١٨١ .

المقدمة الثانية

في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية

اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية ، لا على قانون مستند إلى أصل ونص ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود . فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق .

ومن العلوم الذي لا مرءاء فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما ؛ في مسألة ما ، عد صاحب مقالة . وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والمد ويكون من أنفرد بمسألة في أحكام الجواهر مثلاً معدوداً في عداد أصحاب المقالات فلا بد . إذ من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالة ، ويعد صاحبه صاحب مقالة

وما وجدت لأحد من أبواب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط ، إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد ، لا على قانون مستقر ، وأصل مستمر فاجتهدت على ما تيسر من التقدير ، وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد ، هي الأصول الكبرى .

القاعدة الأولى : الصفات والتوحيد فيها وهي تشتمل على مسائل : الصفات الأزلية ، إثباتات عند جماعة ، ونفيا عند جماعة . وبيان صفات الذات ، وصفات الفعل ، وما يجب لله تعالى ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل . وفيها الخلاف بين الأشعرية ، والكرامية ، والمجسمة والمعتزلة .

القاعدة الثانية : القدر والمدل فيه . وهي تشتمل على مسائل : القضاء ، والقدر ، والجبر ، والكسب ، وإرادة الخير والشر ، والمقدور ، والمعلوم ؛ إثباتات عند جماعة ، ونفيا

عند جماعة . وفيها الخلاف بين : القدرية ، والنجارية ، والجبرية ، والأشعرية ، والكرامية .

القاعدة الثالثة : الوعد ، والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، وهي تشتمل على مسائل : الإيمان ، والتوبة ، والوعيد ، والإرجاء ، والضكير ، والتضليل : إثباتا على وجه عند جماعة ، ونفيا عند جماعة . وفيها الخلاف بين المرجئة ، والوعيدية ، والمعتزلة ، والأشعرية والكرامية .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل ، والرسالة ، والإمامة . وهي تشتمل على مسائل : التحسين ، والتقبيح ، والصالح والأصاح ، واللفظ ، والعصمة في النبوة . وشرائط الإمامة ، نفا عند جماعة ، وإجماعا عند جماعة . وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع . والخلاف فيها بين الشيعة ، والخوارج ، والمعتزلة . والكرامية ، والأشعرية .

فإذا وجدنا افراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد ، عددنا مقالته مذهباً وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحدا انفرده بمسألة فلا نجعل مقالته مذهباً ، وجماعته فرقة . بل نجعله مندرجا تحت واحد من وافق سواها مقالته ، ورددنا باق مقالاته إلى القروع التي لاتند مذهباً مفرداً ؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية ، فإذا تعينت المسائل التي هي قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها في أربع بعد أن تدخل بعضها في بعض .

كبار الفرق الإسلامية أربع

(١) القدرية . (٢) الصفاتية . (٣) الخوارج . (٤) الشيعة ..

ثم يتركب بعضها مع بعض ، ويشتمل عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث . وسبعين فرقة ..

ولأصحاب كتب النقالات طريقان في الترتيب :
أحدهما : أنهم وضعوا المسائل أصولاً ، ثم أوردوا في كل مسألة مذهب طائفة طائفة
وفرقه وفرقة .

والثاني : أنهم وضعوا الرجال وأصحاب النقالات أصولاً ، ثم أوردوا مذاهبهم ،
في مسألة مسألة .

وترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة ، لأني وجدتها أضبط للأقسام ، وأليق
ببياب الحساب .

وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ؛ من غير
تعصب لهم ، ولا كسر عليهم : دون أن أبين صحیحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ،
وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات
الباطل ، وبالله التوفيق .

المقدمة الثالثة

في بيان أول شبهة وقعت في الخليقة ، ومن مصدريها في الأول ،
ومن مظهرها في الآخر

اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليقة : شبهة إبليس لعنه الله . ومصدرها استبداده
بالرأى في مقابلة النص . واختياره الهوى في معارضة الأمر ، واستكباره بالمادة التي
خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين .

وانشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات ، وسارت في الخليقة ، وسرت في أذهان
الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأنجيل
الأربعة : إنجيل لوقا ، ومارقوس ، ويوحنا ، ومتى ، ومذكورة في التوراة متفرقة على
شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود ، والامتناع منه .

قال كما قبل عنه : إني سمعت أن الهاري تعالى إلهي وبه الخلق ، عالم قادر ، ولا يسأل عن قدرته ومشيتته . وأنه مهما أراد شيئاً قال له كن فيكون . وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته أسئلة . قالت الثلاثكة : ماهي ؟ وكيف هي ؟ قال نعمه الله : سمع .

الأول منها : أنه قد علم قبل خلق أي شيء ، يصدر عني ويحصل مني فلم خفني أولاً ؟ وما الحكمة في خلقه إياي ؟

والثاني : إذ خفني على مقتضى إرادته ومشيتته : فلم كلفني بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة في هذا التكليف بعد أن لا ينفع بطاعة ، ولا يتضرر بمعصية ؟

والثالث : إذ خلقني وكلفني فالتزمت تكليفه بالعرفة والطاعة فعرفت وأطعت ، فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي إياه ؟

والرابع : إذ خلقني وكلفني على الإطلاق ، وكلفني بهذا التكليف على الخصوص ، فإذا لم أسجد لآدم ، فلم لعني وأخرجني من الجنة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحاً إلا بقولي : لا أسجد إلا لك ؟

والخامس : إذ خلقني وكلفني مطلقاً وخصوصاً : فلم أطع فلعني وطردي ، فلم طرقتي^(١) إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغررته بوسوستي ، فأكل من الشجرة المنهى عنها ، وأخرجه من الجنة معي ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة لاستراح مني آدم ، وبقي خالداً فيها ؟

والسادس : إذ خلقني وكلفني عموماً ، وخصوصاً ، ولعني ، ثم طرقتي إلى الجنة ، وكانت الخصومة بيني وبين آدم : فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني ، وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر في حولهم وقوتهم ، وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة

(١) طرقتي : جعل لي طريقاً .

في ذلك بعد أن لو خنقهم على الفطرة دون من يختارهم عنها^(١) فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين ، كان أخرى بهم : وأليق بالحكمة .

والسابع : سلمت هذا كله : خلقتي وكلفتى مطلقا ومقيدا ، وإذ لم أطع لعنى وطردي ، وإذا أردت دخول الجنة مكنتى وطرقتى ، وإذا عملت على أخرجنى ثم سلطنى على بنى آدم ، فلم إذا استمهلته أمهلنى ، ققلت : (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ^(٢)) - قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ^(٣)) . وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكنى في الحال استراح آدم واخلق منى وما بقى شرثا ما في العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيرا من امتزاجه بالشر ؟ !

قال : فهذه حجتى على ما ادعيتته فى كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام ، قولوا له : إنك فى تسليمك الأول أى إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أى إله العالمين ما احتكمت على ربك ، فأنا الله الذى لا إله إلا أنا ، لا أسأل عما أفعل ، واخلق مسئولون ، وهذا الذى ذكرته مذكور فى التوراة ، ومسطور فى الإنجيل على الوجه الذى ذكرته .

وكنتم برهة من الزمان أتفكر وأقول : من المعلوم الذى لا مِوِية فيه أن كل شبهة وقعت لبنى آدم ؛ فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه ونشأت من شبهاته ، وإذا كانت الشبهات محصورة فى سبع عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع . ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيغ والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات ؛ وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبنور ، وترجع جلتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح إلى الهوى فى مقابلة للنص .

(١) يحاطم عنها : يحولم عنها . (٢) الأعراف آية ١٣ .

(٣) الحجر : آية ٣٧ ، ٣٨ .

هذا . ومن جدل نوحا ، وهودا ، وصالحا ، وإبراهيم ، ولوطا ، وشعبيا ، وموسى
وعيسى . ومحمدآ : صلوات الله عليهم أجمعين ، كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول
في إظهار شبهاته ، وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم ، وجدد أصحاب الشرائع
والتكاليف بأسرهم ، إذ لافرق بين قولهم : (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ^(١)) وبين قوله (أَأَسْجُدُ
لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ^(٢)) وعن هذا صار مفصل الخلاف ، وحز الافتراق ماهو في قوله تعالى :
(وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ^(٣))
فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى ، كما قال المتقدم في الأول (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ
إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَاقَتُهُ مِنْ طِينٍ ^(٤)) وقال المتأخر من
ذريته كما قال المتقدم (أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مِنْهُنَّ وَلَا يَكْذِبُ بَيْنَ ^(٥)) . وكذلك
لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ^(٦)) - فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ
مِنْ قَبْلُ ^(٧)) .

فالعين الأول لما حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل ، لزمه أن يجرى حكم الخالق
في الخلق ، أو حكم الخلق في الخالق ، والأول غلو ، والثاني تقصير .

فتار من الشبهة الأولى مذاهب : الحولية ، والتناسخية ، والمشبهة ، والغلاة من
الروافض ، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الإله .

وثار من الشبهة الثانية مذاهب : القدرية ، والجبرية ، والجسمة ، حيث قصروا
في وصفه تعالى حتى وصفوه بصفات المخلوقين .

فالمعتزلة مشبهة الأفعال ، والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأى عينيه
شاء ، فإن من قال : إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق

(١) التباين آية ٦ . (٢) الإسراء آية ٦٠ ، ٩٤ . (٣) الأعراف آية ١١ .

(٥) الزعرور آية ٥١ . (٦) البقرة آية ١١٨ . (٧) يونس آية ٧٤ .

بأنخلق ؛ ومن قال : يوصف البارئ تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به البارئ تعالى فقد اعتزل عن الحق ، وسنخ^(١) القدرية طلب العلة في كل شيء . وذلك من سنخ اللعين الأول : إذ طلب العلة في الخلق أولاً . والحكمة في التكليف ثانياً ، والفائدة في تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً ، وعنه نشأ مذهب الخوارج ، إذ لا فرق بين قولهم : لا حكم إلا لله ولا نحكم الرجال ، وبين قوله : لا أسجد إلا لك ، (أَسْجُدْ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلَافٍ مِنْ حَا مَسْنُونٍ^(٢)) وبالجملة « كلا طرفي قصد الأمور ذم » فالتمتزة غلوا في التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفي الصفات ، والمثبة : قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام ، والروافض : غلوا في النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول ، والخوارج : قصروا حتى ضفوا تحكيم الرجال .

وأنت ترى إذا نظرت أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول ، وتلك في الأول مصدرها ، وهذه في الآخرة مظهرها ، وإليه أشار التنزيل في قوله تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ^(٣)) .

وشبه النبي صلى الله عليه وسلم كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، قال : « القدرية تجوس هذه الأمة » وقال « المشبهة يهود هذه الأمة ، والروافض نصارها » .

وقال عليه الصلاة والسلام جملة : « لَتَسْلُكُنَّ سَبِيلَ الْاُمَمِ قَبْلَكُمْ حَدَّثَ الْفَقْدَةُ بِالْفَقْدَةِ^(٤) ، وَانْتَعَلَ بِالنَّعْلِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ » .

(١) السنخ : بالكسر ؛ الأصل .

(٢) الآية - قال لم أكن لأسجد لبشر خلقته من صلصال من حأ مسنون - الهجرة ٣٢ .

(٣) البقرة آية ١٦٨ .

(٤) الفلة : بالضم ، ريش السهم

المقدمة الرابعة

في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، ومن مصادرها ، ومن مظهرها .

وكما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أول الزمان ، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي ودور صاحب كل ملة وشريعة: أن شبهات أمته في آخر زمانه؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والمعتدين وأكثرها من المنافقين، وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتماذى الزمان، فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافق زمن النبي عليه الصلاة والسلام، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى ، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى ، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدل فيه. اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمي إذ قال: **أَعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ** ، حتى قال عليه الصلاة والسلام: **« إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلْ ؟ »** فعاد اللعين وقال **« هَذِهِ قِسْمَةٌ مِمَّا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى »** ، وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيا ، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجيا ، أو ليس ذلك قولاً بتحصين العقل وتقييده؟ وحكما بالهوى في مقابلة النص ، واستكبارا على الأمر بقياس العقل؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام: **« سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْفِى ^(١) هَذَا الرَّجُلُ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ . . . »** الخبر بتمامه .

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا: **(هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ**

(١) الضئفى : الجنس ، والأصل ، والمحدث ؛ يقال : فلان من ضئفيه صدق : أى منه عتده صدق .

شَيْءٌ^(١)) وقولهم : (لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَتَلْنَا هَهُنَا^(٢)) وقولهم : (لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا^(٣)) فهل ذلك إلا تصريح بالقدر ؟ وقول طائفة من المشركين : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ^(٤)) وقول طائفة : (أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ^(٥)) فهل هذا إلا تصريح بالجبر ؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله ، تفكروا في جلاله ، ونصرفوا في أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ^(٦)) فهذا ما كان في زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكة وقوته وحمته بدنه ، والناقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض في كل وقت على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبنور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع .

وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة رضى الله عنهم ، فهي اختلافات اجتهدية كاقيل ، كان غرضهم منها إقامة مراسم الشرع ، وإدامة مناهج الدين .

فأول تنازع وقع في مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى بإسناده عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه ، قال : « لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَالَ : اتَّقُونِي بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي » فقال عمر رضى الله عنه : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ » وكثر اللفظ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قُومُوا عَنِّي لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ » قال ابن عباس : « الرِّزْيَةُ كُلُّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(١) آل عمران آية ١٥٣ ، ١٥٦ . (٤) النحل آية ٣٤ .

(٥) يس آية ٤٧ . (٦) الرعد آية ١٤ .

على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام : « الْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ » .

الخلاف الخامس : في الإمامة ، وأعظم خلاف بين الأمة خلافاً للإمامة ، إذ ناسل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ناسل على الإمامة في كل زمان . وقد سهل الله تعالى في الصدر الأول ، فاختلف المهاجرون والأنصار فيها فقاتل الأنصار من أمير ومنكم أمير واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادَةَ الأنصاري ، فاستدركه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في الحال بأن حفر اسقيفة بنى ساعدة ، وقال عمر : كنت أزور^(١) في نفسى كلاماً في الطريق ، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر : مه^(٢) يا عمر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ما كنت أقدره في نفسى كأنه يخبر عن غيب ، فقيل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت الفتنة ، إلا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة^(٣) وفي الله المسلمين شرها ، فن عاد إلى مثلها فاقبلوه ، فأبى رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنهما تفرقا^(٤) فوجب أن يقتلا .

وإنما سكنت الأنصار عن دعوائهم لرواية أبي بكر عن النبي عليه الصلاة والسلام « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة ، ثم لما عاد إلى المسجد انثال^(٥) الناس عليه وبايعوه عن رغبة ، سوى جماعة من بني هاشم ، وأبي سفيان من بني أمية ، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان مشغولاً بما أمره النبي صلى الله عليه وسلم من تجهيزه ودفنه وبلازمة قبره من غير منازعة ولا مبداهة .

(١) أزور كلاماً : أحسن كلاماً وأقومه وأتممه . (٢) مه : اكف .

(٣) فلتة : دون تدبر وتعمل . (٤) تفرقة : غرر بنفسه تفريراً ، وتفرقة : عرضها للهلاك .

(٥) انثال عليه الناس : اتصبوا عليه وتكاثروا حوليه .

« الخلف السادس : في أمر فذلك^(١) والتوارث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ودعوى فاطمة عليها السلام ورائة تارة ، وتليكا أخرى حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي عليه الصلاة والسلام « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَ كُنَّا صِدْقَةً » .

الخلف السابع : في قتال مانع الزكاة فقال قوم : لا قتالهم قتال الكفرة . وقال قوم بل نقاتلهم حتى قال أبو بكر رضي الله عنه : لو منعوني قتالا بما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلتهم عليه ، ومضى بنفسه إلى قتالهم ، وواقه جماعة الصحابة بأسرهم ، وقد أدى اجتهاد عمر رضي الله عنه في أيام خلافته إلى رد السبايا والأموال إليهم ، وإطلاق المحبوسين منهم ، والإفراج عن أسراهم

• • •

الخلف الثامن : في تنصيب^(٢) أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة ، فمن الناس من قال : قد وليت عايينا فظا غليظا ، وارتفع الخلاف بقول أبي بكر : لو سألتني ربي يوم القيامة لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم .

وقد وقع في زمانه اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الجد ، والإخوة ، والكلالة^(٣) وفي عقل^(٤) الأصابع ، وديات الأسنان ، وحدود بعض الجرائم التي لم يرد فيها نص ، وإنما أم أمورهم : الاشتغال بقتال الروم ، وغزو العجم ، وفتح الله تعالى الفتوح على

(١) فذلك : قرية شمال المدينة ، كانت لليهود ، ولما انهزم يهود بني نضير هربوا إلى أنفسهم فسلموا قريتهم للنبي عليه الصلاة والسلام دون قتال فكانت خالصة له ينفق منها على نفسه ، وعلى بعض المحتاجين من بني هاشم .

(٢) انظر كلام أبي بكر في هذا الموضوع ، ج ١ ص ٨ من الكامل للمبرد : ط مصطفى الخليلي .

(٣) من عدا الولد والوالدة من الورثة . وقيل الكلالة : من مات ولا والده له ولا ولد .

(٤) العقل : ما يدفع المجنى عليه كتبويض لما أصابه .

المسلمين : وكثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصعدون عن رأبي عمر رضى الله عنه ، وانتشرت الدعوة ، وظهرت الكلمة ، ودانت العرب ، ولابنت المعجم .

• • •

الخلافة التاسع : فى أمر الشورى واختلاف الآراء فيها . واتفقوا كلهم على بيعه عثمان رضى الله عنه ، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة فى زمانه ، وكثرت الفتوح ، وامتلاء بيت المال ، وعاشر الخلق على أحسن خلق ، وعاملهم بأبسط يد ، غير أن أقاربه من بنى أمية قد ركبوا نهاب^(١) فركبته ، وجاروا فجير عليه ، ووقعت فى زمانه اختلافات كثيرة وأخذوا عليه أحداثا كلها محالة^(٢) على بنى أمية .

منها : رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طريد رسول الله ، وبعد أن تشفع إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أيام خلافتهم فما أجابا إلى ذلك ، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخا .

ومنها نفيه أبازر إلى الربرة^(٣) ، وتزويجه مروان بن الحكم بنته ، وتسليمه خمس غنائم أفريقية له وقد بلغت مائتى ألف دينار .

ومنها : إيوؤه عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، وكان رضيعه بعد أن أهله النبي عليه الصلاة والسلام دمه ، وتوليته إياه مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث ، إلى غير ذلك مما تقوموا عليه ، وكان أمراء جنوده : معاوية ابن أبى سفيان عامل الشام ، وسعد بن أبى وقاص عامل الكوفة ، وبعده الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن عامر عامل البصرة ، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح عامل مصر ، وكلهم خذلوه ورفضوه حتى آتى قدره عليه ، وقتل مظلوما فى داره ، ونارت الفتنة من الظلم الذى جرى عليه ، ولم تسكن بعد .

(١) نهاب : مهاك ، جمع نهيرة بضم النون فهما . (٢) محالة : أى محمودة ومنسوبة .

(٣) الربرة : من قرى المدينة .

الخلاف العاشر : في زمان أمير المؤمنين على رضي الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له . فأوله : خروج طلحة والزبير إلى مكة ، ثم حمل عائشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه ، ويعرف ذلك بحرب الجبل ، والحق أنهما رجعا وتابا ، إذ ذكرهما أمرا فتذكراه ، فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف ، وهو في النار لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بَشْرٌ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ » وأما طلحة فرماه مروان ابن الحكم بسهم وقت الإعراض^(١) فخرميتا ، وأما عائشة رضي الله عنها فمكثت محمولة على ما فعلت ، ثم تاب بعد ذلك ورجعت ، والخلاف بينه وبين معاوية ، وحرب صفين ، ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ، ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري ، وبقاء الخلاف إلى وقت وفاته مشهور ، وكذلك الخلاف بينه وبين الشراء^(٢) المارقين بالنهروان^(٣) عقدا وقولا ، ونصب القتال معه فعلا ظاهرا معروفا ؛ وبالجملة كان على رضي الله عنه مع الحق ، والحق معه ، وظهر في زمانه الخوارج^(٤) عليه مثل الأشعث ابن قيس ، ومسعود بن فذكي التيمي ، وزيد بن حصين الطائي وغيرهم ، وكذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه مثل عبد الله بن سبأ وجماعة معه ، ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَهْلِكُ فِيهِ أَتْنَانِ : مُحِبُّ غَالٍ وَمُتَضَيِّضٌ قَالٍ » .

واقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف في الإمامة ، والثاني : الاختلاف في الأصول .

(١) وقت الإعراض : وقت أن أعرض عن القتال ، أي كف واعتزل الحرب .
 (٢) الشراء : الخوارج ، الواحد شارة ؛ سموا بذلك لقولهم شرينا أنفسنا في طاعة الله ، فهو من شرى يشري كرى يري ، فهو شار وجمعه شراة بخلاف شرى كفرج . فإن اسم فاعله شر ، وهو لا يجمع على شراة . قيل : ويجوز أن يكون من المشاركة أي المجادلة .
 (٣) النهروان : بفتح النون وتظليل الراء ، وبضمها : عدة قرى بين واسط وبغداد بالعراق .
 (٤) سائق الكلام على الخوارج في موضعه .

والاختلاف في الإمامة على وجهين :

أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار .

والثاني : القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار ، قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة . أو جماعة معتبرة من الأمة : إما مطلقا ، وإما بشرط أن يكون قرشيا ؛ على مذهب قوم ، وبشرط أن يكون هاشميا ، على مذهب قوم ، إلى شرائط أخرى كما سيأتي .

ومن قال بالأول ، قال بإمامة معاوية وأولاده ، وبعدم بخلافه مروان وأولاده .
والخوارج اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ، ويحترق على سنن العدل في معاملاتهم ، وإلا خذلوهم وخلعوه ، وربما قتلوه .

ومن قالوا بأن الإمامة تثبت بالنص ، اختلفوا بعد على رضى الله عنه ، فمنهم من قال إنه نص على ابنه محمد بن الحنفية ، وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال إنه لم يمت ، ويرجع فيملا الأرض عدلا ، ومنهم من قال إنه مات ، وانتقلت الإمامة بعده إلى ابنه أبي هاشم ، واقترب هؤلاء ، فمنهم من قال الإمامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية ، ومنهم من قال إنها انتقلت إلى غيره ، واختلفوا في ذلك الغير ، فمنهم من قال هو بنان ابن سميان النهدي ، ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس ، ومنهم من قال هو عبد الله بن حرب السكندی ، ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون إن الدين طاعة رجل ، ويتأولون أحكام الشرع كلها على شخص معين كما ستأتي مذاهبهم .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية فقال بالنص على الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وقال : لا إمامة في الأخوين إلا الحسن والحسين رضى الله عنهما . ثم اختلفوا ، فمنهم من أجرى الإمامة في أولاد الحسن ، فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله ثم ابنه محمد ، ثم أخيه إبراهيم الإمامين ، وقد خرجا في أيام المنصور فقتلا في أيامه ، ومن

هؤلاء من يقول برجعة محمد الإمام ، ومنهم من أجرى الوصية في أولاد الحسين وقال بعده
 بإمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين نسا عليه ، ثم اختلفوا بعده ، فقالت الزيدية
 بإمامة ابنه زيد . ومذهبهم أن كل فاطمي خرج وهو عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي : كان
 إماماً واجب الاتباع ، وجوزوا رجوع الإمامة إلى أولاد الحسين ، ثم منهم من وقف وقال
 بالرجعة ، ومنهم من ساق وقال بإمامة كل من هذا حاله في كل زمان ، وسيأتي فيما بعد
 تفصيل مذاهبهم ، وأما الإمامية فقالوا بإمامة محمد بن علي الباقر نسا عليه ، ثم بإمامة جعفر
 ابن محمد الصادق وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده في أولاده : من المنصوص عليه ؟ وهم
 خمسة : محمد ، وإسماعيل ، وعبد الله ، وموسى ، وعلي ، فمنهم من قال بإمامة محمد وم
 العمارية ، ومنهم من قال بإمامة إسماعيل وأنكر موته في حياة أبيه وهم المباركية ، ومن
 هؤلاء من وقف عليه وقال برجعت ، ومنهم من ساق الإمامة في أولاده نسا بغير نص إلى
 يومنا هذا ، وهم الإسماعيلية ، ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأقطح ، وقال برجعت بعد
 موته لأنه مات ولم يعقب ، ومنهم من قال بإمامة موسى نسا عليه إذ قال والده : سابعكم
 قائمكم ، ألا وهو سمّي صاحب التوراة ، ثم هؤلاء اختلفوا ، فمنهم من اقتصر عليه وقال
 برجعت ، إذ قال لم يمت هو ، ومنهم من توقف في موته وهم للمطورة ، ومنهم من قطع
 بموته ، وساق الإمامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا ، وهم القطعية ، ثم هؤلاء اختلفوا
 في كل ولد بعده ، فالإثنا عشرية ساقوا الإمامة من علي الرضا إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه
 علي ، ثم إلى ابنه الحسن ، ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثاني عشر ، وقالوا : هو نحي لم
 يمت ، ويرجع فيملاً الدنيا عدلاً ، كما ملئت جوراً ، وغيرهم ساقوا الإمامة إلى الحسن
 العسكري ، ثم قالوا بإمامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه ، أو قالوا بالشك في حال محمد
 ولهم خبط طويل في سوق الإمامة ، والتوقف ، والقول بالرجعة بعد الموت ، والقول
 بالغيبة ، ثم بالرجعة بعد الغيبة .

فهذه جملة الاختلاف في الإمامة ، وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر المذاهب

وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني ،
وغيلان الدمشقي ، ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى
القدر ، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الفزّال ، وكان تلميذ الحسن البصري ، وتلذذ له
عمرو بن عبيد ، وزاد عليه في مسائل القدر . وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام
بنى أمية ، ثم والى المنصور وقال بإمامته ، ومدحه المنصور يوما فقال: نثر الحب للناس
فلقطوا غير عمرو بن عبيد .

والمعينية من الخوارج ، والمرجئة من الجبرية .

والقدرية ابتدعوا بدعتهم في زمان الحسن ، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول
منه بالنزلة بين اللزتين ، فسمى هو وأصحابه معتزلة ، وقد تلذذ به زيد بن علي وأخذ الأصول
فلذلك صارت الزيدية كلهم . معتزلة ، ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آباؤه
في الأصول ، وفي التبرّي والتوّلى ؛ وهم من أهل الكوفة ؛ وكانوا جماعة سمو رافضة .
ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون غفلت منهاجها
بمناهج الكلام ، وأفردتها فنا من فنون العلم ، وسمتها باسم الكلام ، إما لأن
أظهر مسألة تكاموا فيها وتقاتلوا عليها ، هي مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها ،
وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام
مترادفتان .

• • •

وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر ؛ وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم
بعلم ، وعلمه ذاته ، وكذلك قادر بقدرة ، وقدرته ذاته ، وأبدع بدعا في الكلام ،
والإرادة ، وأفعال العباد ، والقول بالقدر ، والآجال ، والأرزاق ، كما سيأتي في حكاية
مذهبه ، وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات في أحكام التشبيه . وأبو يعقوب
الشحام والآدمي صاحب أبي الهذيل وافقاه في ذلك كله .

ثم إبراهيم بن سيار النظام في أيام المعتز كان غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة .
وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض ، وعن أصحابه بمسائل نذكرها . ومن أصحابه
محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الحذني ، وأحمد بن خابط .
ووافقه الأسواري في جميع ما ذهب إليه من البدع ، وكذلك الإسكافية أصحاب أبي جعفر
الإسكافي ، والجعفرية أصحاب الجعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب .

ثم ظهرت بدع بشر بن المعتز ؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين .
من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، وإذا قل ذلك فهو ظالم ،
إلى غير ذلك مما انفرد به عن أصحابه .

وتلذذ له أبو موسى المردار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة
القصاحة والبلاغة ، وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدم القرآن ،
وتلذذ له الجعفران ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد صاحب المردار ، وأبو جعفر الإسكافي ،
وعيسى بن الهيثم صاحب جعفر بن حرب الأشج .

ومن بالغ في القول بالقدر : هشام بن عمرو القوطي ، والأصم من أصحابه ، وقدحا
في إمامة علي رضي الله عنه بقولهما : إن الإمامة لا تنتقل إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم .
والقوطي والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالما بالأشياء قبل كونها ،
ومنعا كون المعلوم شيئا .

وأبو الحسين الخياط ، وأحمد بن علي الشطوي صحبا عيسى الصوفي ، ثم لزما
أبا مجالد .

وتلذذ الكعبي لأبي الحسين الخياط ، ومذهبه بعينه مذهبه ، وأما معمر بن عباد
السلي ، وثمامة بن أشرس النيرى ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فكانوا في زمان
واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل في موضعها نذكرها .
والتأخرون منهم أبو علي الأنجلبي ، وابنه أبو هاشم ، والقاضي عبد الجبار ،

وأبو الحسين البصري : قد تلخصوا طرق أصحابهم ، واضرودوا عنهم بمسائل ستأتي .
أما روثق الكلام فابتدأوه من الخلفاء العباسيين : هارون ، والمأمون ، والمعتصم ،
والواثق ، والمتوكل ، وابتهاؤوه من الصاحب ابن عباد وجماعة من الديلمية .

وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين ، مثل ضرار بن عمرو ، وحفص الفرد ،
والحسين النجار ، ومن التأخرين خالفوا الشيوخ في مسائل ، ونبغ منهم جهم بن صفوان
في أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته في الجبل بترمز ، وقتله سالم بن أحوز المازني
في آخر ملك بني أمية بمرو .

وكانت بين المعتزلة وبين السلف في كل زمان اختلافات في الصفات ، وكان السلف
يُناظرونهم عليها ، لا على قانون كلامي ، بل على قول إقناعي ، ويسمون الصفاتية :
فمن مثبت صفات الباري تعالى معاني قائمة بذاته ، ومن مشبه صفاته بصفات الخلق ،
وكلمهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، ويناظرون المعتزلة في قدم العالم على قول
ظاهر . وكان عبد الله بن سعيد السكلاي ، وأبو العباس القلانسي ، والحارث بن أسد
الحاسب أشبههم إقناعاً ، وأمتهم كلاماً ، وجرت مناظرة بين أبي الحسن علي بن إسماعيل
الأشعري ، وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التجسين والتجبيح ، فألزم
الأشعري أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر
مذهبهم على قاعدة كلامية ، فصار ذلك مذهباً منفرداً ، وقرر طريقته جماعة من المحققين
مثل القاضي أبي بكر الباقلاني ، والأستاذ أبي إسحاق الاسفرائيني ، والأستاذ أبي بكر
ابن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف .

ونبغ رجل متمسك^(١) بالزهد من سحبتان يقال له أبو عبد الله محمد بن كرام ،
تأمل العلم ، قد قش^(٢) من كل مذهب ضعفاً^(٣) وأثبتته في كتابه ، وروجه على اغتنام^(٤)

(١) متمسك . (٢) قش من كل مذهب : أخذ بذاته .

(٣) الضعفت : البطل ، والكلام الخلط الفاسد . (٤) الذين لا يقصحون .

عُرجة ، وغور ، وسواد بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبا ، وقد نصرت
نعمود بن سبكتكين السلطان ، وصب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهةهم ،
وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسمة ، وحاش غير محمد بن الهيصم
فإنه مقارب .

المقدمة الخامسة

في السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب
وفيها إشارة إلى مناهج الحساب

لما كان مبنى الحساب على الحصر والاختصار ، وكان غرضي من تأليف هذا
الكتاب حصر المذاهب مع الاختصار : اخترت طريق الاستيفاء ترتيبا ، وقدرت أغراضى
على مناهجه تقسيما وتبويبا . وأردت أن أبين كيفية طرق هذا العلم وكيفية أقسامه ؛
لثلايظن بى أنى من حيث أنا فقيه ومتكلم ، أجنبي النظر في مسالكه ومراسمه ، أعجمى القلم
يمدركه ومعاله . فأثرت من طرق الحساب أحكامها وأحسنتها ، وأقت عليه من حجج
البرهان أو وضحا وأمتنها ، وقدرتها على علم العبد ، وكان للواضع الأول منه استعداد المدد
فأقول : مراتب الحساب تبتدىء من واحد ، وتنتهى إلى سبع ، ولا تتجاوزها ألبتة .
المرتبة الأولى : صدر الحساب وهو الموضوع الأول الذى يرد عليه التقسيم الأول .
وهو فرد لزوج له باعتبار ، وجملة يقبل التقسيم والتفصيل باعتبار ، فمن حيث إنه فرد
فهو لا يستدعى أخذا تسليويه فى الصورة والمدة ، ومن حيث هو جملة فهو قابل للتفصيل
حتى ينقسم إلى قسمين ، وصورة المدة يجب أن تكون من الطرف إلى الطرف ، ويكتب
تحتها حشوا ، بمجالات التفاصيل ، ومرسلات التقدير والتقرير ، والنقل والتحويل وكليات
موجوه المجموع ، وحكايات الإلحاق والموضوع ، ويكتب تحتها بارزا من الطرف الأيسر
كميات مبالغ المجموع ..

المرتبة الثانية منها : الأصل ، وشكلها محقق ، وهو التقسيم الأول الذى ورد على المجموع الأول ، وهو زوج ليس بفرد ، ويجب حصره في قسمين لا يعدوان إلى ثالث ، وصورة المدة يجب أن تكون أقصر من الصدر بقليل ، إذ الجزء أقل من الكل ، ويكتب تحتها حشوا ما يخصها من التوجيه ، والتنوع ، والتفصيل ، ولها أخت تساويها في المدة وإن لم يجب أن تساويها في المقدار .

• • •

المرتبة الثالثة من ذلك : الأصل ، وشكله محقق أيضا ، هو التقسيم الثانى الذى ورد على الموضوع الأول والثانى ، وذلك لا يجوز أن ينقص عن قسمين ، ولا يجوز أن يزيد على أربعة أقسام ، ومن جاوز من أهل الصنعة فقد أخطأ ، وما علم وضع الحساب ، وسنذكر السبب فيه ، وصورته ومدته أقصر من مدة منها الأصل بقليل ، وكذلك يكتب تحتها ما يليق بها حشوا وبارزا .

• • •

المرتبة الرابعة منها : الملموس ، وشكلها هكذا « ط » وذلك يجوز أن يجاوز الأربعة ، وأحسن الطرق أن يقتصر على الأقل ومدتها أقصر مما مضى .

المرتبة الخامسة من ذلك : الصغير ، وشكله هكذا « ص » وذلك يجوز إلى حيث ينتهى التقسيم والتبويب ، والمدة أقصر مما مضى .

• • •

المرتبة السادسة منها : للموج ، وشكله هكذا « ، » وذلك أيضا يجوز إلى حيث ينتهى التفصيل .

• • •

المرتبة السابعة ، من ذلك : المعقد ، وشكله هكذا « لـ » ولكن يمد من الطرف إلى الطرف ، لا على أنه صدر الحساب ، بل من حيث إنه النهاية التى تشاكل البداية .

فهذه كيفية صور الحساب نقشاً ، وكية أبوابها جملة ، ولكل قسم من الأبواب أخت تقابله ، وزوج يساويه في المدة لا يعوز إغفال ذلك بحال . والحساب تاريخ وتوجيه .
والآن نذكر كمية هذه الصورة ، وانحصار الأقسام في سبع ، ولم صار العدد الأول فرداً لازوج له في الصورة ؟ ولم انحصر منها الأصل في قسمين لا يعدوان إلى ثالث ؟ ولم انحصر من ذلك الأصل في أربعة أقسام ؟ ولم خرجت الأقسام الأخر عن الحصر ؟

فأقول : إن العقلاء الذين تكلموا في علم العدد والحساب اختلفوا في الواحد : أهو من العدد ، أم هو مبدأ العدد وليس داخلاً في العدد ؟ وهذا الاختلاف إنما ينشأ من اشتراك لفظ الواحد . فالواحد يطلق ويراد به ما يتركب منه العدد ، فإن الاثنين لا معنى لها إلا واحد مكرر أول تكرير ، وكذلك الثلاثة والأربعة . ويطلق ويراد به ما يحصل منه العدد ، أي هو علة ولا يدخل في العدد ، أي لا يتركب منه العدد . وقد تلازم الواحدية جميع الأعداد لا على أن العدد تتركب منها ، بل كل موجود فهو في جنسه أو نوعه ، أو شخصه واحد ، يقال : إنسان واحد ، وشخص واحد . وفي العدد كذلك ، فإن الثلاثة في أنها ثلاثة واحدة . فالواحدة بالمعنى الأول داخلة في العدد ، وبالمعنى الثاني علة للعدد ، وبالمعنى الثالث ملازمة للعدد ، وليس من الأقسام الثلاثة قسم يطلق على البارئ تعالى معناه ، فهو واحد لا كالأحاد : أي هذه الوحدات ، والكثرة منه وجدت ، ويستحيل عليه الانقسام بوجه من وجوه القسمة .

وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل في العدد ، فالعدد مصدره الأول اثنان ، وهو ينقسم إلى زوج وفرد . فالفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة ؛ وما وراء الأربعة فهو مكرر كالخمس فإنها مركبة من عدد وفرد ، وتسمى العدد الدائر والستة مركبة من فردين وتسمى العدد التام ، والسبعة مركبة من فرد وزوج ، وتسمى العدد الكامل ؛ والثمانية مركبة من زوجين وهي بداية أخرى وليس ذلك من غرضنا .

فصدر الحساب في مقابلة الواحد الذي هو علة العدد ، وليس يدخل فيه . ولذلك هو

فرد لاأخت له . ولما كان العدد مصدره من اثنين ، صار منها المحقق محصوراً في قسمين . ولما كان العدد منقسماً إلى فرد وزوج ، صار من ذلك الأصل محصوراً في أربعة . فإن الفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة وهى النهاية ، وما عداها مركب منها . فكان البسائط العامة الكلية فى العدد : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة وهى الكمال . وما زاد عليها فركبات كلها ولا حصر لها ، فلذلك لا تنحصر الأبواب الأخرى فى عدد معلوم ، بل تنتهى بما ينتهى به الحساب ، ثم تركيب العدد على الحدود ، وتقدير البسيط على المركب . فمن علم آخر . وسنذكر ذلك عند ذكرنا مذاهب قدماء الفلاسفة .

فإذا نجزت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا فى ذكر مقالات أهل العالم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، لعله لا يشذ من أقسامها مذهب .

ونكتب تحت كل باب وقسم ما يليق به ذكراً ، حتى يعرف لموضع ذلك اللفظ لذلك الباب . ونكتب تحت ذكر الفرقة المذكورة ما يعم أصنافها مذهباً واعتقاداً ، وتحت كل صنف ما خصه وانفرد به عن أصحابه .

ونستوفى أقسام الفرق الإسلامية ثلاثاً وسبعين فرقة ، ونقتصر فى أقسام الفرق الخارجة عن الملة الخنيفية على ما هو أشهر وأعرف أصلاً وقاعدة ، فنقدم ما هو أولى بالتقديم ، ونؤخر ما هو أجدر بالتأخير .

وشرط الصناعة الحسابية أن يكتب بإزاء الحدود من الخطوط ما يكتب حشواً . وشرط الصناعة الكتابية أن تترك الحواشى على الرسم المعهود عفواً . فراعى شرط الصناعتين ، ومددت الأبواب على شرط الحساب ، وتركت الحواشى على رسم الكتاب وبالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مذاهب أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل

من الفرق الإسلامية وغيرهم ممن له كتاب منزل محقق ، مثل : اليهود ، والنصارى
ومن له شبهة كتاب مثل : المجوس والمناوية . ومن له حدود وأحكام دون كتاب مثل :
الفلاسفة الأولى ، والدهرية ، وعبد الكواكب والأوثان ، والبراهمة . نذكر أربابها
وأصحابها ، وننقل مأخذها ومصادرها عن كتب طائفة طائفة ؛ على موجب اصطلاحاتها
بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : إن أهل العالم انقسموا
من حيث المذاهب إلى : أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء ، فإن الإنسان إذا اعتقد
عقدا ، أو قال قولا ، فإما أن يكون فيه مستفيدا من غيره ، أو مستبدا برأيه . فالستفيد
من غيره مسلم مطيع ، والدين هو الطاعة . والمسلم المطيع فهو المتدين . والمستبد برأيه
محدث مبتدع . وفي الخبر عن النبي عليه الصلاة والسلام : « مَا شَقِيَ أَمْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ ،
وَلَا سَعِدَ بِاسْتِبْدَادٍ بِرَأْيٍ » وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهبا اتفاقيا
بأن كان أبواه أو معلمه على اعتقاد باطل فيقلده منه دون أن يتفكر في حقه وباطله ،
وصواب القول فيه وخطئه ؛ فحينئذ لا يكون مستفيدا ، لأنه ما حصل على فائدة وعلم ،
ولا اتبع الأستاذ على بصيرة ويقين (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ^(١)) شرط
عظيم فليعتبر .

وربما يكون المستبد برأيه مستنبطا مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط
وكيفيته ، فحينئذ لا يكون مستبدا حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة (كَلِمَةُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^(٢)) ركن عظيم ، فلا تفعل .

فالمستبدون بالرأى مطلقاً هم المنكرون للنبوات مثل الفلاسفة، والصائبة، والبراهمة وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم التعايش عليها.

والمستفيدون هم القائلون بالنبوات.
ومن كان قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقابية، ولا ينعكس.

تمهيد

أرباب الديانات والملل

من المسلمين، وأهل الكتاب، وممن له شبهة كتاب

تسكلم ههنا في معنى الدين، والملة، والشرعة، والمنهاج والإسلام، والحنيفية، والسنة، والجماعة. فإنها عبارات وردت في التنزيل، ولكل واحدة منها معنى يخصها وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً. وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والانقياد. وقد قال الله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ^(١)) وقد يرد بمعنى الجزاء، يقال «كما تدين تدان» أى كما تفعل تجازى. وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد، قال تعالى: (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَاسِمُ^(٢)) فالمتدين هو المسلم المطيع المقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد، قال الله تعالى (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا^(٣)). .

ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بنى جنسه في إقامة معاشه، والاستعداد لمعاده؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التماثل والتعاون حتى يحفظ بالتماثل ما هو أهله، ويحصل بالتعاون ما ليس له، فصوره الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة. والطريق الخاص الذى يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج، والشرعة،

(١) آل عمران آية ١٨ . (٢) التوبة آية ٣٥ . (٣) المائدة آية ٤ .

والسنة . والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة . قال الله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا) (١) .

ولن يتصور وضع الملة ، وشرع الشريعة إلا بواضع شارع يكون مخصوصا من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى . وقد نكون ملازمة وربما تكون متأخرة .

ثم اعلم أن الملة الكبرى هي ملة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وهي الحنيفية التي تقابل الصبوة (٢) تقابل التضاد . وسنذكر كيفية ذلك إن شاء الله تعالى ، قال الله تعالى : (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ) (٣) .

والشريعة ابتدأت من نوح عليه السلام . قال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا) (٤) والحدود والأحكام ابتدأت من آدم ، وشيث ، وإدريس عليهم السلام . وختمت الشرائع والمال والنهائج والسنن بأكملها وأتمها حسنا وجمالا بمحمد عليه الصلاة والسلام . قال الله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (٥) .

وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص إبراهيم بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى ، حلوات الله عليهم أجمعين ، بالجمع بينهما على ملة أبيكم إبراهيم .

ثم كيفية التقرير الأول ، والتكميل بالتقرير الثاني بحيث يكون مصدقا كل واحد ما بين يديه من الشرائع الماضية ، والسنن السالفة ؛ تقديرا للأمر على الخلق ، وتوفيقا للدين على الفطرة . فمن خاصية النبوة : لا يشاركهم فيها غيرهم . وقد قيل إن الله عز وجل أسس دينه على مثال خلقه ليستدل بخلق على دينه ، وبدينه على خلقه .

(١) المائة آية ٤٧ . (٢) الصبوة : المراد بها هنا الميل من الحق .
(٣) الحج آية ٧٨ . (٤) الشورى آية ١٣ . (٥) المائة آية ٢ .

الباب الأول

المسلمون

١١ — قد ذكرنا معنى الإسلام ، وفرق ههنا بينه وبين الإيمان والإحسان . ونبين :
ما المبدأ ، وما الوسط ، وما السكال بالخبر المعروف في دعوة جبريل عليه السلام حيث جاء
على صورة أعرابي وجلس حتى ألصق ركبته بركبة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال :
« يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ » فَقَالَ : « أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ،
وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتُحْجَّ الْبَيْتَ إِنْ
أَسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
« أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالتَّيَوْمَ الْآخِرِ ، وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ
خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
« أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ :
مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ » .

ففرق في التفسير بين الإسلام والإيمان . والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهراً ،
ويشارك فيه المؤمن والمنافق . قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا
وَلَسَكُنْ قَوْلُوا أَتُؤْمِنُونَ) (١) ففرق التزيل بينهما ..

فإذا كان الإسلام بمعنى التسليم والافتقاد ظاهراً موضع الاشتراك، فهو المبدأ . ثم إذا كان الإخلاص معه بأن يصدق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويقر عقداً بأن القدر خيره وشره من الله تعالى ؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ كان مؤمناً حقاً . ثم إذا جمع بين الإسلام والتصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة ؛ فهو الكمال . فكان الإسلام مبدأً، والایمان وسطاً . والإحسان كمالاً، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: الناجي والمالهالك .

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان ، قال الله تعالى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (١) وعليه يحمل قوله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (٢) وقوله : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) (٣) وقوله : (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) (٤) وقوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) وعلى هذا خص الإسلام بالفرقة الناجية ، والله أعلم .

٢ - أهل الأصول المختلفون في : التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والسمع ، والعقل .

تتكلم ههنا في معنى الأصول والفروع ، وسائر الكلمات .
قال بعض المتكلمين : الأصول : معرفة الباري تعالى بوحدايته وصفاته ، ومعرفة الرسل بآياتهم وبيئاتهم . وبالجملة : كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول : ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسماً إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل والطاعة فرع ، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصولياً ، ومن تكلم في الطاعة والشرعية كان فروعياً . فالأصول هو موضوع علم الكلام ، والفروع هو موضوع علم الفقه . وقال بعض

(١) البقرة آية ١١٢ . (٢) المائدة آية ٤ . (٣) آل عمران آية ١٩ .

(٤) البقرة آية ١٣٠ . (٥) البقرة آية ١٣٢ .

العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ؛ فهو من الأصول .
وكل ما هو مظنون أو يتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع .

وأما التوحيد فقد قال أهل السنة ، وجميع الصفاتية : إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له . وواحد في صفاته الأزلية لانظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وقال أهل العدل : إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قسمة ولا صفة له ، وواحد في أفعاله لا شريك له . فلا قديم غير ذاته ، ولا قسيم له في أفعاله . ومحال وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

وأما العدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ في أفعاله ، بمعنى أنه متصرف في ملكه ومملكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف . وعلى مذهب أهل الاعتزال : العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة ؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة .

وأما الوعد والوعيد فقد قال أهل السنة : الوعد والوعيد كلامه الأزل . وَعَدَ عَلَى ما أمر ، وَأَوْعَدَ عَلَى ما نهى . فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل .

وقال أهل العدل : لا كلام في الأزل ، وإنما أمرٌ ونهى ، ووعدٌ وأُوعِدَ بكلام محدث ، فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضى ذلك .

وأما السمع والعقل ، فقد قال أهل السنة : الواجبات كلها بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل . فالعقل لا يحسن ولا يقيح ، ولا يقتضى ولا يوجب . والسمع لا يعرف ، أى لا يوجد المعرفة ، بل يوجب

وقال أهل العدل : المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، وأحسن والتبجح صفتان ذاتيتان للحسن والتبجح .

فهذه القواعد هي المسائل التي تكام فيها أهل الأصول وسنذكر مذهب كل طائفة مفصلاً إن شاء الله تعالى . ولكل علم موضوع ومسائل نذكرها بأقصى الإمكان إن شاء الله تعالى .

٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفائية ، والمختلطة منهم

الفريقان من المعتزلة والصفائية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعية والخوارج . وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصله في كل زمان ، ولكل فرقة مقالة على حيالها ، وكتب صنفوها ، ودولة عاوتهم ، ووصولة طاوعتهم .

الفصل الأول

المعتزلة

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، والعدلية . وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره . من الله تعالى ، احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقاً عليه لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « الْقَدَرِيَّةُ نَحْوُ هَذِهِ الْأُمَّةِ » وكانت الصفائية تعارضهم بالاتفاق ، على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد ؛ فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « الْقَدَرِيَّةُ خَصَمَاءُ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ » والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم . والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد .

القول بأن الله تعالى قديم ، والقدم أخص وصف ذاته . ونفوا الصفات القديمة^(١) أصلا ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حى بذاته ، لا يعلم وقدره وحياة . هى صفات قديمة ، ومعان قائمة به : لأنه لو شاركته الصفات فى القدم الذى هو أخص الوصف

(١) الكلام فى صفات الله نفيًا وإثباتًا من الموضوعات التى شغلت بعض المفكرين من أهل اللغات الأخرى السابقة على الإسلام . فنجد البيرونى يحكى من الهند فيقول « ص ١٣ » (العالم بذاته سرمدًا إذ العلم القادى يكون لما لم يكن معلوم ، وليس الجهل محتج عليه بوقت ما ، أو حال . ثم يقول السائل بعد ذلك : فهل له من الصفات غير ما ذكرت ؟ ويقول المجيب : له العلم التام فى القدرة لا المسكان ، فإنه يحل عن التمكن ، وهو الخير المحض التام الذى يشتهه كل موجود ، وهو العلم التام عن دنس السهو والجهل . قال السائل : أنتصفه بالكلام أم لا ؟ قال المجيب : إذا كان عالما فهو لا محالة متكلم . قال السائل : فإن كان متكلمًا لأجل علمه ، فما الفرق بينه وبين العلماء والحكام الذين تسلكوا من أجل علومهم ؟ قال المجيب : الفرق بينهم هو الزمان ؛ فإنهم تعلموا فيه وتكلموا بعد أن لم يكونوا عالين ولا متكلمين ، ونقلوا بالكلام علومهم إلى غيرهم ، فكلامهم وإفادتهم فى زمان . وإذا ليس للأشياء الإلهية بالزمان اتصاله فاته سبحانه عالم متكلم فى الأزلى . قال السائل : فمن أين له هذا العلم ؟ قال المجيب : علمه على حاله فى الأزلى . وإذا لم يجهل قط فذاته عالمة لم تكنسب علما لم يكن له) .

(ويختلف كلام الهند فى معنى الفعل . فن أضافه إليه — أى إلى الله — كان من جهة السبب الأعم : لأن قوام الفاعلين إذا كان به كان هو سبب فعلهم ، فهد فعله بوساطتهم . ومن أضافه إلى غيره فن جهة الوجود الأدنى . وفى كتاب سنانك ؛ قال للناسك : هل اختلف فى الفعل والفاعل أم لا ؟ قال الحكيم : قد قال قوم إن النفس غير فاعلة ، والمادة غير حية . فاته المستغنى هو الذى يجمع بينهما ويفرق . فهو الفاعل ، والفعل واقع من جهته يتحركهما كـ يحرك الحى القادر الموت عاجز . وقال آخرون : إن اجتماعهما بالعلاج ، فهكذا جرت المادة فى كل نائى . قال . وقال آخرون : الفاعل هو للنفس . وقال آخرون : الفاعل هو الزمان ، فإن العالم مربوط به رباط الشاة بجبل مشدود بها حتى تكون حركتها بحسب انجذابه واسترخائه) .

قال البيرونى (وكل هذه الآراء منحرفة عن الصواب ، وإنما الحق فيه أن الفعل كله المادة ، لأنها هى التى تربط وتردد فى الصور وتحل ، فهى للفاعلة وسائر ما تحتها أعوان لها على إكمال الفعل ، وتخلو النفس من القوى المختلفة هى غير فاعلة ، فهذا قول خواصهم فى الله تعالى ويسمونيه إشفر ؛ أى المستغنى الجواد الذى يعطى ولا يأخذ ، لأنهم رأوا وحدته هى المحضة ووحدة ما سواه بوجه من الوجوه متكررة ، ورأوا وجوده حقيقيا لأن قوام الموجودات به ، ولا يتمتع توهم ليس فيها مع أيس فيه ، كما يتمتع توهم ليس فيه مع أيس فيها) .

وقد أورد الشهرستانى آراء فلاسفة اليونان فى الذات والصفات . فن ذلك قول أنبا دقليسى وهو « إنه البارى تعالى يعلم هويته فقط ؛ وهو العلم المحض ؛ وهو الإرادة المحضة ، وهو الجود ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير والحق ؛ لا أن هناك قوى ممتدة بهذه الأسماء : بل هى : هو ، وهو ، هذه كلها .

أشاركته في الإلهية . واتفقوا عَلَى أن كلامه محدث مخلوق في محل . وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد في الحل عَرَض قد فنى في الحال . واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته ، لكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها كما سيأتى . واتفقوا عَلَى نفى رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفى التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصورة ، وجسما ، وتحيزا ، وانتقالا ، وزوالا ، وتغيرا ، وتأثرا . وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها . وسموا هذا النمط : توحيدا .

واتفقوا عَلَى أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها . مستحق عَلَى ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة . والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعضية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما ، كما لو خلق العدل كان عادلا . واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد ، وأما الأصلح واللفظ ففى وجوبه عندهم خلاف . وسموا هذا النمط : عدلا .

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، استحق الثواب ، والعوض . والتفضل معنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، اسكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار . وسموا هذا النمط : وعدا ووعدا .

واتفقوا عَلَى أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل . واعتناق الحسن ، واجتناب القبح واجب كذلك . وورود التكليف ألطاف للبارى تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانا واختبارا (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ^(١)) .

واختلفوا في الإمامة ، والقول فيها نصا ، واختيارا ، كما سيأتى عند مقالة كل طائفة .

والآن نذكر ما يختص بطائفة طائفة من المقالة التي تميزت بها عن أصحابها .

١ — الواصليّة

أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزّال^(١) الأثني . كان تلميذا للحسن البصري . يقرأ عليه العلوم والأخبار . وكانا في أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك . وبالمغرب الآن منهم شزيمة قايلة في بلد إدريس بن عبد الله الحسني الذي خرج بالمغرب في أيام أبي جعفر المنصور .

ويقال لهم الواصلية ، واعتزلهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفي صفات الباري تعالى ؛ من العلم والقدرة ، والإرادة ، والحياة . وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة . وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين . قال : ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين .

وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة . وانتهى نظرهم فيها إلى ردّ جميع الصفات إلى كونه : عالما ، قادرا . ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما : اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي . أو حالان كما قال أبو هاشم .

وميل أبي الحسن البصري إلى ردهما إلى صفة واحدة وهي العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة ، وسنذكر تفصيل ذلك .

وكان السلف يخالف في ذلك إذ وجدوا الصفات المذكورة في الكتاب والسنة .

(١) لقب بالغزّال ، لأنه كان يلزم القرابين ليعرف المتعبدات من النساء فيجعل صدقته لمن ، الكامله المبرد ص ٩٢١ ج ٣ ، وهو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول (٨٠ — ١٣١ هـ) .

القاعدة الثانية : القول بالقدر : وإنما سلكوا في ذلك مسلك معبد^(١) الجهني ؛
وغيلان الدمشقي^(٢) . وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة
الصفات . فقال إن البارئ تعالى حكيم عادل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم .
ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر . ويحتم عليهم شيئا ثم يجازيهم عليه . فالعبد
هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية . وهو المجازي على فعله
والرب تعالى أقدره على ذلك كله . وأفعال العباد محصورة في الحركات ، والسكنات ،
والاعتمادات والنظر ، والعلم . قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بافعل وهو لا يمكنه
أن يفعل . ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل . ومن أنكره فقد أنكر الضرورة .
واستدل بآيات على هذه الكلمات .

ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبد الملك بن مروان وقد سأله
عن القول بالقدر والجبر . فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية . واستدل فيها بآيات من
الكتاب ودلائل من العقل . ولعلها لو اصل بن عطاء ، فما كان الحسن ممن يخالف السلف
في أن القدر خير شره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالجمع عليها عندهم . والمجب
أنه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ، والمرض والشفاء ،
والموت والحياة ؛ إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير والشر ، والحسن والقيبح
بالصادرين من اكتساب العباد ، وكذلك أورده جماعة من المعتزلة في المقالات .
عن أصحابهم .

(١) ذكر بعض المؤرخين أن معبد الجهني المتوفى سنة ٨٠ هـ كان أول من تسلم في الإسلام بالقدر ،
وذكروا أنه أخذ ذلك عن نصراني من الأساورة اسمه أبويونس سنسويه ويعرف بالأسواري .

(٢) غيلان الدمشقي أخذ القول بنفي القدر عن معبد الجهني ، وبالنفي في القول بنفي القدر . وقد هم عمر بن
عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ) بقتله لولا أن تراجع غيلان ، عن آرائه وأعلن توبته منها . ولكنه عاد إلى
الكلام من نفي القدر وأسرف في ذلك إسرافا عظيما في أيام هشام بن عبد الملك الذي كان شديدا على القدرية .
وقد أظهر غيلان ممسكا شديدا بآرائه . فأسر هشام بصابه على باب دمشق .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين . والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن البصري^(١) فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر . والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر . والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان . ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحم لنا في ذلك اعتقادا ؟

ففسر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ، بل هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزل عنا واصل . فسمى هو وأصحابه معتزلة .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح . والفاسق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا . وليس هو بكافر مطلقا أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار^(٢) خالد فيها . إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد^(٣) بعد أن كان موافقا له في القدر ، وإنكار الصفات .

(١) توفي الحسن البصري سنة ١١٠ هـ .

(٢) قتل البيروني عن أهل الهند ص ٣٢ ما نصه (ما كل مذنب يدخل جهنم ، فإن منهم من يشجو . بتقديم التوبة والكفارات) .

(٣) عمرو بن عبيد (٨٠ - ١٤٤ هـ) .

القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين من أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين إن أحدهما نخطئ^١ لا بعينه . وكذلك قوله في عثمان وقائليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه . وقد عرفت قوله في الفاسق ، وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين . فلا يجوز قبول شهادة علي^٢ ، وطلحة ، والزيير على باقة بقل . وجوز أن يكون عثمان وعلي^٣ على الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

ووافقه عمرو بن عبيد على مذهبه ، وزاد عليه في تفسيق أحد الفريقين لا بعينه بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل علي^٤ ورجل من عسكره ، أو طلحة والزيير لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكوتهما من أهل النار . وكان عمرو بن عبيد من رواة الحديث ، معروفا بالزهد ، وواصل مشهورا بالفضل والأدب عنده .

٢ - المذنبية

أصحاب أبي المذنب^(١) حمدان بن المذنب العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها . أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، عن واصل ابن عطاء . ويقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ويقال أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصري . وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن الباري^(٢) تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته . قادر بقدره ، وقدرته ذاته . حي

(١) أبو المذنب العلاف (١٣٥ - ٢٢٦ هـ) مولد عبد التيس ، وشيخ المعتزلة البصريين .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ص ٤٨٢ ج ٢ (فقال شيخهم أبو المذنب العلاف : إن علم الباري سبحانه هو هو ، وكذلك قدرته وصممه وبصره وحكمته . وكذلك كان قوله في سائر صفاته ذاته . وكان يزعم أنه إذا زعم أن الباري عالم فقد ثبت علما هو الله ، ونفى من الله جهلا ، ودل على معلوم كان غير يكون . وإذا قال إن الباري قادر فقد ثبت قدرة هي الله ، ونفى عن الله عجزا ، ودل على مقدور يكون .

بحياة ، وحياته ذاته . وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة : لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتى .

والفريق بين قول القائل : عالم بذاته لا يعلم ، وبين قول القائل : عالم يعلم هو ذاته :: أن الأول نقيض للصفة ، والثانى إثبات ذات هو بعينه صفة . أو إثبات صفة هي بعينها ذات .. وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات ، فهي بعينها أقانيم النصارى ، أو أحوال^(١) أبى هاشم .

= أولا يكون . وكان إذا قيل له : حدثنا من علم الله سبحانه الذى هو الله ؟ أنزعم أنه قدرته ؟ أبى ذلك .. فإذا قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكر ذلك . وكان إذا قيل له : إذا قلت إن علم الله هو الله ؟ فقل إن الله تعالى علم ؟ فانقض ولم يقل إنه علم ؟ مع قوله إن علم الله هو الله .

(وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطأ طاليس ؛ قال فى بعض كتبه : إن البارى علم كله ، قدرة كله ، حية كله ، بصركه . فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هي هو) .

(وكان أبو الهذيل إذا قيل له : أقول إن الله عالما ؟ قال أقول إن الله علما هو هو ، وإنه عالم يعلم هو هو . وكذلك قوله فى سائر صفات الذات . فبنى أبو الهذيل العلم من حيث أوهم أنه أثبت . وذلك أنه لم يثبت إلا البارى فقط . وكان يقول : معنى أن الله عالم : معنى أنه قادر ، ومعنى أنه حى : أنه قادر . وهذا له لازم إذ كان لا يثبت البارى صفات إلا هي هو ، ولا يثبت إلا البارى فقط) (وكان إذا قيل له : فلم اختلفت الصفات فقول عالم ، وقيل قادر ، وقيل حى ؟ قال : لا اختلاف المعلوم والمقدور) انظر ص ٨٦ ج ٢ من « مقالات الإسلاميين » .

(١) فى « الفرق بين الفرق » ص ١١٧ (... فأثبت الحال فى ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذى يكون موصوفا لنفسه ؟ فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها .
والثانى : الموصوف بالشيء لمضى صار مختصا بذلك المعنى لحال .

والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمضى ، فيختص بذلك الوصف دون غيره عند الحال) .

ثم إنه لا يقول فى الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ولا محدثة ، ولا معلومة ولا مجهولة .

(وزعم أن أحوال البارى عز وجل فى معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله فى مقدراته لا نهاية لها .

كما أن مقدراته لا نهاية لها) .

(وقالوا له : حل أسوال البارى من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره ..

فقالوا له : فلم أنكرت حل الصفاتية قولهم فى صفات الله عز وجل فى الأول إنها لا هي هو ولا غيره ؟) ..

وانظر ما أورده الشهر ستى عند الكلام على الجبائية واليهشية .

الثانية : أنه أثبت^(١) إرادات لاخل لها، يكون البارى تعالى مريدا بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال فى كلام البارى تعالى إن بعضه لا فى محل وهو قوله « كن » وبعضه فى محل كالأمر ، والنهى ، والخبر ، والاستخبار . وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله فى القدر مثل ما قاله أصحابه ، إلا أنه قد رى الأولى جبرى الآخرة . فإن مذهبه فى حركات أهل الخلدن فى الآخرة أنها كلها ضرورية لاقدرة للعبادعليها . وكلها مخلوقة للبارى تعالى ؛ إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله إن حركات أهل الخلدن تنقطع ، وأنهم يصيرون إلى سكون دائم . خمودا . وتجتمع اللذات فى ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام فى ذلك السكون لأهل النار . وهذا قريب من مذهب جهم ، إذ حكم بفناء الجنة والنار ، وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما أزم فى مسألة حدوث العالم ؛ أن الحوادث التى لا أول لها كالحوادث

(١) قاله الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٨٩ ج ١ . (أصحاب أبو الهذيل يزعمون أن إرادة الله غير مرادة وغير أمره . وإن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ؛ بل هى مع قوله لما كوفى خلق لها . وإرادته للإيمان ليست بمخلق له وهى غير الأمر به . وإرادة الله قائمة لا فى مكان) . وفى المصدر السابق ص ٥١٢ ج ٢ (ولم يقل أحد إن الملق إرادة وقول ؛ غير أبو الهذيل) . وفى صفحة ص ٥١٠ ج ١ (وقال أبو الهذيل : إرادة الله سبحانه لسكون الشيء غير الشيء المكون ، وهى توجد لا فى مكان . وإرادته للإيمان غيره غير الأمر به وهى مخلوقة . ولم يجعل الإرادة أمرا ولا حكما ولا خبرا . وإل هذا القول كان يذهب محمد بن عبد الوهاب الجبائى . إلا أن أبا الهذيل كان يزعم أن الإرادة لتكوين الشيء والقول له كن خلق للشيء . وكان الجبائى يقول إن الإرادة لتكوين الشيء هى غيره وليست بمخلق له ، ولا جائز أن يقول الله سبحانه للشيء كن . وكان يزعم أن الخلق هو المخلوق . وكان أبو الهذيل لا يشبه الخلق مخلوقا) .

وفى صفحة ٥١١ ج ٢ (وكان أبو الهذيل يقول إن الخلق الذى « وإرادة وقول لا يقال إنه مخلوق إلا على الجاهز . وخلق الله سبحانه للشيء مؤلفا الذى هو تأليف ، وخلق الله ملونا الذى هو لون ، وخلق الله طويلا الذى هو طول مخروق فى الحقيقة) .

التي لا آخر لها ، إذ كل واحدة لاتنتهى ؛ قال : إني لا أقول بحركات لاتنتهى آخرًا ، كما لا أقول بحركات لاتنتهى أولًا ، بل يصيرون إلى سكون دائم . وكأنه ظن أن مالزمه في الحركة لا يلزمه في السكون .

السادسة : قوله في الاستطاعة إنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة و فرق أفعال القلوب وأفعال الجوارح . فقال لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة فلا استطاعة معها في حال الفعل . وجوز ذلك في أفعال الجوارح وقال بتقدمها في فعل بها في الحال الأولى وإن لم يوجد الفعل إلا في الحال الثانية ، قال « لخال يفعل » غير « حال فعل » ثم ما تولد من فعل العبد فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة وكل ما لا يعرف كيفيته . وقال في الإدراك والعلم الحادثين في غيره عند إسماعه وتعليمه : إن الله تعالى يبدعهما فيه ، وليس ما أفعال العباد .

السابعة : قوله في المكلف قبل ورود السمع : إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبدًا . ويعلم أيضا حُسن الحسنِ وقُبْحِ القبيح ، فيجب عليه الإقدام على الحسن كالصدق والعدل ، والإعراض عن القبيح كالكذب والجور . وقال أيضا بطاعات لا يراد بها الله تعالى ، ولا يقصد بها التقرب إليه ؛ كالتقص إلى النظر الأول ، والنظر الأول فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عباده . وقال في المكروه : إذا لم يعرف التعريض والتورية فيما أكره عليه فله أن يكذب ، ويكون وزره موضوعا عنه .

الثامنة : قوله في الآجال والأرزاق : إن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص . والأرزاق على وجهين :

أحدهما : ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها رزقا للعباد ، فعلى هذا من قال : إن أحدا أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقا فقد أخطأ لما فيه أن بني الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

والثاني : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد ، فما أحل منها فهو رزقه ، وما حرم فليس رزقا ، أى ليس مأمورا بتناوله .

التاسعة : حكى السكبي عنه أنه قال : إرادة الله غير المراد ، وإرادته لما خلق هي خاقته له ، وخلقته للشيء عنده غير الشيء ، بل الخلق عنده قول لا في محل . وقال إنه تعالى لم يزل سميعا بصيرا بمعنى سيسمع وسيبصر . وكذلك لم يزل غفورا ، رحيا ، محسنا ، خالقا ، رازقا ، ميثبا ، معاقبا ، مواليا ، معاديا ، آمرا ، ناهيا ، بمعنى أن ذلك سيكون منه .
العاشر : حكى السكبي عنه أنه قال : الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين ؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر . ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله معصومون ، لا يكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر . فيهم الحجة لا التواتر . إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عددا إذا لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وحسب أبا الهذيل : أبو يعقوب الشحام^(١) ، والآدمي وهما على مقالته . وكان سنه مائة سنة ، توفي في أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

٣ — النظامية

أصحاب إبراهيم بن يسار بن هاني* النظام^(٢) ، قد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة

(١) أبو يعقوب الشحام مات سنة ٢٦٧هـ وكان رئيس معتزلة البصرة في عصره . وقد عينه الواثق رئيسا لديوان الخراج . قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ص ١٩٩ ج ١ (وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقتدر على ما أقدر عليه عباده . وإن حركة واحدة تكون مقدرة لله وللإنسان . فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسبا) :

(٢) توفي النظام سنة ٢٣١هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ٧٩ عند الكلام على النظامية (والمعتزلة يعمهون على الأغوار بدينه ، ويعومون أنه كان نظاما للكلام للمشور ، والبشر الموزون . وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له النظام . وكان في زمان شبابه قد عاش قوما من الغنوية ، وقوما من السنية الثابتين بتكافؤ الأدلة . وخالط بسد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة . ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي . فأخذ من هشام ، ومن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ . ثم بعى عليه قوله بالطرفة =

وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : أنه زاد على القول بالقدر خيره وشره منا قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدر على الشرور والمعاصي ، وليست هي مقدورة للبارى تعالى ، خلافا لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة . ومذهب النظام أن القبح إذا كان صفة ذاتية للقبيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلا ؛ ففي تجوز وقوع القبيح منه قبح أيضا ، فيجب أن يكون مانعا . ففاعل العدل لا يوصف بالقدر على الظلم . وزاد أيضا على هذا الاختباط فقال : إنما يقدر على فعل ما يعلم أن فيه صلاحا لعباده . ولا يقدر على أن يفعل بعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم . هذا في تعلق قدرته بما يتعلق بأمور الدنيا . وأما أمور الآخرة فقال : لا يوصف البارى تعالى بالقدر على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئا ، ولا على أن ينقص منه شيئا . وكذلك لا ينقص من نعم أهل الجنة ولا أن يخرج أحدا من أهل الجنة وليس ذلك مقدورا له . وقد أُلزم عليه أن يكون البارى تعالى مطبوعا مجبورا على ما يفعله . فإن القادر^(١) على الحقيقة من يتخير بين الفعل والترك . فأجاب إن الذى ألزمتوني في القدرة يلزمكم في الفعل ، فإن عندكم يستحيل أن يفعله وإن كان مقدورا ؛ فلا فرق ، وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله . فما أبدعه وأوجده هو المقدور ؛ ولو كان في علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاما وتركيبا وصلاحا لفعله .

== التي لم يستطع إليها وهم أحد قبله . وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب : وأخذ من هشام بن الحكم أيضا قوله : بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والاصوات أجسام . وبني على هذه البدعة قوله بتبادل الأجسام) .

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٥٧٦ ج ٢ (وقال إبراهيم النظام : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا كل . وإن ما من من اللطف لا شيء أصح منه إلا أن له عند الله سبحانه أمثالا ، ولكل مثل مثل ، ولا يقال يقدر على أصح ما فعل أن يفعل ، ولا يقل يقدر على دون ما فعل أن يفعل ، لأن فعل ما دون نقص ، ولا يجوز على الله عز وجل فعل النقص . ولا يقال يقدر على ما هو أصح ، لأن الله سبحانه لا يقدر على ذلك ولم يفعل ذلك بخلا) .

الثانية : قوله في الإرادة : إن الباري تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة. فإذا وصف بها شرعاً في أفعاله فالمراد بذلك أنه خالقها ومنشئها على حسب ما علم . وإذا وصف بكونه سريراً لأفعال العباد فالمراد به أنه أمر بها ونه عنها . وعنه أخذ الكعبي مذهباً في الإرادة .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب . والسكون حركة اعتماد . والعلوم والإرادات حركات النفس . ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات في الكيف ، والسكن ، والوضع ، والأين والمتى . . . إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضاً في قولهم إن الإنسان في الحقيقة هو النفس والروح ، والبدن آلتها وقالها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم فقال إلى قول الطبيعيين منهم إن الروح جسم لطيف مشابك للبدن مداخل للقلب بأجزائه مداخل المائتة في الورد ، والذهنية في السمسم ، والسمنية في اللبن . وقال إن الروح هي التي لها قوة ، واستطاعة وحياة ومشيئة . وهي مستطبعة بنفسها ، والاستطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة : أي أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، وخلق خلقه إذا دفعته أندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبالغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً . وله في الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق الفلاسفة^(١) في نفي الجزء الذي لا يتجزأ . وأحدث القول بالطفرة

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٣١٨ ج ٢ (وقال النظام : لا جزء إلا وله جزء ، ولا بعض إلا وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف . وأن الجزء جائز تجزئته أبداً ، ولا غاية له من باب التجزؤ) . وفي صفحة ٣٢١ ج ٢ (واختلف الناس في الطفرة . فزعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث ولم يمر بالثاني على جهة الطفرة . واحتل في ذلك بأشياء منها الدوامه =

لما أُرِمَ مشى نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت مالا يتناهى ، فكيف يقطع ما يتناهى مالا يتناهى ؟ قال : تتقطع بعضها بالمشى ، وبعضها بالطفرة . وشبه ذلك بحبل شد على خشبة معترضة وسط البئر ، طوله خمسون ذراعاً ، وعليه دلو معاق . وحبل طوله خمسون ذراعاً علق عليه معلاق ، فيجر به الحبل للتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعاً في زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع بالطفرة . ولم يعلم أن الطفرة قطع مسافة أيضاً موازية لمسافة . فالإلزام لا يندفع عنه ، وإنما الفرق بين المشى والطفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطلته .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت ، ووافق هشام بن الحكم في قوله إن الألوان والطعوم والروائح أجسام . فتأزده يقضى بكون الأجسام أعراضاً ، وتارة يقضى بكون الأعراض أجساماً لا غير .

الثامنة : من مذهبه أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن . معادن ، ونباتات ، وحيوانات ، وإنساناً .. ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ؟ غير أن الله تعالى أكن بعضها في بعض .. فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها دون حدوثها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكون والظهور من الفلاسفة وأكثر ميله أبداً إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم دون الإلهيين .

التاسعة : قوله في إعجاز^(١) القرآن إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية

= يصحرك أعلاها أكثر من حركة أسفلها ويقطع الحز أكثر مما يقطع أسفلها وقطبها . قال : وإنما ذلك لأن أعلاها يماس أشياء لم يكن حاذي ما قبلها) .

(وقد أنكر أكثر أهل الكلام قوله : منهم أبو الهليل وغيره ، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله ، وقالوا : هذا محال لا يصح . وقالوا إن الجسم قد يسكن بهضه وأكثره متحرك ، وأن للفرس في حال سيره وقفات خفيفة ، وفي شدة عدوه مع وضع رجاها ورقبها ، ولهذا كان أحد الفرسين أيضاً من صاحبه) .

(١) المصدر السابق ص ٣٢٥ ج ١ (وقال النظام : الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منهم بمنع وعجز أحدهما فيهم) .

والآتية ، ومن جهة صرف الدواعى عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجزاً ، حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظماً .

العاشرة : قوله فى الإجماع إنه ليس بنجعة فى الشرع ، وكذلك القياس فى الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة فى قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى الرفض ، ووقعته فى كبار الصحابة . قال : أولاً : لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً . وقد نص النبى صلى الله عليه وسلم علىّ على رضى الله عنه فى مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة . إلا أن عمر كتم ذلك ، وهو الذى تولى بيعته أبى بكر يوم السقيفة ، ونسبه إلى الشك يوم الحديبية فى سؤاله الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : نعم . قال عمر : فلم تعطى الدنيا فى ديننا ؟ قال هذا شك وتردد فى الدين ، ووجدان حرج فى النفس مما قضى وحكم وزاد فى الفرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت الجنين من بطنها . وكان يصيح : اأرقوا دارها بن فيها ، وما كان فى الدار غير على وفاطمة والحسن والحسين . وقال : تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وإبداعه التراويح ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته المال ، كل ذلك أحداث .

ثم وقع فى أمير المؤمنين عثمان وذكر أحداثه من رده الحكم بن أمية إلى المدينة وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه أبا ذرّ إلى الربرة ، وهو صديق رسول الله . وتقايده الوليد بن عقبة الكوفة وهو من أفسد الناس ، ومعاوية الشام ، وعبد الله بن عامر البصرة . وترويج مروان بن الحكم ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره . وضربه عبد الله بن مسعود على إحضار المصحف ، وعلى القول الذى شاقه به كل ذلك أحداثه .

ثم زاد على خزيه ذلك بأن عاب علياً وعبد الله بن مسعود لقولها : أقول فيها برأى ، وكذب ابن مسعود فى روايته : « السَّيِّدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقَّ »

في بطن أمه» وفي روايته انشقاق القمر ، وفي تشبيهه الجن بالزط . وقد أنكر الجن رأسا إلى غير ذلك من الوقعة الفاحشة في الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة : قوله في الفكر قبل ورود السمع إنه إذا كان عاقلا متمكنا من النظر يجب عليه تحصيل معرفة البارئ تعالى بالنظر والاستدلال . وقال بتحسين العقل وتقييده في جميع ما يتصرف فيه من أفعال . وقال : لا بد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة : قد تكلم في مسائل الوعد والوعيد ، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهما بالسرقة أو الظلم لم يفسد بذلك حتى تبلغ خيافته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً ، فينثذ يفسد ، وكذلك في سائر نصب الزكاة . وقال في المعاد إن الفضل على الأطفال كالفضل على البالغين .

وواقعه الأسواري^(١) في جميع مذاهب إليه ، وزاد عليه بأن قال إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله ، مع أن الإنسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين . ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع في المعلوم أنه سيوجد دون الثاني . والخطاب لا ينقطع عن أبي لهب وإن أخبر الرب تعالى بأنه سيصل ناراً ذات لهب .

وواقعه أبو جعفر الإسكافي^(٢) وأصحابه من المعتزلة ، وزاد عليه بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين .

(١) توفي على الأسواري سنة ٢٤٠ هـ .

(٢) توفي الإسكافي سنة ٢٤٠ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠٢ (زعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين . ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب . وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعله لعلمه بقبولهم ، وغناه عنهم . وجعل بين القولين منزلة فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكبره أسلافه في ذلك ، وأكفرهم حو في خلافه) .

وكذلك الجعفران: جعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب، واقفاه وما زاد عليه إلا أن جعفر بن مبشر قال: في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس. وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ، إذ المعتبر في الحدود: النص والتوقيف. وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق منخلع من الإيمان.

وكان محمد بن شبيب، وأبو شمر، وموسى بن عمران من أصحاب النظام إلا أنهم خالفوه في الوعيد، وفي المنزلة بين المنزلتين، وقالوا: صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلا بمجرد ارتكاب الكبيرة. وكان ابن مبشر يقول في الوعيد: إن استحقاق العقاب والخلود في النار بالفكر يعرف قبل ورود السمع. وسأثر أصحابه يقولون: التخليد لا يعرف إلا بالسمع.

ومن أصحاب النظام: الفضل الحذقي، وأحمد بن خابط. قال الراوندي: إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقين: أحدهما: قديم وهو الباري تعالى. والثاني محدث وهو المسيح عليه السلام لقوله تعالى (إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ^(١)) وكذبه الكمبي في رواية الحذقي خاصة لحسن اعتقاده فيه.

== ومن تدقيقه في صلاته قوله: بأنه يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد، ولا يجوز أن يقال إنه يتكلم، وسماه مكلما ولم يسمه متكلماً. وزعم أن متكلماً يوهم أن الكلام قام به، ومكلماً لا يوهم ذلك. كما أن متحركاً يقتضي قيام الحركة به، ومتكلماً يقتضي قيام الكلام به. وأما أسلافه من القدرية فإتهم يقولون له: إن اعتلاك هذا يوجب عليك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب، لأن الكلام عندك محل فيه).

وقال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» ١ / ٢٠٢ (وكان الإسكافي يقول: يقدر الله على الظلم؛ إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم. والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم، وليس يجوز أن يجامع الظلم مادل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله. وكان إذا قيل له: فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القضية؟ قال: يقع والأجسام معارة من العقول التي دلت بأنفسها وأعينها على أن الله لا يظلم).

وفي ص ٣٩٥ ج ٢ (وزعم الإسكافي أن الوجه الذي من قياه يعلم أن الله قادر على العدل هو الوجه الذي من قبله يعلم أنه قادر على الجور، وأن الدليل الذي دل على ذلك واحد). (١) المائة آية ١٠٩.

٤ — الخاطبة والحديثية

الخطابية : أصحاب أحمد بن حنبل^(١) ، وكذلك الحديثية أصحاب الفضل الحديثي^(٢) ، كانا من أصحاب النظام وطالعا كتب الفلاسفة أيضا ، وضمنا إلى مذهب النظام ثلاث بدع :

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذي يحاسب المخلوق في الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)^(٣) وهو الذي يأتي في ظلال من الغمام ، وهو المعنى بقوله تعالى (أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ)^(٤) وهو المراد بقول النبي عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » وبقوله : « يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وزعم أحمد بن حنبل^(٥) أن المسيح تدرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتجسدة كما قالت النصارى .

(١) توفي أحمد بن حنبل سنة ٢٤٢ هـ .

(٢) توفي الفضل الحديثي سنة ٢٥٧ هـ . (٣) للفجر آية ٢٢ .

(٤) البقرة آية ٢٠٩ وهي - هل ينتظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الأمر وإلى الله ترجع الأمور - .

(٥) تكلم عبد القادر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق ص ١٦٦ ط مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ ، فما قاله :

(إن ابن حنبل وقسلا الحديثي زعما أن المخلوق بين وخالتين : أحدهما قديم وهو الله . والآخر مخلوق وهو عيسى ابن مريم . وزعما أن المسيح ابن الله على معنى دون الولادة . وزعما أن المسيح هو الذي يحاسب المخلوق في الآخرة ، وهو الذي عناء الله بقوله - وجاء بك والملك صفا صفا - وهو الذي يأتي في ظلال من الغمام . وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته . وزعم أنه هو الذي عناء النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « ترون وهم كما ترون القمر ليلة البدر » وهو الذي عناء بقوله « إن الله تعالى خلق للعقل فقال له : أقبل ، فأقبل . وقال له : أدبر ، فأدبر ، فقال ما خلقت خلقا أكرم منك ، وبك أعطي ، وبك أخذ » وقالوا : إن المسيح تدرع جسدا ، وكان قبله التدرع عقلا) .

البدعة الثانية : القول بالتناسخ^(١) زعما أن الله تعالى أبدع خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار التي هم فيها اليوم . وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسنع عليهم نعمه . ولا يجوز أن يكون أول ما يخلقه إلا عقلا ناظرا معتبرا وابتدأهم بتكليف شكره . فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ذلك .

= (قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين ، وقولهما شر من قولهم لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان . وأضاف ابن خابطه وفصل الهدى فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم . وأضافا إليه بحسبة الخلق في الآخرة . والمجيب من قولهما إن عيسى خلق جده آدم عليه السلام . فيعجبنا من فرح يخلق أسله . ومن عد هذين الفضالين من فرق الإسلام كن عند النصارى من فرق الإسلام) .

(١) تكلم البيروني في كتابه « تحقيق ما للهند من مقول » ص ٢٤ ط لندن سنة ١٨٨٧ فما ذكره :

(كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص شعار إيمان المسلمين ، والتثليث علامة الصرانية ، والأسباط علامة اليهودية ، كذلك التناسخ علم التحلة الهندية . فمن لم ينتحلها لم يك منها ، ولم يعد من جاتها . فأنهم قالوا إن النفس إذا لم تكن عاقلة لم تحس بالمطلوب إسماطة كلية دفعة بلا زمن ، واحتاجت إلى تتبع الجزئيات ، واستقراء الممكنات وهي وإن كانت متناهية ؛ فلعمري المتناهي كثرة ، والإتيان على الكثرة مضطر إلى مدة ذات فسخة . ولهذا لا يحصل العلم بنفس إلا بمشاهدة الأشخاص والأنواع ، وما يتناوبها من الأفعال ، الأحوال حتى يحصل لها في كل واحد تجربة ، وتستفيد بها جديد معرفة . ولكن الأفعال مختلفة بسبب القوى ، وليس العالم بمعدل عن التدبير ، وإنما هو مزوم ، وإلى غرض فيه مندوب فالأرواح الباقية تتردد لذلك في الأبدان البالية بحسب افتتان الأفعال إلى الخير والشر ؛ ليكون التردد في الثواب منها على الخير فتحرص على الاستكثار منه وفي العقاب على الشر والمكروه فتبالغ في التباعد عنه ، ويصير التردد من الأزل إلى الأفضل دون عكسه) .

(وحقيق علينا أن نورد من كتبهم شيئا من صريح كلامهم في هذا الباب . قال بامديو لأرسين يحرضه على القتل وهما بين الصفيين : إن كنت بالقضاء السابق مؤمنا فاعلم أنهم ليسوا ولا نحن معا بموتى ، ولا ذاهبين ذهابا لا رجوع منه ، فإن الأرواح غير مائة ولا متغيرة ، وإنما تتردد في الأبدان على تغاير الإنسان من البلغولة إلى الشباب والكهولة ثم الشيخوخة التي عقبها موت البدن ، ثم العود . وقال له كيف يذكر الموت . والقتل من هرف أن النفس أبدية الوجود ؛ لا من ولادة ، ولا إلى تلف وعدم ، بل هي ثابتة قائمة ، لا سيف يقطعها ، ولا زار تمحقها ، ولا ماء يفسدها ، ولا ريح تبيسها ، لكنها تنقل من بدننا إذا حق نحو آخر ليس كذلك ، كما يستبدل البدن لباس إذا خلق) .

(وقد كان اليونانيون موافقين المحدث في هذا الإعتقاد) ثم أورد البيروني رأى سقراط في التناسخ وهو لا يختلف عما رواه عن المنود .

وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض ، فمن أطاعه في الكل أقره في دار النعيم التي ابتدأهم فيها ومن عصاه في الكل أخرجه من تلك الدار إلى دار العذاب وهي النار ومن أطاعه في البعض وعصاه في البعض أخرجه إلى دار الدنيا فألبسه هذه الأجسام الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء . والشدة والرخاء ، والآلام واللذات على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات على قدر ذنوبهم . فمن كانت معصيته أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن ، وآلامه أقل ، ومن كانت ذنوبه أكثر كانت صورته أقبح ، وآلامه أكثر ثم لا يزال يكون الحيوان في الدنيا كرامة بعد كرامة ، وصورة بعد أخرى ، مادامت معه ذنوبه وطاعاته ، وهذا عين القول بالتناسخ .

وكان في زمانهما شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس ، وهو أيضا من تلامذة النظام . وقال أيضا مثل ما قال أحمد بن خابط في التناسخ ، وخلق البرية دفعة واحدة ، إلا أنه قال : متى صارت التوبة إلى البهيمة ارتفعت التكليف أيضا ، وصارت التوبتان عالم الجزاء

ومن مذهبهما أن الديار خمس :

داران للثواب ، إحداهما فيها أكل وشرب وبعال ، وجنات وأنهار .

والثانية : دار فوق هذه الدار ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال ، بل ملاذ روحانية وروح وريحان ، غير جسمانية .

والثالثة : دار العقاب المحض ، وهي نار جهنم ، ليس فيها ترتيب ، بل هي على نمط التساوى .

والرابعة : دار الابتداء التي خالق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا ، وهي الجنة الأولى

والخامسة : دار الابتلاء ، وهي التي كلف الخلق فيها بعد أن اجتروحوا في الأولى . وهذا التكوين والتكرير لا يزال في الدنيا حتى يتملأ المكيالان : مكيال الخير ،

ومكيال الشر . فإذا امتلأ مكيال الخير صار العمل كله طاعة ، والمطيع خير خالصة ، فينقل إلى الجنة ، ولم يلبث طرفة عين ، فإن مظل الغنى ظلم . وفي الحديث : « أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحِفَّ عَرَقُهُ » .

وإذا امتلأ مكيال الشر صار العمل كله معصية ، والعاصي شريراً محضاً ، فينقل إلى النار . ولم يلبث طرفة عين ، وذلك قوله تعالى : (فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ^(١)) .

البسطة الثالثة : حللها كل ماورد في الخبر من رؤية الباري تعالى مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ » على رؤية العقل الأول الذي هو أول مبدع ، وهو العقل الفعال الذي ^١ منه تفيض الصور على الموجودات . وإياه عنى النبي عليه الصلاة والسلام بقوله « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَقْلَ ، فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَدْبِرْ ، فَأَدْبَرَ . فَقَالَ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ ، بِكَ أَعِزُّ ، وَبِكَ أَذِلُّ ، وَبِكَ أُعْطِي ، وَبِكَ أُمْنَعُ » فهو الذي يظهر يوم القيامة وترتفع الحجب بينه وبين الصور التي فاضت منه ، فيرويه كمثل القمر ليلة البدر . فأما واهب العقل فلا يرى البتة ، ولا يشبه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات أمة على حيالها لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ يُحْيَاخِيهِ إِلَّا أُمَّةٌ أَمَّنَّاكُمْ ^(٢)) وفي كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى : (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ^(٣)) .

ولهما طريقة أخرى في التناسخ ، وكأنهما مزجا كلام التناسخية ، والفلاسفة ، والمعتزلة بعضها ببعض .

(١) الأعراف آية ٣٣ ، والنحل آية ٦٠ .

(٢) الأنعام آية ٣٧ . (٣) فاطر آية ٢٣ .

٥ - البشرية

أصحاب بشر^(١) بن المعتز . كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذى أحدث القول بالتولد وأفرط فيه . واغرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع ، والرؤية يحوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله . وإنما أخذ هذا من قول الطبيعيين ، إلا أنهم لا يفرقون بين التولد والمباشر بالقدرة . وربما لا يثبتون القدرة على منهاج المتكلمين . وقوة الفعل وقوة الانفعال غير القدرة التى يثبتها المتكلم .
الثانية : قوله : إن الاستطاعة هى سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال : لا أقول : يفعل بها فى الحالة الأولى ، ولا فى الحالة الثانية ، لكنى أقول : الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا فى الثانية .

الثالثة : قوله : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظلما إياه . إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك فى حقه ، بل يقال : لو فعل ذلك كان الطفل بالغا قافلا ، عاصيا بمعصية ارتكبها ، مستحقا للعقاب . وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكي الكعبى^(٢) عنه أنه قال : إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهى على وجهين : صفة ذات ، وصفة فعل . فأما صفة الذات فهى أن الله تعالى لم يزل مريدا - لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عباده فإنه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحا وخيرا - ولا يريد . وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه فى حال إحداثه فهى خلقه له ، وهى

(١) توفى بشر سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) فى مقالات الإسلاميين ، للأشعرى ص ١٣ هـ ١ (وقال بشر بن المعتز ومن ذهب مذهبه : إرادة الله غير الله . والإرادة على ضربين : إرادة وصف بها ؛ وهى فعل من فعله . وإرادة وصف بها فى ذاته . وإن إرادته الموصوف بها فى ذاته غير لاحقة بمعاصى خلقه . وجوز وقوعها على - غائر الأشياء -)

فبعل الخلق لأن مابه يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه . وإن أراد بها فعل عبادته ففى الأمر به .

الخامسة : قال : إن عند الله تعالى لطفاً^(١) لو أتى به لآمن جميع من فى الأرض إيماناً يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده وأكثر منه . وليس على الله تعالى أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصالح لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح ، فما من أصالح إلا وفوقه أصالح ، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدرة والاستطاعة ويزيح العال بالدعوة والرسالة ؛ والمفكر قبل ورود السمع يعلم البارى تعالى بالنظر والاستدلال ، وإذا كان مختاراً فى فعله فيستغنى عن الخاطرين لأن الخاطرين لا يكونان من قبل الله تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان ، والمفكر الأول لم يتقدمه شيطان يحظر الشك بباله ، ولو تقدم فالكلام فى الشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الأولى ، فإنه قبل توبته بشرط أن لا يعود .

٦ — المَعْرِية

أصحاب معمر^{مصر} (٢) بن عباد السلى ، وهو من أعظم القدرية فرية فى تدقيق القول

(١) المصدر السابق ١ / ٥٧٤ (وقال بشر : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا نهاية . وعند الله من اللطف ما هو أصلح مما فعل ولم يفعله . ولو فعله بالخلق آتوا طوعاً لاكرها . وقد فعل بهم لطفاً يقدرون به حل ما كلفهم) .

وقد خالفه المتميزة كلهم كما ذكر الأشعرى إذ قالوا (إنه لا لطف عند الله لو فعله بمن لا يؤمن لأن . ولو كان عند الله لطف لو فعله بالكفار لآمنوا ثم لم يفعل بهم ذلك لم يكن مريداً لمنفعتهم . فلم يصفوا ربهم بالقدرة حل ذلك ؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً) .

ورأى بشر فى اللطف متفق مع رأى أهل السنة .

(٢) توفى معمر سنة ٢٢٠ هـ .

ببقى الصفات ، ونفى القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتكفير والتضليل على ذلك .
وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها أنه قال : إن الله تعالى لم يخلق ^(١) شيئاً غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام ، إما طبعاً كالنار التي تُحدث الإحراق ، والشمس التي تحدث الحرارة والقمر الذي يحدث التلوين . وإما اختياراً كالحیوان يحدث الحركة والسكون ، والاجتماع والافتراق . ومن العجب أن حدوث الجسم وفنائه عنده عرضان ، فكيف يقول لإنهما من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث الباري تعالى عرضاً فلم يحدث الجسم وفنائه ؟ فإن الحدوث عرض ، فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلاً ، ثم ألزم أن كلام الباري تعالى إما عرض أو جسم ؛ فإن قال هو عرض فقد أحدثه الباري ، فإن التكلم على أصله هو من فعل الكلام . أو يلزمه أن لا يكون لله تعالى كلام هو عرض . وإن قال : هو جسم فقد أ بطل

(١) قال أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ٢ / ٤٨ • (وقال معمر بالتبصير لله ، وأنه لا يوصف القديم بأنه قادر إلا على الجواهر . وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها : وأنه ما خلق حياة ولا موتاً ، ولا صحة ولا سقاة ، ولا قوة ولا جبراً ، ولا لوناً ولا طعماً ولا ريحاً . وأن ذلك أجمع فعل الجواهر بطبيعتها وأن من قدر على الحركة قدر أن يتحرك : ومن قدر على السكون قدر أن يسكن . كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد . وأن الباري قد يريد ويكره ، وذلك قائم به لا في مكان . وكذلك تحريكه وتسكينه قائم به ، وهو إرادته) .

(فيقال له : إذا قلت إن الباري قادر على التحريك والتسكين . فقل قادر على أن يتحرك ويسكن . فإن كان من قدر على تحريك غيره وتسكينه لا يوصف بالقدرة أن يتحرك ، فكذلك من وصف بالقدرة على حركة غيره لا يوصف بالقدرة على أن يتحرك) .

(وخالف أهل الحق أهل القدر ومعمر في ذلك فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة ولا يوصف بالقدرة على التحريك) .

وفي المصدر السابق ٢ / ٥٦٤ (قال معمر : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على أن يخلق قدرة لأحد . وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ، ولا يجوز ذلك عليه) .

وفي المصدر السابق ١ / ١٩٢ : (أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرضي ، والأمراض عندهم قسمان : قسم منها يفعله الأحياء وقسم منها يفعله الأموات . ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء . والقرآن مفعول وهو عرض . ومحال أن يكون الله قعله في الحقيقة ؛ لأنهم يجادلون أن تكون الأمراض فعلاً لله . وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذي يسمع منه ، إن سمع من شجرة فهو فعل لها ، وحيثما سمع فهو فعل للمحل الذي حل فيه) .

قوله إنه أحدثه في محل، فإن الجسم لا يقوم بالجسم، فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأزلية، ولا قال بخالق الأعراض؛ فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به على مقتضى مذهبه، وإذا لم يكن له كلام لم يكن أمراً ناهياً، وإذا لم يكن أمر ونهى لم تكن شريعة أصلاً، فأدى مذهبه إلى خزي عظيم.

ومنها أنه قال إن الأعراض لا تنتهى في كل نوع، وقال كل عرض قام بمحل فإنما يقوم به معنى أو جب القيام، وذلك يؤدي إلى التسلسل، وعن هذه المسألة سنى هو وأصحابه، أصحاب المعاني، وزاد على ذلك فقال: الحركة إنما خالفت السكون لابتدائها، بل بمعنى أو جب المخالفة، وكذلك مغايرة المثل للمثل ومماثاته، وتضاد الضد للضد، كل ذلك عنده بمعنى.

ومنها، ما حكى الكعبي عنه أن الإرادة من الله تعالى للشيء غير الله، وغير خلقه للشيء، وغير الأمر: والإخبار، والحكم، فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف، وقال ليس للإنسان فعل سوى الإرادة، مباشرة كانت أو توليداً، وأفعاله التكليفية من القيام والقعود، والحركة، والسكون في الخير والشر كلها مستندة إلى إرادته؛ لا على طريق المباشرة، ولا على طريق التوليد، وهذا عجب، وغير أنه إنما بناء على مذهبه في حقيقة الإنسان، وعنده، الإنسان معنى أو جوهر غير الجسد، وهو عالم، قادر، مختار، حكيم، ليس بمتحرك، ولا ساكن، ولا متسكون، ولا متمكن، ولا يرى، ولا يمس، ولا يحس، ولا يمس، ولا يحل موضعاً دون موضع، ولا يحويه مكان، ولا يحصره زمان، لكنه مدبر للجسد. وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف. وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما، هو جوهر قائم بنفسه. لا متحيز ولا متمكن، وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية مثل العقول المفارقة. ثم لما كان ميل معمر بن عباد إلى مذهب الفلاسفة ميز بين أفعال النفس التي سماها إنساناً وبين الثقال الذي هو جسده؛ فقال: فعل النفس هو الإرادة فحسب. والنفس إنسان؛

ففعل الإنسان هو الإرادة؛ وماسوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات ففى من فعل الجسد .

ومنها : أنه يحكى عنه أنه كان ينكر القول بأن الله تعالى قديم؛ لأن قديم أخذ من قَدَمَ يَقْدُمُ فهو قديم ؛ وهو فعل كقولك أخذ منه ما قدم وما حدث . وقال أيضا : هو يشعر بالتقدم الزمانى ، ووجود البارى تعالى ليس بزمانى .

ويحكى عنه أيضا أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدث .
وحكى جعفر بن حرب عنه أنه قال : إن الله تعالى محال أن يعلم نفسه ؛ لأنه يؤدى إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على الوجود من حيث هو موجود ، ولعل هذا النقل فيه خلل ؛ فإن عاقلاً ما لا يتكلم يمثل هذا الكلام الغير معقول .

لعمري لما كان الرجل يميل إلى الفلاسفة ، ومن مذهبهم : أنه ليس علم البارى تعالى علماً انفعالياً ، أى تابعا للمعلوم ، بل علمه علم فعلى ؛ فهو من حيث هو فاعل عالم ، وعلمه هو الذى أوجب الفعل ، وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا بجماله ، ولا يجوز تعلقه بالمعلوم على استمرار علمه ، وأنه علم وعقل ، وكونه عقلاً ، وعاقلاً ، ومعقولا شئ واحد ، فقال ابن عباد : لا يقال : يعلم نفسه ، لأنه قد يؤدى إلى تمايز بين العالم والمعلوم . ولا يعلم غيره ؛ لأنه يؤدى إلى كون علمه من غيره يحصل ، فإما أن لا يصح النقل ، وإما أن يعمل على مثل هذا الحمل ، ولسنا من رجال ابن عباد فنطاب لكلامه وجها .

٧ — المردارية

أصحاب عيسى بن صبيح^(١) الكنى بأبى موسى ، الملقب بالمردار . وقد تلهذ

(١) توفى المردار فى حدود سنة ٢٢٦ هـ ، قال عبد القاهر ص ١٠٠ (وكان يقال له راهب المنزلة ، وهذا لقب لائق به لأن كان المراد به مأخوذاً من وهابية النصارى . ولقبه بالمردار لائق به أيضا ، وهو فى الجملة كما قيل :

وقلنا أبهرت حيثك من رجل إلا ومعناه إن فسدت فى لقبه)

لبشر من المعتصر ، وأخذ العلم منه وتزهّد ، ويسمى راهب المعتزلة . وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : قوله في القدر إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم ، ولو كذب وظلم كان إلها كاذبا ظلما ، تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله في التولد مثل قول أستاذه ، وزاد عليه بأن جوّز وقوع فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد .

الثالثة : قوله في القرآن إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ، ونظما ، وبلاغة ، وهو الذي بالغ في القول بخالق القرآن ، وكفر من قال بقدمه بأنه قد أثبت قديمين ، وكفر أيضا من لا بس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث ، وكفر أيضا من قال إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومن قال إنه يرى بالأبصار وغلا في التكفير حتى قال هم كافرون في قولهم : لا إله إلا الله ، وقد سأله إبراهيم بن السندی مرة عن أهل الأرض جميعا فكفرهم ، فأقبل عليه إبراهيم وقال : الجنة التي عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة واقفوك ؟ نفزي ولم يخرج جوابا .

وقد تلمذ له أيضا الجعفران^(١) ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد ، وصحب أبو جعفر

(١) الجعفران : هما جعفر بن حرب للثقف المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وجعفر بن مبشر الحمداني المتوفى سنة ٢٣٦ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠١ (أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق موحّد وليس بمؤمن ولا كافر . فجعل الموحّد الذي ليس بكافر شرا من الفئوي الكافر . وزعم أيضا أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأهم ، فشارك بيده هذه نجدات الخوارج في إنكارها حد الخمر .

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالت أستاذه المردار وزاد عليه قوله : إن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها إذا كان كل بعض منها غيرها . وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل وليس يقدر على شيء . هكذا حكى السكبي عنه في مقالاته . ويلزمه على هذا الأصل أن يميز كون العالم بشيء ليس غير عالم به) .

وفي مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٢٤٠ ج ١ (وقال جعفر بن حرب : المنوع قادر ؛ وليس يقدر على شيء ، كما أن المنطبق جفته بصير ولا يبصر) .

محمد بن عبد الله الإسكافي، وعيسى بن الهيثم ، وجعفر بن حرب الأشج، وحكى السكعي عن الجعفر بن أنهما قالا : إن الله تعالى خلق القرآن في اللوح المحفوظ، ولا يجوز أن ينقل إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة ، وما نقرأه فهو حكاية عن المکتوب الأول في اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .
قال : وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن .

وقال في تحسين العقل وتقييده : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعايه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دأمة ، فأثبتنا التخاييد واجبا بالعقل .

٨ — التأمية

أصحاب ثمانية بن أشرس^(١) النيرى ؛ كان جامعا بين سخافة الدين وخلاعة النفس، مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

(١) توفي ثمانية سنة ٢١٢ هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٣ : (كان زعيم القدرية في زمان المأمون والمعتصم ، والواثق . وقيل إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال . وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكثرته الأمة كلها فيهما . إحداهما : أنه لما شاركه أصحاب المدرف في دعواهم أن المدرف ضرورية ، زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكون مأمورا بالمعرفة ولا منبها عن الكفر، وكان مخلوقا السيرة والاعتبار فحسب كدائر الحيوات التي ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن عوام الدهرية والنصارى ، والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابا . وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلا ، ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثوابا ، ولا معصية يستحقون عليها عقابا ؛ فيصيرون حينئذ ترابا إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثمانية : قوله بأن الأفعال المتوالة أفعال لأفاعل لها . وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم ؛ لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل لصح وجود كل فاعل بلا فعل . ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه . ويقال له : إذا كان كلام الإنسان هناك متولدا ولا فاعل له عندك؟ فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ، ولا لكلمة الكفر .

متبها قوله : إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها : إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده ، ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ، لأنه يؤدي إلى فعل القبيح ، وذلك محال ، فتحير فيه بوقال المتولدات أفعال لا فاعل لها .

ومنها قوله : في الكفار والمشركين والجوس ، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية : إنهم يصيرون في القيامة ترابا ، وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين .

ومنها قوله : الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتحتايتها من الآفات ، وهي قبل الفعل .

ومنها قوله : إن المعرفة متولدة من النظر ، وهو فعل لا فاعل له كسائر المتولدات .

ومنها قوله : في تحسين العقل وتقييحه ، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع مثل قول أصحابه غير أنه زاد عليهم فقال : من الكفار من لا يعلم خالقه وهو معذور ، وقال : إن المعارف كلها ضرورية ، وإن من لم يضطر إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأمورا بها ، وإنما خلق للعبرة والسخرة كسائر الحيوان .

ومنها قوله : لا فعل للإنسان إلا الإرادة ، وما عداها فهو حدث لا يحدث له ، وحكي ابن الراوندي عنه أنه قال : العالم فعل الله تعالى بطباعه ، ولعله أراد بذلك ما تريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاد على مقتضى الإرادة ، لكن يلزمه على اعتقاده ذلك ما لزم الفلاسفة من القول بقدم العالم ؛ إذ الموجب لا ينفك عن الموجب . وكان ثمانية في أيام المأمون ، وكان عنده بمكان .

٩ - الهِشَامِيَّة

أصحاب هشام^(١) بن عَمْرٍو الفُوطِي ، ومبالفته في القدر أشد وأكث من مبالغة أصحابه ، وكان يمتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى الباري تعالى وإن ورد بها التنزيل .
منها قوله : إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المؤتلفون باختيارهم وقد ورد في التنزيل (مَا آَلَفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ آَلَفَ بَيْنَهُمْ^(٢)) .

ومنها قوله : إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزينه في قلوبهم ، وقد قال تعالى : (حَبَبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ^(٣)) ومبالفته في نقي إضافات الطبع والختم والسد وأمثالها أشد وأصعب . وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال الله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ^(٤)) وقال : (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ^(٥)) وقال : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا^(٦)) وليت شعري ! ما يعتقده الرجل ؟ إنكار ألقاظ التنزيل وكونها وحيا من الله تعالى ؟ فيكون تصرّحا بالكفر . أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى الباري تعالى ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب أصحابه .

ومن بدعه في الدلالة على الباري تعالى قوله إن الأعراض لا تدل على كونه خالقا ، ولا تصالح الأعراض دلالات ؛ بل الأجسام تدل على كونه خالقا ، وهذا أيضا عجب . ومن بدعه في الإمامة قوله إنها لا تنعقد في أيام الفتنة واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها في حال الاتفاق والسلامة ، وكذلك أبو بكر الأصم من أصحابه كان يقول الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم ، وإنما أراد بذلك الطعن في إمامة علي رضي الله

(٢) الأنفال آية ٢٣ .

(١) توفي هشام الفوطي سنة ٢٢٦ هـ .

(٤) البقرة آية ٧ .

(٣) الحجرات آية ٧ .

(٦) يس آية ٨ .

(٥) النساء آية ١٥٥ .

عنه إذا كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة، إذ بقي في كل طرف طائفة على خلافه .

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن ، إذ لا فائدة في وجودهما وهما جميعا خاليتان من ينتفع ويتضرر بهما ، وبقيت هذه المسألة منه اعتقادا للمعتزلة ، وكان يقول بالوفاة ، وأن الإيمان هو الذي يوافي الموت، وقال : من أطاع الله جميع عمره ، وقدم الله أنه يأتي بما يحبط أعماله ولو بكبيرة لم يكن مستحقا للوعد ، وكذلك على العكس ، وصاحبه عباد^(١) من المعتزلة ، وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر ، لأن الكافر كفر ، وإنسان ، والله تعالى لا يخلق الكفر ، وقال النبوة جزاء على عمل ، وإنها باقية ما بقيت الدنيا ، وحكى الأشعري^(٢) عن عباد أنه زعم أنه لا يقال إن الله تعالى

(١) هو عباد بن سليمان الضمري ؛ من الطبقة السابعة من المعتزلة ، يظن أنه توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) ذكر الأشعري في « مقالات الإسلاميين » أن عبادا كان يقول :

هو عالم قادر حي ، ولا أثبت له علما ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا أثبت له سما ، ولا أثبت له بصرا . وأقول : هو عالم لا يعلم ، وقادر لا يقدر ، حي لا يحيا ، وسميع لا يسمع . وكذلك سائر ما يسي به من الأسماء التي يسي بها ، لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حي لنفسه أو لذاته ، وينكر ذكر النفس ، وذكر الذات . وينكر أن يقال إن الله علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا أو حياة أو قوما . وكان يقول : قول عالم إثبات اسم لله ومعهم علم بمعلوم . وقول قادر إثبات اسم لله ومعهم علم بمقدور . وقول حي إثبات اسم لله .

وكان ينكر أن يقال إن الباري وجهاً ويديه وعينين وجنبا . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه ، ولا أطلق ذلك بغير قرامة . وينكر أن يكون معنى القول في الباري إنه عالم ، معنى القول فيه إنه قادر . وأن يكون معنى القول فيه إنه قادر معنى القول فيه إنه حي . وكذلك صفات الله التي يوصف بها لإفعله كالقول : سميع ليس معناه إنه بصير ولا معناه عالم .

وكان إذا سئل عن القول عزيز ، قال : إثبات اسم لله ، ولم يقل أكثر من هذا ، وكذلك جوابه في عظيم ، مالك ، سيد .

وكان يقول : لا يقال إن الباري لم يزل خالقا ، ولا يقال لم يزل غير خالق . ولا يقال لم يزل وازقا ولا يقال لم يزل غير رازق . وكذلك قوله في سائر الصفات .

وقال هشام ومهاد : لا نقول إن شيئا من الأعراض يدل على الله سبحانه . ، ولا نقول أيضا إن هرما =

لم يزل قائلاً ولا غير قائلاً ، وَوَافَقَهُ الإسْكَافِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَ وَلَا يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا .

وكان القوطى يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ؛ ليست أشياء ، وهى بعد أن
تعدم عن وجود تسمى أشياء . ولهذا المعنى كان يمنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل
علما بالأشياء قبل كونها ، فإنها لا تسمى أشياء . قال : وكان يجوز القتل والغيلة على
المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم غصبا وسرقة لاعتقاده كفرهم ، واستباحة دمائهم وأموالهم .

== يدل على نبوة النبى صلى الله عليه وسلم . ولم يجعل القرآن علما للنبى صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن القرآن
أعراض .

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن . وكان يقول :
خلق الله الخلق لا لمة .

وقال عباد : الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض ، وما رغب فيه من النفل . والإيمان
على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافرا كاملا والوحيد . وإيمان به إذا تركه
تارك لم يكفر . ومن ذلك ما يكون تركه غللا وقسقا . ومنه ما يكون تركه صغيرا . وكل أعمال الجاهل
بالله عنده كفر بالله .

ذكر الأشعرى فى مقالات الإسلاميين : ص ٤٠٧ ج ٢ عن الجاحظ أنه قال :

ما بعد الإرادة فهو للإنسان بطبعه وليس باختيار ، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة .
وقال عبد القاهر البغدادى ص ١٠٥ .

(فن ضلالاته المتميزة إليه ما حكاه الكمبى عنه من قوله : إن المعارف كلها طباع ، وهى مع ذلك
تعمل لعباد وليس باختيار لهم . ووافق تمامة فى أن لأفضل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى
العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعا ، وأنها وجبت بإرادتهم . وزعم أيضا أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا
يعرف الله تعالى . والكفار عنده ما بين معاند ومعارف قد استفرقة حبه لمذهبه ، فهو لا يشكر بما عنده من
المعرفة بخالفه وتصديق رسله . فإن صدق الكمبى على الجاحظ فى أن لأفضل للإنسان إلا الإرادة ؛ لزمه أن
لا يكون الإنسان مصليا ، ولا سائما ، ولا حاجا ، ولا زائجا ، ولا سارقا ولا قاذفا ، ولا قاتلا . لأنه
لم يفعل عنده صلاة ولا صوما ، ولا حجبا ، ولا زنا ، ولا سرقة ، ولا قتلًا ، ولا قتلًا . لأن هذه الأعمال
عنده غير الإرادة . وإذا كانت هذه الأعمال التى ذكرناها عنده طباعا لا كسبا لزمه أن لا يكون للإنسان عليه ثواب
. ولا عقاب ، لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسبًا له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب
بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه)

(ومن فضائح الجاحظ أيضا قوله باستحالة هدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله
سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفناؤه . وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفردا كما كان
منفردا قبل أن خلق الخلق . ونحن وإن قلنا إن الله لا يقضى الجنة ونعيمها ، والنار وهذابها ؛ لئنا يجعل ذلك بأن
الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإعما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر) .

١٠ - الجاحظية

أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ، كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم . وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخالط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة، وحسن براعته اللطيفة . وكان في أيام المعتصم والمتوكل ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :
منها قوله : إن المعارف كلها ضرورية طباع، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد . وليس للعبد كسب سوى الإرادة ، وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة ، ونقل عنه أيضاً أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال : إذا انتفى السهو عن الفاعل ، وكان عالماً بما يفعله فهو المريد على التحقيق ، وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهو ميل النفس إليه، وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها، وقال باستحالة عدم الجواهر؛ فالأعراض تتبدل، والجواهر لا يجوز أن تنفى .

ومنها قوله : في أهل النار إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة النار . وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها ، ومذهبه مذهب الفلاسفة في نفى الصفات ، وفي إثبات القدر خيره وشره من العبد مذهب المعتزلة . وحكى الكعبي عنه أنه قال : يوصف البارئ تعالى بأنه مريد بمعنى أنه لا يصبح عليه السهو في أفعاله ، ولا الجهل ولا يجوز أن يغلب ويقهر .

وقال إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبي ، وهم محجوجون بمعرقتهم . ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به فالجاهل معذور ، والعالم محجوج . ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ولا صورة ، ولا يرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجوز ، ولا يريد العاصي ، وبعد

الاعتقاد واليقين أقر بذلك كله، فهو مسلم حقا، وإن عرف ذلك كله ثم جحدته وأنكره، وقال بالتشبيه والجبر، فهو مشرك كافر حقا، وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله، واعتقد أن الله تعالى ربه، وأن محمدا رسول الله، فهو مؤمن لا لوم عليه، ولا تكليف عليه غير ذلك.

وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال: إن للقرآن جسدا يجوز أن يقاب مرة رجلا . ومرة حيوانا . وهذا مثل ما يحكى عن أبي بكر الأعم أنه زعم أن القرآن جسم مخلوق . وأنكر الأعراض أصلا . وأنكر صفات الباري تعالى، (ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة، إلا أن الليل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين).

١١ — انْخِلَاطِيَّةٌ وَالْكَعْبِيَّةُ

أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط^(١)، أستاذ أبي القاسم بن محمد

(١) هو مؤلف كتاب «الانتصار والرد على ابن الراوندى» دافع فيه عن المعتزلة، وبرأهم بما رامهم به ابن الراوندى، توفي سنة ٣٠٠ هـ.

قال عبد القاهر ص ١٠٧ (وانفرد بقول لم يسبق إليه في المعلوم . وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئا، فهم من قال: لا يصح أن يكون المعلوم معلوما ومذكورا . ولا يصح كونه شيئا ولا ذاتا جوهرًا ولا عرضًا . وهذا اختيار الصالحى منهم وخر موافق لأهل السنة، في المنع في تسمية المعلوم شيئا . وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم شيء، ومعلوم ومذكور، وليس بجوهر ولا عرض، وهذا اختيار الكعبي منهم. وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه . وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرًا، وكان العرض في حال عدمه عرضًا، وكان السواد سوادًا، والبياض بياضًا في حال عدمهما . وانتفع هؤلاء كلهم عن تسمية المعلوم جسمًا من قبل، لأن الجسم عندهم مركب؛ وفيه تأليف، وطول، وعرض، وعمق . ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة . فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسمًا، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسمًا . ولم يجز أن يكون المعلوم متحركًا لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركًا عنده، فقال: كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه =

في العدم ، فلم يبق إلا صفة الوجود أو الصفات التي تلزم الوجود والحدوث ، وأطلق على المعلوم لفظ الثبوت ، وقال في نفي الصفات عن البارى مثل ما قاله أصحابه . وكذا القول في القدر والسمع ، والعقل ، وانفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل :

منها قوله إن إرادة البارى تعالى ليست صفة قائمة بذاته ، ولا هو مرید لذاته ، ولا إرادته حادثة في محل أولا في محل ، بل إذا أطلق عليه أنه مرید فعناه أنه عالم ، قادر ، غير مكروه في فعله ، ولا كاره ، ثم إذا قيل هو مرید لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه ، وإذا قيل هو مرید لأفعال عبادته ، فالمراد به أنه أمر بها راض عنها ، وقوله في كونه سميا بصيرا راجع إلى ذلك أيضا ، فهو سمیع بمعنى أنه عالم بالمسموعات ، وبصير بمعنى أنه عالم بالمبصرات ، وقوله في الرؤية كقول أصحابه نفيًا وإحالة . غير أن أصحابه قالوا : يرى البارى تعالى ذاته ، ويرى المراتب ، وكونه مدركا لذلك زائد على كونه عالما وقد أنكر الكعبي ذلك ؛ قال : معنى قولنا : يرى ذاته ويرى المراتب : أنه عالم بها فقط .

١٢ — الْجَبَائِيَّةُ^(١) وَالْبَهْمِيَّةُ

أصحاب أبي علي محمد^(٢) بن عبد الوهاب الجبائي ، وابنه أبي هاشم

(١) توفي الجبائي سنة ٢٩٥ هـ ، وتوفي ابنه أبو هاشم سنة ٣٢١ هـ .

(٢) قال عبد القاهر ص ١١٠ عن الجبائية ما نصه :

(فن شلالات الجبائي أنه سمى الله عز وجل مطيما لعبده إذا فعل مراد العبد . وكان سبب ذلك أنه قال يوما لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله : ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عندى موافقة الإرادة . وكان من فعل مراد غيره فقد أطاعه . فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيما لعبده إذا فعل مراده ، فالتزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت رب العالمين . ولو جاز أن يكون الله تعالى مطيما لعبده لجاز أن يكون خاضعا له ؛ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارئة على القياس . وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله . وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمجبل النساء ؛ لأنه خالق الحبل فحين ؛ فالتزم بذلك . فقال =

عبد السلام^(١) ، وهما من معتزلة البصرة ؛ انفردا عن أصحابهما بمسائل ، وانفرد أحدهما

له : يدعك هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أبا ليمى مع امتناعهم عن القول بأنه محبل مريم .

وقال الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ٥٣١ ج ٢ (وكان - يعنى الجبائي - يزعم أن الباري محبل ، وأنه لا محبل للنساء في الحقيقة سواء . فيلزمه والد في الحقيقة ، وأنه لا والد سواء) .

(وكان لا يزعم أن الإنسان باق في الحقيقة لأن الباقي هو الكائن لا يحدث : والإنسان كائن يحدث) .

وقال في ص ٥٤٣ :

(كان الجبائي لا يزعم أن الباري يوصف بأنه كامل ؛ لأن الكامل هو من تمت خصاله وأبعاضه .. ولأن الكامل في يده هو الذي قد تمت أبعاضه وكذلك الكامل في خصاله من تمت خصاله من نحو كال الرجل في علمه وعقله ورأيه وفصاحته . فلما كان الله عز وجل لا يوصف بالأبعاض ، لم يجوز أن يوصف بالكمال في ذاته من جهة الأفعال . وكذلك لا يوصف بأنه وافر ؛ لأن معنى ذلك كفى الكامل وكذلك لا يقال تام ؛ لأن تأويل التام والكامل واحد) .

(وقال : لا يجوز أن يوصف بالشجاعة ؛ لأن الشجاعة هي الجرأة على المكارِه وعلى الأمور الخوفية) .

(وكان يزعم أن الوصف لله سبحانه بأنه مختار معناه أنه يريد ؛ إذ لم يكن ملجأ إلى ما أراد ولا مكرها .

ولا مضطرا إليه . والإرادة هي الاختيار . والاختيار غير المختار كأن الإرادة غير المراد . وأن اختيار الله للأنياب هو اختياره لإرسالهم ؛ وهو إرادته لذلك) .

(١) قال عبد القاهر في معرض كلامه عن البهشية ص ١١١ .

(ويقال لهم الذميمة لقولهم باستحقاق الذم لأعلى فعل . وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها وانفردوا

فهم ببضائع لم يسبقوا إليها .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل . وذلك أنهم زعموا أن القادر منها يجوز أن يخلو من الفعل والشرك مع ارتفاع الموانع من الفعل . والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا بالمتزلة ؛ إذا أجزمت تقدم الاستطاعة على الفعل لزمكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدسها عليه . فكانوا يخالفون في الجواب ص هذا الإلزام . فهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع . ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه .

ومنهم من أجاز عدم القدرة مثل حدوث الفعل ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي خدمت بعد وجودها .

ورأى أبو هاشم بن الجبائي توجه إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليهم بمجدل معتزلة عنه انفصلا صحيحا فالترزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبدام بمقام قدرته وتوافر الآلة وارتفاع الموانع عنه تخاليا من الفعل والترك ، فقليل له ؛ على هذا الأصل ؛ أرايت لو كان هذا =

عن صاحبه بمسائل ، أما المسائل التي افردا بها عن أصحابهما :

فمنها ، أنها أثبتا إرادات حادثة لا في محل ، يكون البارئ تعالى بها موصوفا مريدا .
وتعظيما لا في محل إذا أراد أن يعظم ذاته ، وفناء لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم .
وأخص أوصاف هذه الصفات يرجع إليه من حيث إنه تعالى أيضا لا في محل ، وإثبات
موجودات هي أعراض ، أو في حكم الأعراض لا محل لها كإثبات موجودات هي جواهر ،
أو في حكم الجواهر لا مكان لها ، وذلك قريب من مذهب الفلاسفة حيث أثبتوا عقلا
هو جوهر لا في محل ولا في مكان ، وكذلك النفس الكلية ، والعقول المفارقة .

ومنها : أنها حكما بكونه تعالى متكلا بكلام يخلقه في محل ، وحقيقة الكلام
عندها أصوات مقطعة ، وحروف منظومة ، والمتكلم من فعل الكلام ، لا من قام به

= القادر مكلفا ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ؛ ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الدم والعقاب الدائم
لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر الآلة فيه وارتفاع الموانع منه . فقبل
له : كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به ، وإن لم يفعل ما نهى عنه ؟ دون أن يستحق الثواب بأن لم
يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به .

وكان أسئلته من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يجترعها
العاصي . وقالوا الآن إنه تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية ؛ لا من فعله ولا من فعل
غيره ، أولى .

والثاني : أنه سمي من لم يفعل ما أمر به عاصيا وإن لم يفعل معصية . ولم يوقع اسم المطيع إلا على من
فعل طاعة . ولو صح حاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه اليدع الشعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيرا قبيحا يستحق بذلك تسعين من العذاب
أحدهما : للقيح الذي فعله . والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به . ولو تغير تغيرا حسنا وفعل مثل
أفعال الأنبياء ؛ وكان الله تعالى قد أمره بشيء ، فلم يفعل ولا فعل ضده أصارا مجلدا في النار .
وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل . والثاني : استحقاق تسعين من العذاب إذا تغير تغيرا قبيحا .
والثالث : فقه قوله : إنه لو تغير تغيرا حسنا وأطاع بفعل طاعة الأنبياء عليهم السلام ، ولم يفعل شيئا واحدا
حما أمره الله تعالى به ولاضده لاستحق الخلود في النار .

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في التسعين ؛ حتى يكون عليه حدان : حد الزنى الذي قد فعله .
والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى . وكذلك القول في حدود القذف والقتصاص وشرب الخمر .
وألزموه إيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان .

الكلام ، إلا أن الجبائى خالف أصحابه خصوصا بقوله : يحدث الله تعالى عند قراءة كل قارىء كلاما لنفسه فى محل القراءة ، وذلك حين ألزم أن الذى يقرؤه القارىء ليس بكلام الله . والمسموع منه ليس من كلام الله ، فالنزم هذا المحال من إثبات أمر غير معقول ولا مسموع ؛ وهو إثبات كلامين فى محل واحد .

واتفقا على نفى رؤية الله تعالى بالأبصار فى دار القرار ، وعلى القول بإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا ، وإضافة الخير والشر ، والطاعة والمعصية إليه استقلالاً واستبدادا ، وأن الاستطاعة قبل الفعل ، وهى قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح ، وأثبتا البنية شرطا فى قيام المعانى التى يشترط فى ثبوتها الحياة ، واتفقا على أن المعرفة وشكر النعم ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقلية ، وأثبتا شريعة عقلية وردّها الشريعة النبوية إلى مقدرات الأحكام ومؤقتات الطاعات التى لا يتطرق إليها عقل ، ولا يهتدى إليها فكر ، وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب الطيع وعقاب العاصى ، إلا أن التأقيت والتخيل فيه يعرف بالسمع .

والإيمان عندهما اسم مدح ، وهو عبارة عن خصال الخير التى إذا اجتمعت فى شخص سمى بها مؤمنا ، ومن ارتكب كبيرة فهو فى الحال يسمى فاسقا ، لا مؤمنا ولا كافرا ، وإن لم يتب ومات عليها فهو مغلد فى النار .

واتفقا على أن الله تعالى لم يدخر عن عبادهم شيئا مما علم أنه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة والتوبة من الصلاح والأصلح والالطف ، لأنه قادر ، عالم جواد ، حكيم لا يضره الإعطاء ، ولا ينقص من خزائنه المنح ، ولا يزيد فى ملكه الادخار ، وليس الأصلح هو الألد ، بل هو الأعود فى العاقبة ، والأصوب فى العاجلة . وإن كان ذلك مؤلما مكروها ، وذلك كالحجامة والقتل ، وشرب الأدوية ، ولا يقال إنه تعالى يقدر على شئ هو أصلح مما فعله بعبده ، والتكاليف كلها ألطاف ، وبعثة الأنبياء ، وشرع الشرائع ، وتمهيد الأحكام والتنبية على الطريق الأصوب ، كلها ألطاف .

ومما تخالفنا فيه : 'أما في صفات البارئ تعالى فقال الْجَبَّارُ : البارئ تعالى علم لذاته ، قادر حتى لذاته ، ومعنى قوله : لذاته أى لا يقتضى كونه علما صفة هي علم ، أو حال توجب كونه عالما :

وعند أبى هاشم : هو علم لذاته ، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا ، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها ، فأثبت أحوالا هي صفات لا موجودة ولا معدومة ، ولا معلومة ولا مجهولة ، أى هي على حياها لا تعرف كذلك بل مع الذات قال : والعقل يدرك فرقا ضروريا بين معرفة الشيء مطلقا ، وبين معرفته على صفة ، فليس من عرف الذات عرف كونه عالما . ولا من عرف الجوهر عرف كونه متحيزا قابلا للعرض ، ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات في قضية ، واقتراحها في قضية ، وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما افرقت به ، وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل ، وهي لا ترجع إلى الذات ، ولا إلى أعراض وراء الذات ، فإنه يؤدى إلى قيام العرض بالعرض فتعين بالضرورة أنها أحوال ، فكون العالم عالما حال هي صفة وزاء كونه ذاتا ، أى المفهوم منها غير المفهوم من الذات ، وكذلك كونه قادرا ، حيا ، ثم أثبت للبارئ تعالى حالة أخرى أوجبت تلك الأحوال ، وتخالفة والده وسائر منكرى الأحوال في ذلك ، وردوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس ، وقالوا : أليست الأحوال تشترك في كونها أحوالا وتفتقر في خصائص ؟ كذلك تقول في الصفات ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الحال للحال ، ويفضى إلى التسلسل ، بل هي راجعة إما إلى مجرد الألفاظ إذ وضعت في الأصل على وجه يشترك فيها الكثير ، لأن مفهومها معنى أو صفة ثابتة في الذات على وجه يشمل أشياء ويشترك فيها الكثير ، فإن ذلك مستحيل أو يرجع ذلك إلى وجوه واعتبارات عقلية هي المفهومة من قضايا الاشتراك والافتراق ، وقلك الوجوه : كالنسب والإضافات ، والقرب والبعد وغير ذلك مما لا يعد صفات بالاتفاق . وهذا هو اختيار أبى الحسين ^(١) البصرى ، وأبى الحسن الأشعري .

(١) هو أبو الحسين محمد بن على الطليط البصرى المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمة الإلهام المشار إليه في هذا الفن . توفي سنة ٤٣٦ هـ (ابن خلكان ١ / ٦٠٩) .

ورتبوا على هذه المسألة : مسألة أن المعلوم شيء ، فمن ثبت كونه شيئا كما قلنا عن جماعة من المعتزلة ، فلا يبقى من صفات الثبوت إلا كونه موجودا ، فعلى ذلك لا يثبت للقدرة في إيجادها أثرا ما سوى الوجود ، والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلا إلى اللفظ المجرد ، وعلى مذهب مثبتى الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم وهذا كما ترى من التناقض والاستحالة . ومن نفاة الأحوال من يثبت شيئا ولا يسميه بصفات الأجناس . وعند الجبائي أخص وصف البارى تعالى هو القدم ، والاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم ، وليت شعرى ! كيف يمكنه إثبات الاشتراك والافتراق ، والعموم والخصوص حقيقة وهو من نفاة الأحوال ؟ فأما على مذهب أبى هاشم فلمعمرى هو مطرد ، غير أن القدم إذا بحث عن حقيقته رجع إلى نفي الأولية ، والنفي يستحيل أن يكون أخص وصف البارى .

.. واختلفا فى كونه سميعا بصيرا ، فقال الجبائي : معنى كونه سميعا بصيرا أنه حى لا آفة به .

وخالفه ابنه وسائر أصحابه ، أما ابنه فصار إلى أن كونه سميعا حالة ، وكونه بصيرا حالة ، وكونه بصيرا حالة سوى كونه عالما ؛ لاختلاف القضيتين والفهومين ، والمتعلقين ، والأثرين .

وقال غيره من أصحابه : معناه كونه مدركا للبصرات ، مدركا للسموعات . واختلفا أيضا فى بعض مسائل اللطف ، فقال الجبائي فيمن يعلم البارى تعالى من حاله أنه لو آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلة مشقته ، ولو آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته : إنه لا يحسن منه أن يكلفه إلا مع اللطف ، ويسوى بينه وبين المعلوم من حاله أنه لا يفعل الطاعة على كل وجه إلا مع اللطف ، ويقول : إذ لو كلفه مع عدم اللطف لوجب أن يكون مستفسدا حاله ، غير مزيج لعلته .

ويخالفه أبو هاشم فى بعض المواضع فى هذه المسألة ، قال : يحسن منه تعالى أن يكلفه

الإيمان على أشق الوجوهين بلا لطف . واختلنا في فعل الألم للعوض ، فقال الجبائي : يجوز ذلك ابتداء لأجل العوض ، وعليه بنى آلام الأطفال ، وقال ابنه : إنما يحسن ذلك بشرط العوض والاعتبار جميعا ، وتفصيل مذهب الجبائي في الأعواض على وجهين : أحدهما أنه يقول يجوز التفضل بمثل الأعواض غير أنه تعالى علم أنه لا ينفعه عوض إلا على ألم متقدم ، والوجه الثاني أنه إنما يحسن ذلك لأن العوض مستحق ، والتفضل غير مستحق والثواب عندهم ينفصل عن التفضل بأمرين : أحدهما : تعظيم وإجلال للمصاب يقترب بالنعيم والثاني : قدر زائد على التفضل بزيادة مقدار ولا بزيادة صفة .

وقال ابنه : يحسن الابتداء بمثل العوض تفضلا ، والعوض منقطع غير دائم . وقال الجبائي : يجوز أن يقع الانتصاف من الله تعالى للظالم من الظالم بأعواض يتفضل بها عليه إذا لم يكن للظالم على الله عوض لشيء ضره به .

وزعم أبو هاشم أن التفضل لا يقع به انتصاف ، لأن التفضل ليس يجب عليه فعله . وقال الجبائي وابنه : لا يجب على الله شيء لعباده في الدنيا إذا لم يكلفهم عقلا وشرعا . فأما إذا كلفهم فعل الواجب في عقولهم ، واجتناب القبائح ، وخلق فيهم الشهوة للقبيح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الأخلاق الذميمة ؛ فإنه يجب عليه عند هذا التكليف إكمال العقل ، ونصب الأدلة ، والقدرة ، والاستطاعة ، وتهئية الآلة ؛ بحيث يكون مُزجحا لعلهم فيما أسروهم ، ويجب عليه أن يفعل بهم أدعى الأمور إلى فعل ما كلفهم به ، وأزجر الأشياء لهم عن فعل القبيح الذي نهاهم عنه . ولهم في مسائل هذا الباب خبط طويل .

* * *

وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين في النبوة والإمامة فيخالف كلام البصريين . فإن من شيوخم من يميل إلى الروافض ، ومنهم من يميل إلى الخوارج . والجبائي وأبو هاشم قد وافقا أهل السنة في الإمامة ، وأنها بالاختيار ، وأن الصحابة مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة ، غير أنهم ينكرون الكرامات أصلا للأولياء من

الصحابة وغيرهم. ويبالغون في عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كبائرهم وصغائرهم، حتى منع الجبائي القصد إلى الذنب إلا على تأويل. والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار^(١) وغيره اشتهجوا طريقة أبي هاشم. وخالفه في ذلك أبو الحسين البصري وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال، واغرد عنهم بمسائل : منها نفى الحال، ومنها نفى المعلوم شيئا. ومنها نفى الألوان أعراضا. ومنها قوله إن الموجودات تميز بأعيانها، وذلك من توابع نفى الحال. ومنها رده الصفات كلها إلى كون الباري تعالى عالما، قادرا، مدركا. وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم في أن الأشياء لا تعلم قبل كونها. والرجل فاسق للمذهب، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب.

الفصل الثاني

الجبرية

الجبر هو نفى الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى. والجبرية أصناف. فالجبرية الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا. والجبرية المتوسطة : هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا. فأما من أثبت للقدرة الحادثة أتراها في الفعل، وسمى ذلك كسبا فليس بجبري.

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أترا في الإبداع والإحداث استقلالا جبريا. ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريا.

(١) هو عبد الجبار أحد بن عبد الجبار المتوفى سنة ١٤٤ قاضي قضاة الري وأعمالها، وأعظم شيوخ الاعتزال في عصره. والمعتزلة يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على أحد سواه، ولا يفتنون به أحدا غيره. ابن الأثير ج ٩ ص ٢٣٥، وطبقات الشافعية ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠.

إذ لم يثبتوا للقدرة الخاذنة فيها أثرا . والمصنفون في المقالات عدوا النجارية والضرارية من الجبرية . وكذلك جماعة الكلائية من الصفاتية . والأشعرية سموهم تارة حشوية ، وتارة جبرية . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجارية والضرارية فعددها من الجبرية . ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددها من الصفاتية .

١ - الجهمية

أصحاب جهم^(١) بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة . ظهرت ببعته بترمز ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء .

منها قوله : لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقضى تشبيها . فنفي كونه حيا عالما . وأثبت كونه : قادرا ، فاعلا ، خالقا ؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة ، والفعل ، والخلق .

(١) جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤ على الزندقة والإلحاد . والجعد أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، ونمطيل الله عن صفاته .

وكان جهم يخرج بأصحابه فيقفهم على المذهبين ويقول : انظروا ، أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ إنكارا لرحمته كما أنكر حكمته . قال عبد القاهر اللبّدادى في الفرق بين الفرق ص ١٢٨ (ووصفه بأنه قادر ، وموجد ، وقائل ، وخالق ، ومحيى ، وميت ؛ لأن هذه الأوصاف محتصة به وحده . وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به . وكان جهم مع شلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح ويقاتل السلطان . وخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بنى مروان) .

ومنها إثباته علوماً حادثة للبارى تعالى^(١) لا في محل . قال : لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ؛ لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقى فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد . وإن لم يبق فقد تغير ، والتغير مخلوق ليس بقديم . ووافق في هذا المذهب هشام بن الحكم كما قرر . قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث في ذاته تعالى ، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته ، وأن يكون محلاً للصوادث . وإما أن يحدث في محل فيكون المحل موصوفاً به ، لا البارى تعالى ، فتعين أنه لا محل له . فأثبت علوماً حادثة بعدد الموجودات المعلومة .

ومنها قوله في القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله ؛ لا قدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار . وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغيّمت السماء وأمطرت ، واهتزت الأرض وأنبئت ، إلى غير ذلك . والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال كلها جبر . قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً .

ومنها قوله : إن حركات أهل الخلدتين تنقطع . والجنة والنار قنيتان بعد دخول أهلهما فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمهما ، وتألم أهل النار بحجيمهما ؛ إذ لا تتصور حركات لا تنامي آخرها ، كما لا تتصور حركات لا تنتهى أولاً . وحمل قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا) على

(١) في « مقالات الإسلاميين » للأشعري ٤٩٤/٢ (وقال جهنم : إن علم الله محدث ؟ هو أحدثه فعلم به وأنه غير الله . وقد يجوز عنده أن الله يكون علماً بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم يحدّثه قبلها) .

(وحكى عنه حاكم خلاف هذا) فزعم أن الذى يلفه عنه أنه كان يقول : إن الله يعلم الشيء في حال حدوثه ، ومحال أن يكون الشيء معلوماً وهو معدوم ؛ لأن الشيء عنده هو الجسم الموجود ، وما ليس به وجود غلب على شيء فليس يعلم أو يخفى . فأزعمه مخالفه أن الله علماً محدثاً إذ زعم أن الله قد كان غير عالم ثم علم . ويجب على أمسه أن يقول في القدرة والحياة كقوله في العلم) .

المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد ، كما يقال خلق الله ملك فلان . واستشهد على الاقسطاع بقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ^(١)) . فالآية اشتملت على شريطة واستثناء ، والخلود والتأييد لا شرط فيه ولا استثناء .

ومنها قوله : من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بحجده ، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن ، قال : والإيمان لا يتبعض أى لا ينقسم إلى : عقد ، وقول وعمل . قال : ولا يتفاضل أهل فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد ، إذ المعارف لا تتفاضل . وكان السلف كلهم من أشد الراذيين عليه ، ونسبته إلى التعطيل الحض . وهو أيضا موافق المعتزلة في نفي الرؤية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع .

٢ — النجارية

أصحاب الحسين^(٢) بن محمد النجّار ، وأكثر معتزلة الرى وما حوالها على مذهبه . وهم وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولا . وهم : برغوثية

(١) هود آية ١٠٨ (٢) يطلق بعضهم على النجارية اسم الحسينية . وقد مات النجار في حدود سنة ٢٣٠ هـ ، قال الأشمري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٨٣ (زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله وهم فاعلون لها . وأنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما يريد ، وأن الله سبحانه لم يزل مريدا أن يكون في وقته ماعلم أنه يكون في وقته ، مريدا أن لا يكون ماعلم أنه لا يكون) .

(وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن اللون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع الفعل ؛ وهو الاستطاعة . وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن وجودها وجود الفعل ، وفي عدها عدم الفعل . وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسهيل ، وفضل ونعمة ، وإحسان وهدي وأن استطاعة الكفر ضلال وخللان ، وبلاء وشر) . (وكان يخالف المعتزلة في القدر ، ويقول بالإجزاء . وأن الله سبحانه يرزق الحلال ويرزق الحرام . وأن الرزق على ضربين : رزق غذاء ورزق ملك) .

وزعفرانية ومستدركة . وواقفوا المعزلة في نفى الصفات من العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر . وواقفوا الصفاتية في خلق الأعمال .

قال النجار : البارئ تعالى مرید لنفسه كما هو عالم لنفسه ، فالزم عموم التعلق ، فالزم وقال : هو مرید الخير والشر ، والنفع والضرر ، وقال أيضا : معنى كونه مریدا أنه غير مستكره ولا مغلوب . وقال : هو خالق أعمال العباد ، خيرها وشرها ، حسننها وقبيحها ، والعبد مكتسب لها . وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ، وسى ذلك كسبا على حسب ما يشتهه الأشعري . وواقفه أيضا في أن الاستطاعة مع الفعل . وأما في مسألة الرؤية فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالها ؛ غير أنه قال : يجوز أن يحول الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين ، فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية ، وقال بحدوث الكلام لكنه انفرد عن المعزلة بأشياء منها :

قوله إن كلام البارئ تعالى إذا قرئ فهو عرض ، وإذا كتب فهو جسم . ومن العجب أن الزعفرانية^(١) قالت كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومع ذلك قالت : كل من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر . ولعلمهم أرادوا بذلك الاختلاف ، وإلا فالتناقض ظاهر . والمستدركة^(٢) منهم زعموا أن كلامه غيره ، وهو مخلوق لكن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » والسلف عن آخرهم أجمعوا على هذه

(١) قال عبد القاهر ص ١٠٧ (هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرو . وكان يناقض بآثار كلامه أوله . فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق . ثم يقول مع ذلك : الكلب خير من يقول كلام الله مخلوق . وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق فآثرى رجلا على أن يخرج إلى مكة ويسب ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حجاج الأفاق) .

(٢) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء قوم من التجارئة يزعمون أنهم استدركوا ما مضى على أسلافهم ، لأن أسلافهم ممنوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق . وزعمت المستدركة أنه مخلوق ؛ ثم افرقوا فيما بينهم فرقتين : فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها . ومن لم يقل إن النبي عليه الصلاة والسلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر) .

(وقالت الفرقة الثانية منهم إن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر) .

العبارة ، فوافقناهم ، وحملنا قولهم غير مخلوق ، أى على هذا الترتيب والنظم من الحروف والأصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها ، وهذه حكاية عنها . وحكى الكعبى عن التجار أنه قال: البارئ تعالى بكل مكان ذاتا، ووجودا لامعنى العلم والقدرة، وألزمه محالات على ذلك .

وقال فى المفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال .

وقال فى الإيمان إنه عبارة عن التصديق . ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك ، ويجب أن يخرج من النار ، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار فى الخلود .

ومحمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وبشر بن غياث المريسى ، والحسين النجار متقاربون فى المذهب ، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريداً لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر ، وطاعة ومعصية ، وعامة المعتزلة يأبون ذلك .

٣ - الضرارية

أصحاب ضرار بن عمرو^(١) ، وحفص الفرد . واتفقا فى التعطيل ، وعلى أنها قالا البارئ تعالى عالم قادر ، على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٩ (أتباع ضرار بن عمرو الذى وافق أصحابنا فى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وإكساب العباد . وفى إبطال القول بالتوابع . ووافق المعتزلة فى أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل ، وبعد الفعل . وأنها بعض المستطاع . ووافق التجار فى دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ونحوها من الأعراض التى لا يتخلو الجسم منها . وأنه أنكر حرف بن مسعود ، وحرف أبى بن كعب ، وشهد بأن الله تعالى لم يزلها ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة فى صحةيهما) .

هو ، وقالوا : إن هذه المقالة محكية عن أبي حنيفة رحمه الله وجماعة من أصحابه . وأرادوا بذلك أنه يعلم نفسه شهادة ، لا بدليل ولا خبر . ونحن نعلمه بدليل وخبر . وأثبتنا حاسة سادسة للإنسان يرى بها البارئ تعالى يوم الثواب في الجنة . وقالوا : أفعال العباد مخلوقة للبارئ تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة . وجواز حصول فعل بين فاعلين ، وقالوا يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجساما ، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة بنفي زمانين . وقالوا : الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإجماع فقط ، فما ينقل عنه في أحكام الدين من طريق أخبار الأحاد فغير مقبول . ويحكي عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله .

وقال في المنكر قبل ورود السمع إنه لا يجب عليه بعقله شيء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه ، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل . وزعم ضرار أيضا أن الإمامة تصلح في غير قريش ، حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي ، إذ هو أقل عددا ، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعهم إذا خالف الشريعة .

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة في غير قريش ، إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي .

الفصل الثالث

الصفاتية

اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزة ، والعظمة . ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوفاً واحداً . وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين ، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، فنسبها صفات خبرية . ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سمى السلف صفاتية ، والمعتزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات . واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر ؛ فافترقوا فرقتين :
فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثل شيء ، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلا أننا لانعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ^(١)) ومثل قوله : (خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ^(٢)) ومثل قوله . (وَجَاءَ رَبُّكَ ^(٣)) إلى غير ذلك . ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثل شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً .

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا عَلَى ما قاله السلف : فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها ، فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . ولقد كان التشبيه صرفا خالصا في اليهود ، لا في كلهم بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظا كثيرة تدل على ذلك .

ثم الشيعة في هذه الشريعة وقعوا في غلو وتقصير . أما الغلو فنشبهه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس . وأما التقصير فنشبهه الإله بواحد من الخلق . ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير ، ووقعت في الاعتزال ونحطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقعت في التشبيه .

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم : مالك بن أنس رضي الله عنهما ، إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثوري ، وداود بن علي الأصفهاني ، ومن تابعهم .

حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلبي ، وأبي العباس القلانسي ، والخارث ابن أسد الحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باسروا علم الكلام ، وأبدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية . وصنف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتحاصما . وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة ، فأبد مقالاتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتي الصفات عدونا هم . فرقتين من جملة الصفاتية .

١ - الأشعرية

أجاب أبي الحسن ^(١) على بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضى الله عنهما . وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه كان يقرر عين ما يقرر الأشعري أبو الحسن في مذهبه . وقد جرت مناظرة بين عمرو ابن العاص وبينه ، فقال عمرو : أين أجد أحداً أحكم إليهِ ربي ؟ فقال أبو موسى : أنا ذلك المتبحر إليهِ . فقال عمرو : أو يقدر على شئنا ثم يعذبني عليه ؟ قال : نعم . قال عمرو : ولم ؟ قال : لأنه لا يظلمك . فسكت عمرو ، ولم يخرجوا .

قال الأشعري : الإنسان إذا فكر في خلقته ، من أى شىء ابتداء ، وكيف دار في أطوار الخلق طورا بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة ، وعرف يقينا أنه بذاته لم يكن ليدير خلقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صناعا قادرا ، عالما ، مريدا ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع الظهور آثار الاختيار في الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والإتقان في الخلقة . فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جردها . وكما دلت الأفعال على كونه عالما ، قادرا ، مريدا ، دلت على العلم والقدرة والإرادة ، لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهدا وغائبا . وأيضا لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ، ولا للمرید إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والاتقان . ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث . ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت ، وقدر دون قدر ، وشكل دون شكل . وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حيا بحياة الدليل الذى ذكرناه .

وأثم منكرو الصفات إلزاما لا محيص لهم عنه وهو أنكم واقفتمونا بقيام الدليل على

(١) توفي أبو الحسن الأشعري سنة ٣٢٤ هـ ومن أشهر كتبه : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .

كونه عالمًا قادرًا فلا يخلو إما أن يكون المفهومان من الصفتين واحداً أو زائداً، فإن كان واحداً فيجب أن يعلم بقادريته، ويقدر بعالميته. ويكون من علم الذات مطلقاً علم كونه عالمًا قادرًا، وليس الأمر كذلك، فعلم أن الاعتبارين مختلفان. فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ أو إلى الحال، أو إلى الصفة. وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد، فإن العقل يقضى باختلاف مفهومين معقولين. ولو قدر عدم الألفاظ رأساً ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال، فإن إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم، والإثبات والنفي، وذلك محال. فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات وذلك مذهبه.

• • •

على أن القاضي الباقلاني من أصحاب الأشعرى قد رد قوله في إثبات الحال ونفيها وتقرير رأيه على الإثبات، ومع ذلك أثبت الصفات معاني قائمة به لا أحوالاً. وقال: الحال الذي أثبتته أبو هاشم هو الذي نسميه صفة خصوصاً إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات.

قال أبو الحسن: الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، حديد بإرادة، متكلم بكلام، سميع يسمع، بصير يبصر. وله في البقاء اختلاف رأى.

قال: وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى. لا يقال: هي هو، ولا هي غيره، ولا: لاهو، ولا: لا غيره. والدليل على أنه متكلم بكلام قديم، ومريد بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك، والملك من له الأمر والنهي، فهو آمر، ناه. فلا يخلو إما أن يكون أمراً بامر قديم، أو بامر محدث. وإن كان محدثاً فلا يخلو: إما أن يحدثه في ذاته، أو في محل أو لا في محل. ويستحيل أن يحدثه في ذاته، لأنه يؤدي إلى أن يكون محلاً للحوادث، وذلك محال. ويستحيل أن يحدثه في محل، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفاً. ويستحيل أن يحدثه لا في محل، لأن ذلك غير معقول. فتعين أنه قديم، قائم بصفة له، وكذلك التقسيم في الإرادة والسمع والبصر.

قال : فاعلم واحد يتعلق بجميع المعلومات : المستحيل ، والجائز ، والواجب ،
والموجود ، والمعدوم . وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات .
وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص . وكلامه واحد هو : أمر ونهى ،
وخبير ، واستخبار ، ووعد ، ووعيد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه ،
لا إلى عدد في نفس الكلام . والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى
الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي ، والدلالة مخلوقة محدثة ، والمداول
قديم أزلي . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والتلو كالفرق بين الذكر والمذكور
خالد كُر ، محدث والمذكور قديم .

وخالف الأشعرى بهذا التدقيق جماعة من الحشوية ؛ إذ أنهم قضوا بكون الحروف
والكلمات قديمة . والكلام عند الأشعرى معنى قائم بالنفس سوى العبارة . والعبارة
دلالة عليه من الإنسان . فالتكلم عنده من قام به الكلام . وعند المعتزلة من فعل الكلام
غير أن العبارة تسمى كلاما : إما بالجواز ، وإما باشتراك اللفظ .

قال : وإرادته واحدة ، قديمة ، أزلية ، متعلقة بجميع المراتب من أفعاله الخاصة
وأفعال عبادته ، من حيث إنها مخلوقة له ، لا من حيث إنها مكتسبة لهم . فعن هذا قال :
أراد الجميع : خيرها ، وشرها ، ونفعها ، وضرها . وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم .
وأمر القلم حتى كتب في اللوح المحفوظ ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغير
ولا يتبدل . وخلاف العلوم : مقدور الجنس ، محال الوقوع .

وتكليف مالا يطاق تجأز على مذهبه لليلة التي ذكرناها . ولأن الاستطاعة عنده
عرض ، والعرض لا يبقى زمانين . ففي حال التكليف لا يكون المكلف قط قادرا ، لأن
المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به . فأما أن يجوز ذلك في حق من لا قدرة له أصلا
على الفعل فحال ، وإن وجد ذلك منصوبا عليه في كتابه .

قال : والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات

الرعدة والرعدة ، وبين حركات الاختيار والإرادة . والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة ، متوقفة على اختيار القادر . فمن هذا قال : المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة ، والحاصل تحت القدرة الحادثة .

ثم على أصل أبي الحسين : لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث ، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان ، والطعوم ، والروائح . وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدى إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله تعالى أجبر سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ، أو معها : الفعل الحاصل إذا أَرَادَهُ الْعَبْدَ وَتَجَرَّدَ لَهُ ، ويسمى هذا الفعل كسبا ، فيكون خلقا من الله تعالى بإبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد : حصولا تحت قدرته .

والتقاضى أبو بكر الباقلاني^(١) تخطى عن هذا القدر قليلا ، فقال : الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط ، بل ههنا وجوه أخرى ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرًا متحيزًا قابلاً للعرض . ومن كون العرض عرضًا ، ولونا ، وسوادا وغير ذلك . وهذه أحوال عند مثبتى الأحوال . قال : فجمة كون الفعل حاصلًا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسبا ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة .

قال : وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود ، أو في وجه من وجوه الفعل ، فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال : هو صفة للحادث ، أو في وجه من وجوه الفعل ؛ وهو كون الحركة مثلا على هيئة مخصوصة ؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقا ومن العرض مطلقا غير المفهوم من القيام والقعود ، وهما حالتان متمايزتان ، فإن كل قيام حركة ، وليس كل حركة قياما .

ومن العلوم أن الإنسان يفرق فرقا ضروريا بين قولنا : أوجد ، وبين قولنا : صلي ، وصام ، وقعد ، وقام ، وكلا لا يجوز أن يضاف إلى البارئ تعالى جهة ما يضاف إلى العبد ، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى البارئ تعالى .

فأثبت القاضي تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها : هي الحالة الخاصة ، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل . وتلك الجهة هي المتعينة لأن تكون مقابلة بالتواب والعقاب . فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب ، خصوصا على أصل المعتزلة ، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء . والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود . فالوجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح .

قال : فإذا جاز لكم إثبات صفتين هما حالتان ، جاز لي إثبات حالة هي متعلق القدرة الحادثة . ومن قال : هي حالة مجهولة ، فبينا بقدر الإمكان جهتها وعرفناها إيش هي ، ومثلناها كيف هي .

ثم إن إمام الحرمين^(١) أبا المعالي الجويني تحطى عن هذا البيان قليلا . قال : أما نفي هذه القدرة والاستطاعة فما يباه العقل والحس . وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفى القدرة أصلا . وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفى التأثير خصوصا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم . فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لا على

(١) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي ، ضياء الدين ؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جورن بنيسابور ظهر في وقت اشتد فيه التصصب بين الأشعرية وخصوصهم . وكانه الجويني متبحرا في العلوم والمعارف ، فأفاد الأشعرية ودافع عنهم دفاعا مجيدا فاشاع ذكره في الآفاق . ثم خرج إل مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم . ولما قيل له إمام الحرمين . وعاد إل بنيسابور ثم رحل منها إل بغداد فعزل للقدريس بالمدرسة النظامية والخطابة والتكبير والإمامة . ومجرت إل المجالس ، وانغمز ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته . توفي سنة ٤٧٨ هـ ، انظر ابن خلكان ١ / ٣٦١ .

وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم ، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار ، يحس من نفسه أيضا عدم الاستقلال ، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة ، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة . وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب . فهو الخالق للأسباب ومسبباتها ، المستغنى على الإطلاق ، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه ، والبارى تعالى هو الغنى المطلق ، الذى لا حاجة له ولا فقر .

وهذا رأى إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه فى معرض الكلام . وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة ، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه . وحينئذ يلزم القول بالطبع ، وتأثير الأجسام فى الأجسام إيجاداً ، وتأثير الطبائع فى الطبائع إحداثاً ، وليس ذلك مذهب الإسلاميين . كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر فى إيجاد الجسم ، قالوا : الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم ، ولا عن قوة مافى جسم ، فإن الجسم مركب من مادة وصورة ، فلو أثر لأثر بجسمته ، أعنى بمادته وصورته والمادة لها طبيعة عدمية ، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم ، والتالى محال ، فالقدم إذن محال فنقيضه حق ؛ وهو أن الجسم وقوة مافى الجسم لا يجوز أن يؤثر فى جسم . وتخطى من هو أشد تحققا وأغوص تفكرا عن الجسم وقوة مافى الجسم ، إلى كل ماهو جائز بذاته ، فقال : كل ماهو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئا ما ، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز ، والجواز له طبيعة عدمية . فلو خلى الجائز وذاته كان عدما . فلو أثر الجواز بمشاركة العدم ، لأدى إلى أن يؤثر العدم فى الوجود ، وذلك محال ؛ فإذن لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، ولهذا شرح سنذكره .

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبى المعالى إذا كان بهذه المثابة ، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة ؟

هذا ونعود إلى كلام صاحب المقالة. قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشركه في الخلق غيره، فأخص وصفه تعالى هو: القدرة على الاختراع. قال: وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله. وقال الأستاذ أبو إسحاق^(١) الإسفرائيني: أخص وصفه هو: كون يوجب تمييزه عن الأكوان كلها.

وقال بعضهم: نعلم يقيناً أن ما من موجود إلا ويتميز عن غيره بأمر ما، وإلا فيقتضي أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية، والباري تعالى موجود، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخص وصف، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخص، ولم يرد به سمع، فتوقف.

ثم هل يجوز أن يدرك العقل؟ ففيه خلاف أيضاً، وهذا قريب من مذهب ضرار، غير أن ضراراً أطلق لفظ الماهية عليه تعالى، وهو من حيث العبارة منكر.

ومن مذهب الأشعري: أن كل موجود يصح أن يرى، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود. والباري تعالى موجود فيصح أن يرى. وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الآخرة، قال الله تعالى: (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ^(٢)) إلى غير ذلك من الآيات والأخبار. قال: ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة، ومكان، وصورة ومقابلة، واتصال شعاع أو على سبيل انطباع، فإن كل ذلك مستحيل؛ وله قولان في ماهية الرؤية:

أحدهما: أنه علم مخصوص، ويعني بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم. والثاني: أنه إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيراً في المدرك، ولا تأثر عنه.

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن عمه الإسفرائيني الملقب بركن الدين الفقيه الشافعي، كان من العلماء الأعلام،

درس في أكبر مدارس نيسابور، وتوفي سنة ٤١٨ هـ.

(٢) القيامة آية ٢٢.

وأثبت أن السمع والبصر للبارى تعالى صفتان أزليتان ؛ هما إدراكا كان وراء العلم يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود : وأثبت اليدين ، والوجه صفات خبرية . فيقول : ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد ، وصفوه ^(١) إلى طريقة السلف من ترك التعرض للتأويل ، وله قول أيضاً في جواز التأويل :

ومذهبه في الوعد والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، والسمع ، والعقل مخالف للمعتزلة من كل وجه .

قال : الإيمان هو التصديق بالجنان . وأما القول باللسان والعمل بالأركان فمروعه . فن صدق بالقلب أى أقر بوحداية الله تعالى ، واعترف بالرسول تصديقاً لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه ؛ حتى لو مات عليه فى الخلال كان مؤمناً ناجياً ، ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شىء من ذلك .

وصاحب الكيفية إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ، إما أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال : « شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَرِ مِنْ أُمَّتِي » وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ، ثم يدخله الجنة برحمته . ولا يجوز أن يخلد فى النار مع الكفار ، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان . قال : ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول توبته بحكم العقل ، إذ هو الموجب ، فلا يجب عليه شىء ، بل ورد السمع بقبول توبة التائبين ، وإجابة دعوة المضطرين ، وهو المالك فى خلقه يفعل بما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفاً . ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف . أو وضع الشىء فى غير موضعه ، وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم ، ولا ينسب إليه جور .

قال : والواجبات كلها سمعية ، والعقل لا يوجب شيئاً ، ولا يقتضى تحسیناً ولا تقييماً ، فعرفة الله تعالى بالعقل تحصل ، وبالسمع تجب ، قال الله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى

تَبَعَتْ رَسُولًا^(١)) وكذلك شكر المنعم ، وإثابة المطيع ، وعقاب العاصي يجب بالسمع
حرف العقل ، ولا يجب على الله تعالى شيء ما بالعقل ، لا الصلاح ، ولا الأصلاح ،
ولا اللطف ، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة ، فيقتضى نقيضه من
وجه آخر .

وأصل التكليف لم يكن واجبا على الله إذ لم يرجع إليه نفع ، ولا اندفع به عنه ضرر ،
وهو قادر على مجازاة العبيد ثوابا وعقابا ، وقادر على الإفضال عليهم ابتداء تكمرا وتفضلا .
والتواب ، والنعم ، واللطف كله منه فضل ، والعقاب والعذاب كله عدل (لَا يُسْأَلُ عَمَّا
يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ) .

وانبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة ، ولكن بعد الانبعاث
تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات ، إذ لا بد من طريق
للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعى ، ولا بد من إزاحة العُلل ؛ فلا يقع في التكليف
تناقض .

والمعجزة : فعل خارق للعادة ، مقترن بالتحدى ، سليم عن المعارضة ، ينزل منزلة
التصديق بالقول من حيث القرينة . وهو منقسم إلى خرق المعتاد ، وإلى إثبات غير المعتاد .
والكرامات للأولياء حق ، وهى من وجه تصديق للأنبياء ، وتأكيده للمعجزات .

والإيمان والطاعة بتوفيق الله . والكفر والمعصية بخذلانه . والتوفيق عنده : خلق القدرة
على الطاعة ، والخذلان عنده : خلق القدرة على المعصية . وعند بعض أصحابه : تيسير أسباب
الخير هو التوفيق ، وبضده الخذلان . وما ورد به السمع من الإخبار عن الأمور الغائبة
مثل : القلم ، واللوحي ، والعرش ، والكورسى ، والجنة ، والنار ؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها
والإيمان بها كما جاءت ، إذ لا استحالة في إثباتها . وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلية
فى الآخرة مثل : سؤال القبر ، والثواب والعقاب فيه ، ومثل : الميزان ، والحساب ،

والصراط ، واتقسام الفريقين : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، حتى يجب الاعتراف بها وإجراؤها على ظاهرها ، إذ لا استحالة في وجودها .

والقرآن عنده معجزة من حيث : البلاغة ، والنظم ، والفصاحة ، إذ خير العرب بين السيف وبين المعارضة . فاختاروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة . ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز في القرآن من جهة صرف الدواعي وهو النع من المعارضة ، ومن جهة الإخبار عن الغيب .

وقال : الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتنين ؛ إذ لو كان ثم نص لما خفي ، والدواعي تتوفر على نقله . واتفقوا في سقيفة بنى ساعدة على أبي بكر رضى الله عنه . ثم اتفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر رضى الله عنه . واتفقوا بعد الشورى على عثمان رضى الله عنه . واتفقوا بعده على علي رضى الله عنه . وهم مترتبون في الفضل ترتيبهم في الإمامة .

وقال : لا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطإ . وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة . ولا نقول في حق معاوية وعمر بن العاص : إلا أنها بغيا على الإمام الحق فقاتلهم على مقاتلة أهل البنى . وأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان علي رضى الله عنه على الحق في جميع أحواله ، يدور الحق معه حيث دار .

٢ — المشبهة

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرهم جماعة من أمراء بنى أمية على قولهم بالقدر ، وجماعة من خلفاء بنى العباس على قولهم بنى الصفات وخلق القرآن ، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم ، وأخبار النبي الأمين صلى الله عليه وسلم .

فأما أحمد بن حنبل وداود^(١) بن عليّ الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل : مالك بن أنس ، ومقاتل^(٢) ابن سليمان . وسلكوا طريق السلامة فقالوا : تؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا تعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعا أن الله عز وجل لا يشبه شيئا من المخلوقات ، وأن كل ما يمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدّره . وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : (خَلَقْتُ بِيَدَيَّ^(٣)) أو أشار بأصبعيه عند روايته « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وجب قطع يده وقلم أصبعيه . وقالوا : إنما توقعنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين :

أحدهما : النع الوارد في التنزيل في قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ^(٤)) فنحن نحترز عن الزيف .

والثاني : أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق ، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز ، فرمما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقنا في الزيف ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكنا علمه إلى الله تعالى ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه واحتاط

(١) داود بن عليّ الأصفهاني الفقيه الظاهري ، كان حافظا مجتهدا ، إمام أهل الظاهر . وكان زاهدا متقللا كثير الورع . توفي سنة ٢٧٠ هـ (شذرات ٢ / ١٨٥) .

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي بالولاء ، انخراساني المروزي . أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة ودخل بغداد وسدث بها ، وكان مشهورا بتفسير كتاب الله العزيز ، وله التفسير المشهور . وأخذ الحديث عن جباهه وعطاء وغيرهما . وكان من العلماء الأجلاء . توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ (ابن خلكان ١٤٧ / ٧) .

(٣) ص ٧٥ . (٤) آل عمران آية ٧ .

بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية، ولا الوجه، ولا الاستواء، ولا ماورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظاً بلفظ. فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء.

غير أن جماعة من الشيعة الغالية، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل: الهشاميين من الشيعة. ومثل مضر، وكهس، وأحمد الهجيمي وغيرهم من الحشوية. قالوا: معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاد، إما روحانية، وإما جسمانية ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن.

فأما مشبهة الشيعة فستأتي مقالاتهم في باب الغلاة.

وأما مشبهة الحشوية؛ فحكى الأشعري عن محمد بن عيسى أنه حكى عن مضر، وكهس، وأحمد الهجيمي: أنهم أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة. وأن المسلمين المحلصين يعاقبون في الدنيا والآخرة إذا بانغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض.

وحكى السكعي عن بعضهم أنه كان يحوز الرؤية في دار الدنيا، وأن يزوره ويزورهم وحكى عن داود الجواربي أنه قال: اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك. وقال: إن معبوده جسم، ولحم، ودم. وله جوارح وأعضاء من يد، ورجل، ورأس، ولسان، وعينين، وأذنين. ومع ذلك جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللحم، ودم لا كالدماء، وكذلك سائر الصفات، وهو لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبه شيء. وحكى عنه أنه قال: هو أجوف من أعلا إلى صدره، مصمت ماسوى ذلك. وأن له وفرة سوداء، وله شعر قطط.

وأما ماورد في التنزيل من الاستواء، والوجه، واليدين، والجانب، والحي، والإتيان والفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها، أعنى ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام. وكذلك ماورد في الأخبار من الصورة وغيرها في قوله عليه الصلاة والسلام: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى

صُورَةِ الرَّحْمَنِ» وقوله «حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ» وقوله «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ
بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» وقوله «خَرَّ طِينَةُ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»
وقوله «وَوَضَعَ يَدَهُ أَوْ كَفَّهُ عَلَى كَتِفِي» وقوله «حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ عَلَى كَتِفِي»
إلى غير ذلك؛ أجزوها على ما يتعارف في صفات الأجسام.

وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوا إلى النبي عليه الصلاة والسلام،
وأكثرها مقتبسة من اليهود، فإن التشبيه فيهم طباع، حتى قالوا: اشتكت عيناه
فصادته الملائكة، وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه، وإن العرش لتتيط^(١) من
حمته كأطيط الرجل الحديد، وأنه ليفضل من كل جانب أربع أصابع.

وروى للمشبهة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لَقَيْتَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي
وَكَافَحَنِي، وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ^(٢)».

وزادوا على التشبيه قولهم في القرآن: إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة
قديمة أزلية. وقالوا: لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم. واستدلوا بأخبار، منها ما رويوا
عن النبي عليه الصلاة والسلام: «يُنَادِي اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْأَوَّلُونَ
وَالْآخِرُونَ» ورووا أن موسى عليه السلام كان يسمع كلام الله كجر السلاسل، قالوا:
وأجمعت السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال هو مخلوق فهو كافر بالله،
ولا تعرف من القرآن إلا ما هو بين أظهرنا فنبصره ونسمعه ونقرؤه ونكتبه.
والخالفون في ذلك:

أما المعتزلة فوافقونا على أن هذا الذي في أيدينا كلام الله، وخالفونا في القدم.
وهم محجوجون بإجماع الأمة.

وأما الأشعرية فوافقونا على أن القرآن قديم، وخالفونا في أن الذي في أيدينا كلام الله
وهم محجوجون أيضا بإجماع الأمة: أن المشار إليه هو كلام الله، فأما إثبات كلام
هو صفة قائمة بذات الباري تعالى لا نبصرها؛ ولا نكتبها ولا نقرؤها، ولا نسمعا؛
فهو مخالفة للإجماع من كل وجه.

(١) يبط : يرسل صوتا من ثقل ما يحمل.

(٢) الأنامل : أطراف الأصابع، جمع أملة.

فنحن نعتقد أن ما بين الدفتين كلام الله ، أنزله على لسان جبريل عليه السلام ، فهو المكتوب في المصاحف ، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ ، وهو الذى يسمعه المؤمنون في الجنة من البارئ تعالى بنير حجاب ولا واسطة ، وذلك معنى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ^(١)) وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام : (يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ^(٢)) ومناجاته من غير واسطة حتى قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ^(٣)) وقال (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ^(٤)) وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ » وفى النزول : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ ^(٥)) .

قالوا : فنحن لانزید من أنفسنا شيئاً ، ولا نتدارك بمقولنا أمراً لم يتعرض له السلف قالوا : ما بين الدفتين كلام الله ، قلنا : هو كذلك ، واستشهدوا عليه بقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦)) ومن المعلوم أنه ما سمع إلا هذا الذى ترووه . وقال تعالى : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٧)) وقال : (فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ، مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ، بَأَيْدٍ سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ ^(٨)) وقال : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ^(٩)) وقال (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ^(١٠)) إلى غير ذلك من الآيات .

ومن الشبهة من مال إلى مذهب الحلولية ، وقال : يجوز أن يظهر البارئ تعالى بصورة

- | | |
|---------------------|---------------------------|
| (١) يسى آية ٥٨ | (٢) القصص آية ٣٠ |
| (٣) النساء آية ١٦٤ | (٤) الأعراف آية ١٤٤ ، ١٤٥ |
| (٥) التوبة آية ٦ | (٦) الواقعة آية ٧٨ - ٨٠ |
| (٧) عبس آية ١٢ - ١٦ | (٨) القدر آية ١ |
| (٩) البقرة آية ١٨٤ | |

شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعرابي وقد تمثل لمريم بشراً سوياً .
وعليه حمل قول النبي عليه الصلاة والسلام : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » .
وفي التوراة عن موسى عليه السلام : شافته الله تعالى فقال لي كذا .
والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول .

ثم الحلول قد يكون بجزء ، وقد يكون بكل ؛ على ماسيأتى في تفصيل مذاهبهم .
إن شاء الله تعالى .

٣ — الكَرَامِيَّة

أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام^(١) . وإنما عددناه من الصفاتية لأنه كان ممن ثبتت الصفات إلا أنه ينتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه . وقد ذكرنا كيفية خروجه وانتسابه إلى أهل السنة فيما قدمنا ذكره .

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتى عشر فرقة . وأصولها ستة : العابدية ، والتونية ، والزرينية ، والإسحاقية ، والواحدية ، وأقربهم المييصمية ، ولكل واحدة منهم رأى إلا أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتنام جاهلين لم نفردها مذهباً وأوردنا مذهب صاحب المقالة ، وأشارنا إلى ما يتفرع منه .

نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقراراً ، وعلى أنه بجمه فوق ذاتاً ، وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمى عذاب القبر إنه أحدى الذات ، أحدى

(١) محمد بن كرام كان من سجستان ، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ، فافترما . كان يريه من زعمه جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعه . (التبصير ٦٥) وقال عبد القاهر البغدادي في « الفرق بين الفرق » ص ١٣١ (إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده . وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحت والجهة التي منها يلاق عرشه ، وهذا شبيه بقول التونية : إن معبودهم الذى سموه نوراً يتناهى من الجهة التي يلاق الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر) .

توفي محمد بن كرام سنة ٢٥٥ هـ ، وله ترجمة واسعة عند ابن عساكر . وبلغ أتباعه في خراسان وحدها أكثر من مئتين ألفاً ، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين .

الجواهر ، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا ، وجوز الانتقال ، والتحول ، والنزول ، ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش ، وقال بعضهم : امتلأ العرش به ، وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش .

ثم اختلفوا فقالت الغابدية : إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولا بالجواهر لاتصلت به ، وقال محمد بن الهيصم : إن بينه وبين العرش بعدا لا ينهائى ، وإنه مبين للعالم بينونة أزلية ، ونفى التحيز والمحاذة ، وأثبت القوقية والمباينة .

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه ، والمقاربون منهم قالوا : نفى بكونه جسما أنه قائم بذاته ، وهذا هو حد الجسم عندهم ، وبنوا على هذا أن من حكم القاعمين بأنفسهما أن يكونا متجاورين أو متباينين ، ففضى بعضهم بالتجاور مع العرش . وحكم بعضهم بالتباين ، وربما قالوا : كل موجودين ، فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرض مع الجوهر ، وإما أن يكون بجهة منه ، والبارى تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه ، فيجب أن يكون بجهة من العالم ، ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق ، قلنا هو بجهة فوق بالذات حتى إذا روى روى من تلك الجهة .

ثم لهم اختلافات فى النهاية . فن الجسم من أثبت النهاية له من ست جهات ، ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت ، ومنهم من أنكر النهاية له ، فقال : هو عظيم .

ولهم فى معنى العظمة خلاف ، فقال بعضهم : معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كله على الوجه الذى هو فوق جزء منه ، وقال بعضهم : معنى عظمته أنه يلاقى مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاقى جميع أجزاء العرش ، وهو العلى العظيم .

ومن مذهبهم جميعا : جواز قيام كثير من الحوادث بذات البارى تعالى ، ومن أصلهم أن ما يحدث فى ذاته فإيما يحدث بقدرته ، وما يحدث مبينا لذاته فإيما يحدث بواسطة .

الإحداث . ويعنون بالإحداث : الإيجاد والإعدام الواقعين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات . ويعنون بالمحدث : ما بين ذاته من الجواهر والأعراض .

ويفترقون بين الخلق والمخلوق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم . فالمخلوق إنما يقع بالخلق ، والمخلوق إنما يقع في ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة .

وزعموا أن في ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور للماضية والآتية والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام ، والقصص والوعد والوعيد والأحكام ، ومن ذلك المسمعات والبصيرات فيما يجوز أن يسمع وبصير ، والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله (كن) للشيء الذي يريد كونه ، وإرادته لوجود ذلك الشيء ، وقوله للشيء كن : صورتان .

وفسر محمد بن الهيصم الإيجاد والإعدام : بالإرادة والإيثار . قال : وذلك مشروط بالقول شرعاً ، إذ ورد في التنزيل : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وقوله (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

وعلى قول الأكثرين منهم : الخلق^(١) عبارة عن القول والإرادة . ثم اختلفوا في التفصيل ، فقال بعضهم : لكل موجود إيجاد ، ولكل معدوم إعدام ، وقال بعضهم : إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد . وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد ، وألزم بعضهم : لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد ، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة ، فالزعم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد .

وقال بعضهم أيضاً : تعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات . وأكثرهم على أنها تعدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ؛ وهي خمسة أجناس .

(١) في الفرق بين الفرق ، ١٣٢ (وسماوا قوله الشيء . وكن . خلقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمحدث) .

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر، ومنهم من أثبت لله تعالى السمع والبصر أزلا، والتسمعات والتبصرات هي إضافة المدركات إليهما .

وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول الحداثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل الحداثات .

وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفا، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال، والإرادات، والتسمعات، والتبصرات، ولا يصير بها قائلا، ولا مريدا، ولا سميعا، ولا بصيرا، ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثا ولا خالقا، وإنما هو قائل بقائلته، وخالق بخالقيته، ومريد بمريدته، وذلك قدرته على هذه الأشياء .

ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها؛ إذ لو جاز عليها العدم لتعاقبت على ذاته الحوادث، ولشارك الجوهر في هذه القضية، وأيضا فلو قدر عدمها فلا يخلو: إما أن يقدر عدمها بالقدرة، أو بإعدام مخلقه في ذاته، ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدرة، لأنه يؤدي إلى ثبوت المعدوم في ذاته، وشرط الوجود والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته، ولو جاز وقوع معدوم في ذاته بالقدرة من غير واسطة لإعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة، ثم يجب طرد ذلك في الموجد، حتى يجوز وقوع موجد يحدث في ذاته، وذلك محال عندهم، ولو فرض إعدامها بالإعدام لجاز تقدير عدم ذلك الإعدام، فيسلسل، فارتكبوا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث في ذاته . ومن أصلهم أن الحادث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصل، ولا أثر للإحداث في حال بقائه .

ومن أصلهم: أن ما يحدث في ذاته من الأمر فنقسم إلى :

١ - أمر التكوين، وهو فعل يقع تحته المفعول .

٢ - وإلى ما ليس أمر التكوين: وذلك إما خبر، وإما أمر التكليف، ونهى

التكليف . وهي أفعال من حيث دلت على القدرة، ولا تقع تحتها مفعولات . هذا هو تفصيل مذاهبهم محل الحوادث .

وقد اجتهد ابن الميضم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردها من الحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال : أراد بالجسم : القائم بالذات ، ومثل الفوقية فإنه حماها على العلو . وأثبت الينونة غير المتناهية ، وذلك الخلاء الذى أثبتته بعض الفلاسفة ، ومثل الاستواء ، فإنه نفى المجاورة والماسة ، والتمسك بالذات غير مسألة محل الحوادث فإنها لم تقبل المزمة ، فالتزمها كما ذكرنا . وهى من أشنع المحالات عقلا .

وعند القوم أن الحوادث تزيد على عدد المحدثات بكثير . فيكون في ذاته أكثر من عدد المحدثات عالم من الحوادث ، وذلك محال وشنيع .

ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم : البارئ تعالى عالم بعلمه قادر بقدرته ، حى بحياة ، شاء بمشيئته ، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته . وربما زادوا السمع والبصر كما أثبتته الأشعرى ، وربما زادوا اليدين ، والوجه : صفات ، قديمة ، قائمة بذاته ، وقالوا : له يد لا كالأيدي ، ووجه لا كالوجوه ، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات .

وزعم ابن الميضم أن الذى أطلقه المشبهة على الله عز وجل من : الهيئة ، والصورة ، والجوف ، والاستدارة ، والوفرة ، والمصاحفة ، والمعاقفة ، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يحى يوم القيامة لحاسبة الخلق ، وذلك أنا لا نعتقد من ذلك شيئا على معنى فاسد : من جارحتين وعضوين ؛ تفسيراً لليدين ، ولا مطابقة للسكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ، ولا تردداً في الأماكن التى تحيط به تفسيراً للمجىء ، وإنما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكييف وتشبيه ، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة .

وقال البارئ تعالى عالم في الأزل بما سيكون على الوجه الذى يكون ، وشاء لتنفيذ

علمه في معلوماته فلا ينقلب علمه جهلا . ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة حادثة . وقائل لكل ما يحدث بقوله كن حتى يحدث ، وهو الفرق بين الإحداث والمحدث ، والخلق والمخلوق . وقال : نحن ثبت القدر خيره وشره من الله تعالى ، وأنه أراد الكائنات كلها خيرا وشرها ، وخلق الموجودات كلها أحسنها وقبيحها ، وثبت للمعبد فعلا بالقدرة الحادثة ويسمى ذلك : كسبا : والقدرة الحادثة مؤثرة في إثبات فائدة زائدة على كونه مفعولا مخلوقا للبارى تعالى ، تلك الفائدة هي مورد التكليف ، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب .

* * *

واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وتجب معرفة الله تعالى بالفعل كما قالت المعتزلة ، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللطف عقلا كما قالت المعتزلة . وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال ، وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنا فيما يرجع إلي أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء ، فاللنافق عندهم : مؤمن في الدنيا على الحقيقة ، مستحق للعقاب الأبدى في الآخرة .

وقالوا في الإمامة إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة . إلا أنهم جوزوا عقد البيعة لإمامين في قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام باتفاق جماعة من أصحابه . وإثبات أمير المؤمنين عليّ بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من الصحابة . ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالا على طلب عثمان رضي الله عنه ، واستقلالا ببيت المال ،

ومذهبهم الأصلي اتهم عليّ رضي الله عنه في الصبر على ماجرى مع عثمان رضي الله عنه والسكوت عنه ، وذلك عرق نزع .

الفصل الرابع

الخوارج

· الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية .

كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج فى أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة فى كل زمان .

والمرجئة صنف آخر تكلموا فى الإيمان والعمل ، إلا أنهم واقفوا الخوارج فى بعض المسائل التى تتعلق بالإمامة .

والوعيدية داخلة فى الخوارج ، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده فى النار ، فذكرنا مذاهبهم فى أثناء مذاهب الخوارج .

• • •

اعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين على رضى الله عنه جماعة ممن كان معه فى حرب صفين ، وأشدهم خروجاً عليه وسروقا من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسرور بن فدكى التميمى ، وزيد بن حصين الطائى حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله ، وأنت تدعوننا إلى السيف ! حتى قال : أنا أعلم بما فى كتاب الله ! انفروا إلى بقية الأحزاب ! انفروا إلى من يقول : كذب الله ورسوله ، وأتم قولون : صدق الله ورسوله . قالوا : لترجعن الأشتر عن قتال المسلمين ، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعتمان . فاضطر إلى رد الأشتر بعد أن هزم الجمع ، وولوا مدبرين وما بقى منهم إلا شذمة قليلة فيهم حشاشة قوة . فامثل الأشتر أمره .

وكان من أمر الحكمين : أن الخوارج حملوه على التحكيم أولا . وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس رضى الله عنه فمضى الخوارج بذلك ، وقالوا هو منك . وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري على أن يحكم بكتاب الله تعالى . فخرى الأمر على خلاف ما رضى به . فلما لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا : لم حكمت الرجال ؟ لاحكم إلا لله ، وهم للمارقة الذين اجتمعوا بالنهروان .

وكبار الفرق منهم : الحنكية . والأزارقة ، والجدات ، واليهسية ، والمجادرة ، والثعلبية ، والإباضية ، والصفورية . والباقون فروعهم .
ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلى رضى الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك . ويكفرون أصحاب الكبراء ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقا واجبا .

١ - المَحْكَمَةُ الْأُولَى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه حين جرى أمر الحكمين . واجتمعوا بحروراء^(١) من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن السكواء ، وعتاب بن الأعرور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم الحاربي ، وحرقرص بن زهير البجلي المعروف بنى التدية ، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان .

وفيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَحْفَرُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صَلَاتِهِمْ وَصَوْمُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صِيَامِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يَمُازُوا بِإِيمَانِهِمْ تَرَاقِيَهُمْ » .

فهم المارقة الذين قال فيهم : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضَنْفِي^(٢) هَذَا الرَّجُلِ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

(١) حروراء ، قرية من قرى الكوفة . (٢) الضنفي : الأمل .

قتل الناكثين واغتنم أموالهم ، وما سبي ذراريهم ونساءهم . وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتنم ، ولا سبي ، ثم رضى بالتحكيم . وقاتل مقاتلة المارقين واغتنم أموالهم ، وسبي ذراريهم .

وطعنوا في عثمان رضى الله عنه للأحداث التي عدوها عليه . وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين .

فقاتلهم على رضى الله عنه بالنهروان مقاتلة شديدة ، فمات منهم إلا أقل من عشرة . وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة . فانهزم اثنان منهم إلى عان ، واثنان إلى كerman ، واثنان إلى سجستان ، واثنان إلى الجزيرة ، وواحد إلى تل مورو باليمن . وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم .

وأول من بويع من الخوارج بالإمامة : عبد الله بن وهب الراسبي في منزل زيد ابن حصين . بايعه عبد الله بن الكواء ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن عاصم الحاربي ، وجماعة منهم . وكان يمتنع عليهم تحرجا ، ويستقبلهم ويؤمى إلى غيره تحرجا ، فلم يقتنعوا إلا به ، وكان يوصف برأى ونجدة . فقبلاً من الحكمين ، ومن رضى بقولهما وصوب أمرهما . وأكفروا أمير المؤمنين علياً رضى الله عنه ، وقالوا : إنه ترك حكم الله ، وحكم الرجال . وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، يقال له الحجاج بن عبيد الله ، يلقب بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته ، لما سمع بذكر الحكمين ؛ وقال : أتحمك في دين الله ؟ لا حكم إلا لله ، فلنحكم بما حكم الله في القرآن به . فسمعا رجل فقال : طعن والله فأنفذ ! فسموا الحكمة بذلك . ولما سمع أمير المؤمنين علي رضى الله عنه هذه الكلمة قال : « كلمة عدل أريد بها جور » ، إنما يقولون : لا إمارة ولا بد من إمارة برٍّ أو فاجر » .

ويقال إن أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف عروة^(١) بن حدير ، وذلك أن

(١) عروة بن حدير نسبة إلى أبيه ، ويسمى في كتب الأدب عروة بن أدية ، نسبة إلى جده أو إلى مرضته .

أقبل على الأشعث بن قيس فقال : ما هذه الدنية يا أشعث ؟ وما هذا التحكيم ؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى ؟ ! ثم شهر السيف والأشعث مولى فضرب به عجز البغلة ، فثبت البغلة ففترت اليمانية . فلما رأى ذلك الأحنف مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسأله الصفع ؛ ففعل .

وعروة بن حدير نجا بعد ذلك من حرب النهروان وبقى إلى أيام معاوية . ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له ؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقال فيهما خيرا . وسأله عن عثمان ، فقال : كنت أوالى عثمان على أحواله في خلافته ست سنين . ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التي أحدثها ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه ، فقال : كنت أتولاه إلى أن حكم الحكيمين ، ثم تبرأت منه بعد ذلك ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن معاوية فسبه سبا قبيحا . ثم سأله عن نفسه فقال : أولك لَزِنِيَّة ، وآخرك لِدَعْوَة ، وأنت فيما بينهما بعد عاص ربك . فأمر زياد بضرب عنقه . ثم دعا مولاه فقال له : صف لى أمره وصدق . فقال : أأطنب أم أختصر ؟ فقال : بل اختصر . قال : ما أتيتك بطعام في نهار قط ، ولا فرشت له فراشا يابل قط : هذه معاملته واجتهاده ، وذلك خبثه واعتقاده .

٢ — الأزارقة

أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق^(١) الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ،

(١) مات نافع بن الأزرق سنة ٦٠ هـ ، وفي كتاب « الفرق بين الفرق » ص ٥٠ . (لم تكن الخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة . والذي يجمعهم من الدين أشباه منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون . وكان المحكة الأولى يقولون إنهم كفرة لا مشركون . ومنها قولهم إن القعدة بمن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم . ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكريهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفهم وأمره يقتله ؛ فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم . وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه . ومنها أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم وقتل أطفالهم ، =

غلبوا عليها وعلى كورها ، وما وراها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير ، وقتلوا عماله بهذه النواحي .

وكان مع نافع من أمراء الخوارج : عطية بن الأسود الحنفي ، وعبد الله بن الساحز وأخواه عثمان والزبير ، وعمر بن عير العنبري ، وقطرب بن الفجاءة المازني ، وعبيدة

— وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم يخلدون في النار . واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بإدائها ، وقالوا : إن مخالفتنا مشركون فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم . ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل الحصن ، وأقاموه على قاذف الحصنات من النساء . وقطعوا يد السارق والقليل والكثير ولم يمتنعوا الرقة نصابا . وأكفرهم الأمة في حمله البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه بالحكمة الأولى) .

(ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسموه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفا ، واستولوا على الأهواز وما وراها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها) .

وفي « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ١ / ٨٨ (وكان سبب الاختلاف الذي أحدثه نافع أن امرأة من أهل اليمن عريية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلا من الموالي على رأيها ، فقال لها أهل بيتها : نفقتينا ، فأنكرت ذلك . فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتي وبني عمي قد بلغهم أمرى وقد عيروني وأنا خائفة أن أكروه على تزويج بعضهم ، فاستمر مني إحدى ثلاث خصال : إما أن تهاجر إلى حسكر نافع حتى تسكون مع المسلمين في حوزهم ودارهم . وإما أن تخيأني حيث شئت ، وإما أن تحل سبيلا ؛ فحل سبيلها . ثم إن أهل بيتها استكروها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها . فكتب عن بحسرتها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك . فقال رجل منهم : إنها لم يسمعها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع من قبل هجرتهما ، لأنه كان يتبني لها أن يلحقا بنا ، ألما اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسمع أحدا من المسلمين الصلح عنا ، كما لم يسمع الصلح عنهم . فتابعه على قوله نافع بن الأزرق وأهل حسكره إلا نفرا يسيرا . وزعمت الأزارقة أن من أقام في دار الكفر فهو كافر لا يسمه إلا الخرج) .

وقال المبرد ص ١٠٣١ ج ٣ ط مصطفى الحلبي (... جاء مولى لبني هاشم إلى نافع فقال له : إذا أطفال المشركين في النار ، وإن من خالفنا مشرك ، فداء هؤلاء الأطفال لنا حلال . قال له نافع : كثرت وأدلت بنفسك . قال له : إن لم أترك هذا من كتاب الله فاقتلني . قال نوح وب لاندت على الأرض من الكافرين ديارا . إنك إن تدرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا . فهذا أمر الكافرين وأمر أطفالهم . فشهد نافع أنهم جميعا في النار ، ورأى قتلهم . وقال : الدار دار كفر إلا من أظهر إيمانه ، ولا يحل أكل ذبائحهم ، ولا تناكحهم ، ولا إقاربتهم . ومضى جاء منهم جاء فليتنا أن نمتحنه . وهم ككفار العرب لا تقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، والفتنة بمنزلتهم ، والتقية لا تحل . فنفر جماعة من الخوارج عنه ؛ منهم نجدة بن حامر ، عاصم بن جندب ، يقول الله عز وجل - (لا تأتواهم) .

ابن هلال الشكري ، وأخوه محرز بن هلال . وصخر بن حبيب التميمي ، وصالح بن خرق العبدى ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ، في زهاء ثلاثين ألف فارس من يرى رأيهم ، وينخرط في سلكهم .

فأخذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلي بصاحب جيشه مسلم بن عيسى بن كرز بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه . فأخرج إليهم أيضا عثمان بن عبد الله ابن معمر التميمي فهزموه . فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابي في جيش كثيف فهزموه . وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج . فأخرج إليهم المهلب بن أبي صفرة فبقى في حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم في أيام الحجاج . ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطري بن الفجاءة المازني وسموه أمير المؤمنين وبدع الأزارقة ثمانية :

إحداها : أنه أكفر عليا رضى الله عنه ، وقال : إن الله أنزل في شأنه : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) وصوب عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله ، وقال : إن الله تعالى أنزل في شأنه : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ^(١)) .

وقال عمران بن حطان ؛ وهو مفتى الخوارج وزاهدها وشاعرها الأكبر ، في ضربة ابن ملجم ^(٢) لعنه الله لعل رضى الله عنه :

بِأَرْضَةٍ مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا
إِنِّي لَأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا

(١) البقرة آية ٢٠٧ .

(٢) قال المبرد في كتابه الكامل ٣ / ٩٢٦ ط مصطفى الحلبي .

(نظرت الخوارج في أمرها فقالوا : إن عليا ومعاوية قد أفسدا أمر هذه الأمة ، فلو قتلناهما لماد الأمر إلى حقه . وقال رجل من أشجع : والله ما عمرو دونهما : وإنه لأصل هذا الفساد) .
(فنزل عبد الرحمن بن ملجم المرادي لعنة الله عليه : أنا أقتل عليا . فقالوا : وكيف لك به؟ قال : —

وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ، وطاحه ، والزير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وسائر المسلمين معهم ، وتخليدهم في النار جميعا .

والثانية : أنه أ كفر القعدة ، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال وإن كان موافقا له على دينه ، وأ كفر من لم يهاجر إليه .

والثالثة : إباحتهم قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .

والرابعة : إسقاط الرجم عن الزانى ، إذ ليس في القرآن ذكره . وإسقاط حد القذف عن قذف المحصنين من الرجال ، مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء .

= أفتاله . فقال المجاج بن عبد الله الصرمي وهو البرك : وأنا أقتل معاوية . وقال زاذويه مولى بني العنبر بن عمرو بن تميم : وأنا أقتل عمرا . فاجع رأيهم على أن يكون قتلهم في ليلة واحدة . فجمعوا تلك الليلة ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ، فخرج كل واحد منهم إلى ناحية فأبى ابن ملجم الكوفة فألقى نفسه وتزوج امرأة يقال لها قطام بنت علقمة . من تيم الرباب : وكانت ترى رأى الخوارج . ويروى في بعض الأحاديث أنها قالت : لا أفتع منك إلا بمصدق أسميه لك ، وهو ثلاثة آلاف درهم ، وعبد ، وأمة ، وأن تقتل عليا . فقال لها : لك ما سألت : فكيف لي به ؟ قالت : تروم ذلك غيلة . فإن سلمت أرحت الناس من شر وأنت مع أهلك . وإن أصبت سرت إلى الجنة وتعيم لا يزول . فأنعم لها بذلك ، وفي ذلك يقول :

ثلاثة آلاف ، وعبد ، وقينة وضرب على بالحسام المصمم

فلا مهر أقل من على وإن غلا ولا فتك لإدود فتك ابن ملجم

فأنام ابن ملجم ، فيقال إن أمرته قطام لامته وقالت ألا تفتنى لما قصدت له ؟ لشد ما أحببت أهلك ! قال : إني قد وعدت صاحبى وقتا بعينه . وكان هناك رجل من أشجع يقال له شبيب ، فوطأه عبد الرحمن . (فلما كان ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ؛ خرج ابن ملجم وشبيب الأشجعي فاعتبرا الباب الذي يدخل منه على رضى الله عنه ، وكان على يخرج مغسلا ويوقظ الناس للصلاة . فخرج كما كان يفعل ، فضربه شبيب فأخطأ وأصاب سيفه الباب . وضربه ابن ملجم على صلته فقال له على : فزت ورب الكعبة : شاككم بالرجل) .

(فأما ابن ملجم فحمل على الناس بسيفه فأفرجوا له ، وتلقاه المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بقطيفة فرى بها عليه ، واجتله فضربه به الأرض ، وكان المغيرة أيدا قفمه على صدره) .

وقال ابن ملجم (أما والله لقد اشتريت سبى بألف درهم ، وما زلت أعرضه ، فأيديه أحد إلا أصلحت ذلك العيب . ولقد استقيته السم حتى لفظه ، والله ضربته ضربة لو قبست على من بالشرق لأنت هليم) .

والخامسة : حكه بأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم .

والسادسة : أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل .

والسابعة : تجوز به أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافرا قبل البعثة . والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده وهي كفر ، وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم السلام ، فهي كفر .

والثامنة : اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفْرًا ملة ، خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلدا في النار مع سائر الكفار . واستدلوا بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع ، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى .

٣ - النجيدات العاذرية

أصحاب نجدة بن عامر الحنفي^(١) ، وقيل عاصم . وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة

(١) قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ ، في كتاب « الفرق بين الفرق » (ثم قال - أي نجدة - الدين أمران ؛ أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحريم غصب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة . فهذا واجب معرفته على كل مكلف . وما سواه فالتناس معلوون بجهالتهم حتى يتم عليه الحجة في الحلال والحرام . فن استحل بإجتهاده شيئا محرما فهو معلو . ومن خاف للعذاب على المجتهد المخطئ قبل الحجة عليه فهو كافر) .

(الثاني : ومن يدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال : لعل الله يعذبهم في نار غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة . وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه . ومن ضلالاته أنه أسقط حد الخمر . ومنها أيضا أنه قال : من نظر نظرة صغيرة أو كذب كلمة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مسلم إذا كان من موافقيه على دينه) .

(قلنا أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استنابة أكثر أتباعه من أحداثه ، وقالوا : اخرج إلى المسجد وتب من أحداثك ، ففعل ذلك . ثم إن قوما منهم ندموا على استنابته وانسبوا إلى العاذرين له وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستقيمك ، فتب من توبتك ، واستتب للذين استتابوك وإلا نابذناك . وصار راشد الطويل مع أبي فديك يدا واحدة . قلنا استولى أبو فديك على اليمامة فلم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة فطلب نجدة ليقطعه ، =

مع عسكره يريد اللحق بالأزارقة . فاستقبله أبو فديك ، وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع . وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين . ثم اختلقوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأمر تقوموها عليه

منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموها على أنفسهم وقالوا : إن صارت قيمتين في حصصنا فذاك ، وإلا ردنا الفضل ، ونكسحوهن قبل القسمة . وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا ، فغدرهم بنجاتهم . واختلف أصحابه بذلك . فنهى من وافقه ، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي ، وقالوا : الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام ، وتخريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم . والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر فيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام . قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد الخطي* في الأحكام قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

= فاعتز نجدة في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع ساكره الذين كان قد فرقه في سواحل الشام وفواحي اليمن . ونادى منادى أبي فديك : من دلتنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم . وأى ملوك دلتنا عليه فهو حر . فدلّت عليه أمة للذين كان نجدة عندهم فأنفذ أبو فديك راشد العلويل في عسكره إليه فكسروه وحلوا رأسه إلى أبي فديك . فلما قتل نجدة صارت التجندات بعده ثلاث فرق : فرقة أكفرتهم وصارت إلى أبي فديك ، كراشه الطويل ، وأبي نيس ، وأبي الشمران وأتباعهم . وفرقة عذرتهم فيما فعل وهم التجندات اليوم . وفرقة من التجندات بدلوا من البياضة وكانوا يناحية البصرة ، شكوا فيما حكى من أحداث نجدة ، وتوقفوا في أمره وقالوا : لا ندرى هل أحدث تلك الأحداث أم لا ، فلا نبرأ منه إلا باليقين) . (وبقى أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي فوجده فقتلوا أبا فديك وبغضوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة الأحداث) .

واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرمها قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم . وإن عذبهم ففي غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، فلا تجوز البراءة عنهم .
قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى ، وشرب ، وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك ، وغلظ على الناس في حد الحمر تغليظا شديدا .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاه الرضى ، نعم عليه أصحابه فيه . فاستتابوه فأظهر التوبة فتركوا النعمة عليه والتعرض له ، وندمت طائفة على هذه الاستتابة وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستتيب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إياه . فتأبوا من ذلك ، وأظهروا الخطأ ، وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتاب من توبته . وفارقه أبو فديك وعطية ، ووثب عليه أبو فديك فقتله ثم برى أبو فديك من عطية ، وعطية من أبي فديك . وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي مع جيش إلى حرب أبي فديك فخاربه أياما فقتله ، ولحق عطية بأرض سجستان ، ويقال لأصحابه العطوية . ومن أصحابه : عبد الكريم بن مجرد زعيم العجاردة .

ونما قيل للنجدات : الماذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع . وحكى الكعبى عن النجدات : أن التقية جائزة في القول والعمل كله وإن كان في قتل النفوس قال : وأجمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط . وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم . فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز .

ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية . وبرى كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة . وصارت الدار لأبى فديك إلا من تولى نجدة ، وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقهستان من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على

ابن الزبير ثم تفرقا عنه . واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعا قال : التمية لا تعلم ، والتمود عن القتال كفر . واحتج بقول الله تعالى : (إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ^(١))) وقوله تعالى : (يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ) .

وخالفه نجدة وقال : التمية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ^(٢))) وقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ^(٣))) وقال : القعود جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٤)) .

وقال نافع : هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا مقهورين ، وأما في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : (وَقَدْ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(٥)) .

٤ - البيهسية

أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه . وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون في اختلافهما في بيع الأمة ، وكذلك كفر

(٢) آل عمران آية ٢٨ .

(٤) النساء آية ٩٥ .

(١) النساء آية ٧٦ .

(٣) غافر آية ٢٨ .

(٥) التوبة آية ٩٠ .

الواقعية . وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم . والولاية لأولياء الله تعالى ، والبراءة من أعداء الله . فن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعينه ، وتفسيره والاختراز عنه . ومنه ما ينبغي أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره حتى يبتلى به . وعليه أن يقف عند ما لا يعلم ولا يأتي بشيء إلا بعلم . وبرى أبو يهيس . عن الواقعية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالا واقع أم حراما ؟ قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ؛ وأن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل ، ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم . وليس هو أحد الأمرين دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان . وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ ^(١)) الآية . وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية ^(٢) ، وهم فرقتان :

١ - فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه .

٢ - وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب منهم ، والشاهد

ومن البيهسية ^(٣) صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد من المسلمين

شهادة أخذ بتفسيرها وكيفيتها .

(١) الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) في « الفرق بين الفرق » ص ٦٥ العونية بالفاء وكذلك في مقالات الإسلاميين » ص ١١٥ ج ١ .

(٣) في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٧ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يسمون أصحاب التفسير . كان صاحب بدعتهم رجلا يقال له الحكم بن مروان من أهل الكوفة . زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز -

وصنف يقال لهم أصحاب^(١) السؤال ، قالوا : إن الرجل يكون مسلماً إذا شهد الشهادتين ، وتبرأ ، وقول ، وآمن بما جاء من عند الله جلّة ، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه ، ولا يضره أن لا يعلم حتى يبتلى به فيسأل . وإن واقع حراماً لم يعلم تحريره فقد كفر . وقالوا في الأطفال يقول الثعلبية : إن أطفال المؤمنين مؤمنون ، وأطفال الكافرين كافرون ، ووافقوا القدرية في القدر ، وقالوا : إن الله تعالى فوض إلي العباد ، فليس لله في أعمال العباد مشيئة ، فبرئت منهم عامة البيهسية .

وقال بعض البيهسية : إن واقع الرجل حراماً لم يحكم بكفره حتى يرفع أمره إلي الإمام الوالي ويحده ، وكل ما ليس فيه حد فهو مغفور .

وقال بعضهم : إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤاخذ صاحبه بما قال فيه وفعل .

وقالت العونية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة ، أو قذف الحصن .

* * *

ومن انطوارج : أصحاب صالح بن مسرح ، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً تميز به عن أصحابه ، فخرج على بشر بن مروان ، فبعث إليه بشر بن الحارث بن عمية أو الأشعث

= شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي ؟ قالوا : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا اجتز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو ؟ وهكذا قالوا في سائر الحدود . فبرئت منهم البيهسية على ذلك وسموهم أصحاب التفسير .

(١) المصدر السابق ص ١١٥ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يقال لم أصحاب شيبب النجراfi ، يرفون بأصحاب السؤال . والذي أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وتول أولياء الله ، وتبرأ من أعدائه ، وأقر بما جاء من عند الله جلّة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه بما سوى ذلك : أفرض هو أم لا ؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل فيسأل . وقالوا في أطفال المؤمنين يقول ثعلبة : إنهم مؤمنون أطفالاً وبالذنين حتى يكفروا . وإن أطفال الكفار كفار أطفالاً ، وبالذنين حتى يؤمنوا ، وقالوا يقول المعتزلة في القدر . فبرئت منهم البيهسية) .

ابن عميرة اُهمداني ، أفضده الحجاج لقتاله ، فأصابته صالحا جراحة في قصر جلولاء ، فاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبي الصحراري ؛ وهو الذي غلب على الكوفة ، وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميرا ، كلهم أمراء الجيوش ، ثم انهزم إلى الأهواز ؛ وغرق في نهر الأهواز وهو يقول : (ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ^(١)) .

وذكر اليمان أن الشيبية يسمون مرجئة الخوارج ؛ لما ذهبوا إليه من الوقف في أمر صالح . ويحكى عنه أنه برى منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه ، ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب البيهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج ، وقصته المذكورة في التواريخ .

٥ — العجاردة

أصحاب ^(٢) عبد الكريم بن عجرد ، وافق النجدات في بدعهم ، وقيل : إنه كان من أصحاب أبي يهس ، ثم خالفه وتفرّد بقوله : تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيثا حتى يقتل صاحبه ، وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا قريضة ، ويكفرون بالكبائر ، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص ، قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

(١) يس آية ٣٨ .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ٩٥ (وذكر الكراييسي في بعض كتبه أن العجاردة والميمنية يجيزون نكاح بنات البهين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنى الإخوة ، ويقولون إن الله حرم البنات وبنات الإخوة ، وبنات الأخوات . وحكى لنا منهم ما لم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن) .

ثم إن المجاردة افترقوا أصنافا ، ولكل صنف مذهب على حياله ، إلا أنهم لما كانوا من جملة المجاردة أو ردناهم على حكم التفصيل بالجداول والضلع وهم :

(١) الصائتية : أصحاب عثمان بن أبي الصلت ، أو الصلت^(١) بن أبي الصلت .
تفرد عن المجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى بدركوا فيقبلوا الإسلام .

ويحكي عن جماعة منهم أنهم قالوا: ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا ، أو ينكروا .

(ب) الميمونية : أصحاب ميمون بن خالد . كان من جملة المجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد . وإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا ، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل ، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر ، وليس له مشيئة في معاصي العباد . وذكر الحسين الكرايسى في كتابه الذى حكى فيه مقالات الخوارج: أن الميمونية يميزون نكاح بنات البنات ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وقالوا : إن الله تعالى حرم نكاح البنات ، وبنات الإخوة والأخوات ، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .

وحكى الكعبى والأشعرى عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن ، وقالوا بوجوب قتال السلطان ، وحده ، ومن رضى بحكمه ، فأما من أنكره فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه ، أو طعن في دين الخوارج ، أو صار دليلا للسلطان ، وأطفال المشركين عندهم في الجنة .

(ج) الحمزية : أصحاب حمزة بن أدرك^(٢) . وافقوا الميمونية في القدر وفى سائر

(١) الفرق بين الفرق ص ٥٦ (وقيل صلت بن أبي الصلت) .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٥٨ (حمزة بن أدرك) وقال عبد القاهر عن الحمزية (هؤلاء أتباع حمزة بن أدرك الذى مات في سجستان وخراسان ومكران وقهستان وكرمان ، وحزم الجيوش الكثيرة . - ٩ - الملل والنحل - أول)

بدعها ، إلا في أطفال مخالفيهم والمشرّكين فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم في النار .
وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذي خرج بسجستان من أهل أوق ،
وخالفه خلف الخارجى في القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرى كل واحد منهما
عن صاحبه ، وجوز حمزة إمامين في عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ، ولم تقهر
الأعداء .

(د) الخلفيّة : أصحاب خلف الخارجى ؛ وهم من خوارج كerman ومكران ،
خالقوا الحمزية في القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى ، وسلكوا
في ذلك مسلك أهل السنة ، وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على
أفعال قدّرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظلماً ، وقضوا بأن أطفال المشرّكين
في النار ، ولا عمل لهم ولا ترك ، وهذا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

(هـ) الأطراف : فرقة على مذهب حمزة في القول بالقدر ، إلا أنهم عذروا
أصحاب الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق
العقل ، وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدريّة . ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان ،
وخالفهم عبد الله السديري وتبرأ منهم .

صوكان في الأصل من العجاردة الخازمية ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدريّة فأكفرته.
الخازمية في ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشرّكين في النار ، فأكفرته القدريّة في ذلك . ثم إنه والى القعدة من
الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون . وكان
إذا قاتل قومه وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم . وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم .
وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد سنة تسع وسبعين ومائة . وبقي الناس في فتنة إلى أن مضى صدر
من أيام خلافة المأمون . وأسيراً تمكنت جيوش المأمون من هزيمته ، وقتل حمزة في آخر موقعة له مع جيوش
الخليفة) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ٩٤ (الحمزية أصحاب رجل يدعى حمزة ، ثبتوا على قول الميمونية
بالقدر ، وأنهم يرون قتال السلطان خاصة ومن رضى بحكمه . فأما من أنكره فلا يرون قتله إلا إذا أمان عليهم
أو طمن في دينهم ، أو صار عونا للسلطان ، أو دليلاً له . وحكي زرقان أن العجاردة أصحاب حمزة لا يرون
قتل أهل القبلة ولا أخذ المال في السر حتى يبيت الحرب) .

ولكن التاريخ يذكر أن حمزة كان سفاكاً للعناء ، وأنه أزهق آلاف الأرواح ظلماً وعدواناً .

ومنهم الحمديّة أصحاب محمد بن رزق ، وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد ، ثم برى منه .

(و) الشَّعْبِيَّة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة العجاردة ، إلا أنه برى منه حين أظهر القول بالقدر .

قال شعيب : إن الله تعالى خالق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ، مسئول عنها خيرا وشرا ، مجازى عليها ثوابا وعقابا ، ولا يكون شيء في الوجود إلا بمشيئة الله تعالى ، وهو على بدع الخوارج في الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة في حكم الأطفال ، وحكم التعدد والتولي والتبري .

(ز) الحازمية : أصحاب حازم بن عليّ ، أخذوا بقول شعيب في أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يشاء ، وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إمام يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان ، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر ، وأنه سبحانه لم يزل محبا لأوليائه مبغضا لأعدائه .

ويحكي عنهم أنهم يتوقعون في أمر عليّ رضي الله عنه ، ولا يصرحون بالبراءة عنه ، ولا يصرحون بالبراءة في حق غيره .

٦ - الثعلبية

أصحاب ثعلبة بن عامر ، كان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة إلى أن اختلفا في أمر الأطفال فقال ثعلبة : إنا على ولايتهم صغارا وكبارا حتى نرى منهم إنكارا للحق ورضا بالجور ، فبرأت العجاردة من ثعلبة ، وشغل عنه أيضا أنه قال : ليس له حكم في حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يدركوا ويدعوا . فإن قبلوا فذاك ، وإن

أنكروا كفروا . وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم منها إذا افتقروا .

(١) الأخنسية : أصحاب أحنس بن قيس ، من جملة الثعلبية ، وانفرد عنهم بأن قال : أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة ؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه ، وحرموا الاغتتيال والقتل ، والسرقه في السر ، ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قوتل ؛ سوى من عرفوه بعينه على خلاف قولهم ، وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركي قومهم أصحاب الكبائر ، وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل .

(ب) للعبدية : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعلبية خالف الأحنس في الخطأ الذي وقع له في تزويج المسلمات من مشرك ، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم ، وقال : إني لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادي في خلافه ، وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية .

(ج) الرشيديّة : أصحاب رشيد الطوسي ، ويقال لهم العشرية ، وأصلهم أن الثعلبية كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والفتى نصف العشر ، فأخبرهم زياد بن عبد الرحمن أن فيه العشر ، ولا تجوز البراءة من قال فيه نصف العشر قبل هذا ، فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فإننا نعمل بما عملوا ، فافترقوا في ذلك فرقتين .

(د) الشيبانية : أصحاب شيبان بن سلمة ، الخارج في أيام أبي مسلم^(١) ، وهو المعين له ولعلي بن الكرماني على نصر بن سيار ، وكان من الثعلبية ، فلما أعانها برثت منه . الخوارج ، فلما قتل شيبان ذكر قوم توبته ، فقالت الثعلبية : لا تصح توبته لأنه قتل المواقين لنا في المذهب ، وأخذ أموالهم ، ولا تقبل توبة من قتل مساماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

(١) هو أبو سلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية ، قطعه المنصور سنة ١٦٨ هـ .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر ، ونفى القدرة الحادثة . وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال : إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علما ، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها ، ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين ، فوقعت عامة الشيبانية بجرجان ، ونسا ، وأرمينية ، والذي تولى شيبان وقال بتوبته : عطية الجرجاني وأصحابه .

(هـ) الْمَكْرَمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي ، كان من جملة الثعالبة وتفرّد عنهم بأن قال تارك الصلاة كافر ، لامن أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى . وطرد هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان . وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ، وذلك أن العارف بوحداية الله تعالى ، وأنه اللطع على سره وعُلايته ، المجازي على طاعته ومعصيته ، أن يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجترأ على المخالفة ما لم يغفل عن هذه المعرفة ، ولا يبالي بالتكليف منه . وعن هذا قال النبي عليه الصلاة والسلام : « لَا يَزِيَّ الزَّانِي حِينَ يَزِيَّ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » الخبر .

وخالفوا الثعالبة في هذا القول وقالوا : بإيمان للموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التي هم فيها ؛ فإن ذلك ليس بموثوق به إصراراً عليه ما لم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية أجله . فحينئذ إن بقى على ما يعتقد فذلك هو الإيمان فنواليه ، وإن لم يبق فعناديه . وكذلك في حق الله تعالى : حكم للموالاتة والمعاداة كلّ ما علم منه حال الموافاة ، وكلهم كلّ هذا القول .

(و) الْمَعْلُومِيَّة وَالْمَجْهُولِيَّة : كانوا في الأصل حازمية ، إلا أن المعلوماتية قالت : من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالماً بجميع ذلك ، فيكون مؤمناً . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد ، فبرئت منهم الحازمية .

وأما المجبولية فإنهم قالوا : من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها ، فقد عرفه تعالى . وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى
(ز) الذِّعْيَةُ : أصحاب يحيى بن أصدَم . أبدعوا القول بأن تقطع على أنفسنا بأن
من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة . ولا نقول : إن شاء الله ، فإن ذلك شك في الاعتقاد .
ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ، فهو شاك . فنحن من أهل الجنة قطعا ، من
غير شك .

٧ الإِبَاعِيَّة

أصحاب عبد الله بن إِباض^(١) الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه
عبد الله بن محمد بن عطية ، فقاتله بقبالة^(٢) وقيل إن عبد الله بن يحيى الإِباضي كان رفيقا
له في جميع أحواله وأقواله . قال : إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ،
ومناحتهم جائزة ، وموارثهم حلال . وغنيمة أموالهم من السلاح والكرراع عند
الحرب حلال ، وما سواه حرام . وحرام قتلهم وسبيهم في السرغيلة ، إلا بعد نصب
القتال ، وإقامة الحججة .

وقالوا : إن دار مخالفينهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه
دار بغى . وأجازوا شهادة مخالفينهم على أوليائهم ، وقالوا في مرتكبي الكبائر : إنهم
موحدون لامؤمنون .

وحكى الكعبي عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهي قبل الفعل ، بها
يُحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحداثا وإبداءا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ،
لا مجازا ، ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين ، وقالوا : العالم يفتي كله

(١) من بني مرة بن مبيد بن تميم ، خرج في آخر دولة بني أمية .

(٢) تباله : بلدة بأرض تهامة في الطريق إلى صنعاء .

إذا فنى أهل التكليف . قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر ، كفر النعمة ، لا كفر الملة . وتوقفوا في أطنال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام . وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلا . وحكى الكعبى عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل

ثم اختلفوا في النفاق : أيسمى شركاً أم لا ! قالوا : إن المناققين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك وقالوا : كل شيء أمر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص . وقد أمر به المؤمن والكافر ، وليس في القرآن خصوص . وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئاً إلا دليلاً على وحدانيته ، ولا بد أن يدل به واحداً . وقال قوم منهم : يجوز أن يخاق الله تعالى رسولا بلا دليل . ويكلف العباد بما أوحى إليه . ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخاق دليلاً ، ويظهر معجزة . وهم جماعة متفرقون في مذاهبهم تفرق الثعالبه والعجاردة

(١) الخفصية^(١) : هم أصحاب حفص بن أبي المقدم . تميز عنهم بأن قال إن بين

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ١٠٢ (فالفرقة الأولى منهم - يعنى الإباضية - يقال لهم الخفصية . كان إمامهم حفص بن أبي المقدم . زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده . فن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الخيائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر يرى من الشرك . وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر يرى من الشرك . ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك . فبرئ منه الإباضية إلا من صدقه منهم . وتأولوا في عثمان نحو ماتأولت الشيعة في أبي بكر وعمر : وزعم أن علياً هو الحيران الذى ذكره الله في القرآن ، الأنعام آية ٧١ - (قل أأنذروا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا نرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذى استهوته الشياطين في الأرض . حيران له أصحاب يدعوونه إلى الهدى انتننا قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وزعم أن علياً هو الذى أنزل الله سبحانه فيه - ومن الناس من يحبك قوله في الحياة الدنيا - البقرة آية ٢٠٤ ، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذى أنزل الله فيه - ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله - البقرة آية ٢٠٧ . ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسول متصل بتوحيد الله ، لمن كفر بذلك فقد أشرك بالله) .

الشرك والإيمان خصلة واحدة ، وهى معرفة الله تعالى وحده . فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، فهو كافر ولكنه برىء من الشرك .

(ب) الحارثية : أصحاب الحارث الإباضى . خالف الإباضية فى قوله بالقدر على مذهب المعتزلة ، وفى الاستطاعة قبل الفعل ، وفى إثبات طاعة لا يراد بها الله تعالى .

(ج) اليزيدية^(١) : أصحاب يزيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقة ، وتبرأ من بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولاها . وزعم أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة . ويترك شريعة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة فى القرآن . وليست هى الصابئة الموجودة بخران ، وواسط

وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه الصلاة والسلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل فى دينه . وقال إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون . وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك .

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ج ٤ ص ١٠٣ (والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية . كان إمامهم يزيد بن أنيسة . قالوا : بتولى المحكمة الأولى ونبرأ من كان بعد ذلك من أهل الأحداث . وتولى الإباضية كلهم ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج . وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك وقالوا بقول الجمهور . وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، ورى من كان بعدهم . وحرم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كلبه ، أو بلغه قوله فرده) .

(وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتابا من السماء يكتب فى السماء وينزل عليه جملة واحدة . فترك شريعة محمد ودان بشريعة غيرها . وزعم أن ملة ذلك النبى الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناس اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله فى القرآن ، ولم يأتوا بعد) .

(وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا فى دينه ، ولم يعملوا بشريعته . وزعم أنهم بذلك مؤمنون) وقد تبرأ منه جل الإباضية .

٨ - الصُّفْرِيَّة الزِّيَادِيَّة

أصحاب زياد بن الأصفر . خالفوا الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية في أمور منها : أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد . ولم يسقطوا الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليد في النار . وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل . وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حدّ واقع فلا يتعدى بأهله الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا ، والسرقه ، والقذف . فيسمى زانيا ، سارقا ، قاذفا ، لا كافرا مشركا .

وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من الزحف ، فإنه يكفر بذلك . ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار قومهم في دار التقية دون دار العلانية . ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما واحدا في حال التقية . ويحكي عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله . وقال : الشرك شركان : شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك هو عبادة الأوثان . والكفر كفران : كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية . والبراءة براءتان : براءة من أهل الحدود سنة ، وبراءة من أهل الجحود فريضة .

• • •

ولتختتم المذاهب بذكر تمة رجال الخوارج :

من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل بن سميع . ومن المتأخرين : اليان بن رباب ، ثعلبي ، ثم بهسى . وعبد الله بن يزيد ، ومحمد ابن حرب ، ويحيى بن كامل : إباضية .

ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب الضحاك بن قيس . ومنهم أيضا : جهم بن صفوان ، وأبو مروان غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ،

وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلبى . وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصرى ،
وعلى بن حرمة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ، ومويس بن عمران البصرى ،
وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن بن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ،
وأبو زكريا يحيى بن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد عبد الله بن
محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ، وأبو الحسين على بن زيد الإباضى ،
وأبو عبد الله محمد بن كرام ، وكلثوم بن حبيب المراتى البصرى .

والذين اعتزلوا إلى جانب فلم يكونوا مع على رضى الله عنه فى حروبه ، ولا مع
خصومه ، وقالوا : لاندخل فى غمار الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم : عبد الله بن عمر ،
وسعد بن أبى وقاص ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة السكلى ،
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قيس بن أبى حازم : كنت مع على رضى الله عنه فى جميع أحواله وحروبه
حتى قال فى يوم صفين « انفروا إلى بقية الأحزاب ، انفروا إلى من يقول : كذب الله
ورسوله ، وأتم تقولون : صدق الله ورسوله » ففرت أى شيء كان يعتقد فى الجماعة ،
فاعتزلت عنه .

الفصل الخامس

المرجئة

الإرجاء على معنيين :

أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى : (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ^(١)) ، أى أمهله .
وأخره .

والثاني : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة عَلَى الجماعة بالمعنى الأول فصحيح . لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد .

وأما بالمعنى الثاني فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة . فلا يقضى عليه بحكم مافى الدنيا ، من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار . فعلى هذا : للرجئة ، والوعيدة فرقتان متقابلتان .

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . فعلى هذا للرجئة والشيعية فرقتان متقابلتان :

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج . ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية . والمرجئة الخالصة . ومحمد بن شبيب ، والصالحى ، والخالدى من مرجئة القدرية . وكذلك الفيلانية أصحاب غيلان الدمشقى ، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم .

١ - البُؤْسِيَّة

أصحاب يونس بن عون النيرى ، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والحجة بالقلب . فن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك^(١) من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إلا إذا كان الإيمان خالصا ، واليقين صادقا .

وزعم أن إبليس كان عارفا بالله وحده ، غير أنه كفر باستكباره عليه ، (أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)^(٢) قال : ومن تمكن في قلبه الخضوع لله ، والحجة له على خلوص و يقين لم يخالفه في معصية ، وإن صدرت منه معصية فلا تضره بيقينه . وإخلاصه . وللمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته ، لا بعمله وطاعته .

٢ - العَبِيدِيَّة

أصحاب عبيد المكتئب . حكى عنه أنه قال : مادون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيد لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات . وحكى اليمان عن عبيد المكتئب وأصحابه أنهم قالوا : إن علم الله تعالى لم يزل شيئا غيره . وإن كلامه لم يزل شيئا غيره . وكذلك دين الله لم يزل شيئا غيره . وزعم أن الله - تعالى عن

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٣ (هؤلاء أتباع يونس بن عون الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان . وأنه هو المعرفة بالله تعالى والحجة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثل شيء ، ما لم تقم حجة للرسل عليهم الصلاة والسلام . فإن قامت عليهم حجتهم بالتصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان . وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانا ولا من جلته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان ؛ ومجموعها إيمان) .

وفي « مقالات الإسلاميين » للأشعري ج ١ ص ١٣٤ (ولم يعملوا الإيمان متبعضا ، ولا محتملا للزيادة والنقصان) . (٢) البقرة آية ٣٤ .

قولهم - على صورة إنسان ، وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » .

٣ - الغسائية

أصحاب^(١) غسان الكوفي . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، والإقرار بما أنزل الله ، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل . والإيمان لا يزيد ولا ينقص . وزعم أن قائلًا لو قال : أعلم أن الله تعالى قد حرم أكل الخنزير ، ولأدري هل الخنزير الذي حرمة : هذه الشاة أم غيرها ؟ كان مؤمنًا . ولو قال : أعلم أن الله تعالى فرض الحج إلى الكعبة ، غير أني لا أدري أين الكعبة ؟ ولعلها بالهند ؛ كان مؤمنًا . ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان ، لا أنه كان شاكا في هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستحيز من عقله أن يشك في أن الكعبة : إلى أي جهة هي ؟ وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر .

ومن العجيب أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه ، ويعده من المرجئة ، ولعله كذب كذلك عليه . لعمري ! كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة ، وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتى بترك العمل ! وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدريه ، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر سرجيًا ، وكذلك الوعيدية من الخوارج . فلا يبعد أن القلب إنما لزمه من فريق المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٣ (زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتمظيمه وترك الاستكبار عليه . وقال إنه يزيد ولا ينقص . وفارق اليونانية بأن سمى كل خصلة من الإيمان بمفرد الإيمان) .

٤ - الثوبائية

أصحاب أبي ثوبان^(١) المرجي* ، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبرسله عليهم الصلاة والسلام ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان ، وآخر العمل كله عن الإيمان .

ومن القائلين بمقالة أبي ثوبان هذا : أبو سروان غيلان^(٢) بن سروان الدمشقي ، وأبو شمر^(٣) ، ومويس بن عمران ، والفضل الرقاشي ، ومحمد بن شبيب ، والعتابي ، وصالح قبة :

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٤ (أتباع ثوبان المرجي* الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله ، وبرسله ، وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان . وفارقوا اليونانية والنسانية بإيجابهم في العقل شيئا قبل ورود الشرع بوجوبه) .
وفي « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٥ ج ١ (أصحاب أبي ثوبان يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله برسله . وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزا في العقل أن لا يفعله ؛ فليس ذلك من الإيمان) .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٦ ج ١ (والفرقة السابعة من المرجئة : الغيلانية ؛ أصحاب غيلان ، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الغائية ، والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول ؛ وما جاء من عند الله سبحانه . وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطراب ، فلذلك لم يحصلها من الإيمان) .

(وذكر محمد بن شبيب عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمية في الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان . وأنهم خالفوه في العلم فزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس بآئين ولا أكثر من ذلك اكتساب . وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وما جاء من عند الله اكتسابا ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي جاء من عند الله منصوبا بإجماع المسلمين ، ولم يحصلوا شيئا من الدين مستخرجاً إيماناً) .

(وينكرون أن يكون في الكفار إيمان ، وأن يقول إن فيهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتبع من علم) .

(٣) قال عبد القاهر البغدادي ص ١٢٤ (قال أبو شمر : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، =

وَكَانَ غِيلَانُ يَقْدِرُ بِالْقَدْرِ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ مِنَ الْعَبْدِ ، وَفِي الْإِمَامَةِ أَنَّهَا تَصْلَحُ فِي غَيْرِ قَرِيشٍ ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ قَائِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهَا ، أَوْ هِيَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ . وَالْعَجَبُ أَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصْلَحُ لِغَيْرِ قَرِيشٍ . وَبِهَذَا دَفَعَتْ الْأَنْصَارُ عَنْ قَوْلِهِمْ : مَنْ أَمِيرٌ وَمَنْكُمْ أَمِيرٌ . فَقَدْ جُمِعَ غِيلَانُ خَصَالًا ثَلَاثًا : الْقَدْرُ ، وَالْإِجْمَاعُ ، وَالْخُرُوجُ .

وَالْجَمَاعَةُ الَّتِي عَدَدْنَاهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَفَا عَنْ عَاصٍ فِي الْقِيَامَةِ ، عَفَا عَنْ كُلِّ مُؤْمِنٍ عَاصٍ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . وَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ النَّارِ وَاحِدًا ، أَخْرَجَ مِنْ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْزَمُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ لَا مُحَالَةً .

وَيَحْكِي عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ : أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَضُرُّ صَاحِبَ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ . وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مُؤْمِنٌ . وَالصَّحِيحُ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ : أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْعَاصِيَ رَبَّهُ يَعْذِبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الصِّرَاطِ وَهُوَ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ ، يَصِيبُهُ لَفْحُ النَّارِ وَحَرُّهَا وَلَهْيُهَا . فَيَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَعْصِيَتِهِ ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْحُبَّةِ عَلَى اللَّقْلَاءِ الْمُؤْجِبَةِ بِالنَّارِ .
وَنُقِلَ عَنْ بَشْرِ بْنِ غِيَاثٍ الْمُرِّيْسِيِّ ^(١) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ

— وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ عَمَّا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصَّيَامِ ، وَالْحَجِّ ، وَتَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ، وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ ، وَوُطْءِ الْمَحَارِمِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَمَا عُرِفَ بِالْعَقْلِ مِنْ عَدْلِ الْإِيمَانِ ، وَتَوْحِيدِهِ ، وَفِي التَّشْيِيبِ عَنْهُ) .

(وَأَرَادَ بِالْعَقْلِ قَوْلَهُ بِالْقَدْرِ ، وَأَرَادَ بِالتَّوْحِيدِ نَفْيَهُ عَنْ اللَّهِ صِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ . قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ إِيمَانٌ . وَالشَّاكُّ فِيهِ كَافِرٌ ، وَالشَّاكُّ فِي الشَّاكِّ أَيْضًا كَافِرٌ ، ثُمَّ كَلَّمَكَ أَهْدَا) .
(وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ إِيمَانًا إِلَّا مَعَ الْإِقْرَارِ . وَهَذِهِ الْفَرْقَةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَكْثَرُ أَصْنَافِ الْمَرْجِعَةِ ؛ لِأَنَّهَا جُمِعَتْ بَيْنَ ضَلَالَتَيْ الْقَدْرِ وَالْإِجْمَاعِ) .

(١) يُنسَبُ إِلَى الْمُرِّيْسِيِّ ، بِلَدَةِ بَصْرَةِ مِصْرَ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٩ بِبَنْدَادٍ . قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَهْدَادِيُّ ص ١٢٤ تَحْتَ عِنْوَانِ « الْمُرِّيْسِيَّةِ » (هُوَ لَوْلَاهُ مَرْجِعَةُ بَنْدَادٍ مِنْ أَتْبَاعِ بَشْرِ الْمُرِّيْسِيِّ ، وَكَانَ فِي الْفَقْهِ عَلَى رَأْيِ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي ؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا أَظْهَرَ قَوْلَهُ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ هَجْرَهُ أَبُو يُوسُفَ وَغَضِبَهُ الْأَصْفَهَانِيَّةُ فِي ذَلِكَ . وَلَمَّا وَافَقُوا الْأَصْفَهَانِيَّةَ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ أَكْسَابِ الْعِبَادِ ، رَفَى أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ ؛ أَكْفَرْتَهُ —

النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم . وأما التخليد فيها فحال ، وليس يعدل .

وقيل إن أول من قال بالإرجاء : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار . إلا أنه ما أخرج العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة اليوقسية ، والعبيدية ، لكنه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصي ليست من أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها .

٥ — التومنية

أصحاب أبي معاذ التومني ، زعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر ، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر ، وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر ، ولا يقال للخصلة الواحدة منها إيمان ، ولا بعض إيمان ، وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ، ولكن يقال فسق وعصى ، قال : تلك الخصال هي المعرفة والتصديق والمحبة ، والإخلاص ، والإقرار بما جاء به الرسول ، قال : ومن ترك الصلاة والصيام مستحلاً كفر ، ومن تركهما على نية القضاء لم يكفر ، ومن قتل نبياً أو لطمه كفر ، لا من أجل القتل والطم ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض .

وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندي ، وبشر المريسي ، قال : الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً ، والكفر هو الجحود والإنكار ، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر في نفسه ولكنه علامة الكفر .

= المعترلة في ذلك نصارى مهجور الصفاتية والمعتزلة معا . وكان يقول في الإيمان إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً ؛ كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحود والإنكار . وزعم أن السجود لقسم ليس يكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

٦ - الصالحية

أصحاب صالح بن عمر الصالحى ، والصالحى ، ومحمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وغيلان ؛ كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء ، ونحن وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة إلا أنه بدا لنا فى هؤلاء ، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء .

فأما الصالحى فقال : الإيمان هو المعرفة بالله تعالى عَلَى الإطلااق ، وهو أن للعالم صانعا فقط ، والكفر هو الجهل به عَلَى الإطلااق ، قال : وقول القائل : ثالث ثلاثة ، نيس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر ، وزعم أن معرفة الله تعالى هى المحبة والخضوع له . ويصح ذلك مع حجة الرسول ، ويصح فى العقل أن يؤمن بالله ، ولا يؤمن برسوله ، غير أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد قال : «مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِي فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ تَعَالَى» وزعم أن الصلاة ليست بعبادة الله تعالى ، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ؛ وهو خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص .

وأما أبو شمر المرجئ القدرى ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله عز وجل ، والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثل شئ ، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان والمعرفة ، والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل فى الإيمان الأصلى ، وليست كل خصلة من خصال الإيمان إيمانا ولا بعض إيمان ، فإذا اجتمعت كانت كلها إيمانا ، وشرط فى خصال الإيمان معرفة العدل ، يريد به القدر خيره وشره من العبد من غير أن يضاف إلى البارى تعالى منه شئ .

وأما غيلان بن مروان من القدرية المرجئة ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والحجة والخضوع له ، والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله ، والمعرفة الأولى فطرية ضرورية . فالمعرفة على أصله نوعان : فطرية ، وهي علمه بأن للعالم صانعا ، ولفسه خالقا ، وهذه المعرفة لاتسمى إيمانا ، إنما الإيمان هو المعرفة الثانية المكتسبة .

تمتة رجال للمرجئة كما نقل :

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو ابن مرة ، ومحارب بن زياد ، ومقاتل بن سليمان ، وذو ، وعمرو بن ذر ، وحمام بن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديد بن جعفر .
وهؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبار بالكيرة ولم يحكوا بتخليدهم في النار خلافا للخوارج والقدرية .

الفصل السادس

الشيعية

الشيعية هم الذين شابعوا عليا رضى الله عنه على الخصوص . وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا ، وإما خفيا ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو ببقية من عنده . وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحة تناوب باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسول عليهم الصلوة والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله .

يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبار والصغار ، والقول بالتولي والتبري قولاً ، وفعلًا ، وعقداً ، إلا في حال التقية

وَيَخَالَفُهُمْ بَعْضُ الزَّيْدِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَلَهُمْ فِي تَعْدِيَةِ الْإِمَامِ كَلَامٌ وَخِلَافٌ كَثِيرٌ ، وَعِنْدَ كُلِّ تَعْدِيَةٍ وَتَوَقُّفٍ : مَقَالَةٌ ، وَمَذْهَبٌ ، وَخَبِطٌ .

وَهُمْ خَمْسُ فِرَقٍ : كَيْسَانِيَّةٌ ، وَزَيْدِيَّةٌ ، وَإِمَامِيَّةٌ ، وَغَلَاةٌ ، وَإِسْمَاعِيلِيَّةٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ فِي الْأَصُولِ إِلَى الْإِعْتِزَالِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى السَّنَةِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى التَّشْبِيهِ .

١ - الْكَيْسَانِيَّةُ

أَصْحَابُ كَيْسَانَ^(١) ، مَوْلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَقِيلَ تَلْعَلُ لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَعْتَقِدُونَ فِيهِ اعْتِقَادًا فَوْقَ حَدِّهِ وَدَرَجَتِهِ ، مِنْ إِحَاطَتِهِ بِالْعُلُومِ كُلِّهَا ، وَاقْتِبَاسِهِ مِنَ السَّيِّدِينَ الْأَسْرَارِ بِحِمْلَتِهَا مِنْ عِلْمِ التَّأْوِيلِ وَالْبَاطِنِ ، وَعِلْمِ الْآفَاقِ ، وَالْأَنْفُسِ .

وَيَجْمَعُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ ، حَتَّى حَمَلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَرْكَانِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى رِجَالٍ ، فَعَمِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى طَاعَةِ الرَّجُلِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى ضَعْفِ الْعِتْقَادِ بِالْقِيَامَةِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ وَالْحُلُولِ ، وَالرَّجْعَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ . فَمَنْ مَقْتَصِرٌ عَلَى وَاحِدٍ مِمَّا مَعْتَقَدُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَمَنْ مَعْتَقَدٌ حَقِيقَةَ الْإِمَامَةِ إِلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ مَتَحَسَّرَ عَلَيْهِ ، مَتَحَسَّرَ فِيهِ ، وَمَنْ مَدَّعَى حُكْمَ الْإِمَامَةِ وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرَةِ .

وَكُلُّهُمْ حَيَارَى مُتَقَطِّعُونَ ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ وَلَا رَجُلَ لَهُ فَلَا دِينَ لَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَيْرَةِ وَالْخُورِ بَعْدَ الْكُورِ ، رَبِّهِ أَهْدِنَا السَّبِيلَ .

(١) الْمُخْتَارِيَّةُ :

أَصْحَابُ الْمُخْتَارِ^(٢) بَنُ أَبِي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ ، كَانَ خَارِجِيًّا ، ثُمَّ صَارَ زَيْرِيًّا ، ثُمَّ صَارَ شَيْعِيًّا

(١) زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُخْتَارَ كَانَ يُقَالُ لَهُ كَيْسَانَ .

(٢) قَالَ الْبُرْدُ فِي كِتَابِهِ السَّكَامِلِ ص ١٠٠٨ ح ٣ ط مِصْبَاحِي الْحَلَبِيِّ (وَكَانَ الْمُخْتَارُ لَا يُرَوِّفُ لَهُ عَلَى مَذْهَبِ . كَانَ خَارِجِيًّا ، ثُمَّ صَارَ زَيْرِيًّا ، ثُمَّ صَارَ رَافِضِيًّا فِي ظَاهِرِهِ) .

وكيسانيا . قَالَ بِإِمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين على رضى الله عنهما . وقيل لا ، بل بعد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعائه ، ويذكر علوما مزخرفة بترهاته ينوطها به .

ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما تمس على الخلق ذلك ليتمشى أمره ، ويجتمع الناس عليه .

وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين : أحدهما انتسابه إلى محمد بن الحنفية علما ودعوة . والثاني : قيامه بئثار الحسين بن على رضى الله عنهما ، واشتغاله ليلا ونهاراً بقتال الظلة الذين اجتمعوا على قتل الحسين .

فمن مذهب المختار : أنه يجوز البداء على الله تعالى ، والبداء له معان : البداء فى العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ، ولا أظن عاقلا يعتقد هذا الاعتقاد .

= وقال (فإن المختار كان يدعى أنه يلهم ضربا من الشجاعة لأمر تكون . ثم يحال فيوقها ، فيقول للناس : هذا من عند الله عز وجل) .

(فن ذلك قوله ذات يوم لتزلزل من السماء نار دماء ، فلتحرقن دار أسماء . فذكر ذلك لأسماء ابن خارجة فقال : أقد سبج فيه أبو إسحاق ؟ هو والله محرق دارى : فتركه والدار وهرب من السكونة) .

(وقال فى بعض سبجه : أما والذي شرع الأديان ، وجنب الأوثان ، وكره العسبان لأقتلن أزدعمان ، وجل قيس عيلان ، وتيمما أولياء الشيطان ، حاشا النجيب ظليان فكان ظليان النجيب يقول : لم أزل فى صر المختار أنقلب آتانا) .

(وكان من عجائب المختار أنه كتب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر يسأله الخروج إلى الطلب بدم الحسين ابن على رضى الله عنهما فأبى عليه إبراهيم إلا أن يستأذن محمدا بن على بن أبى طالب . فكتب إليه يستأذنه فى ذلك فلم يحمد أن المختار لا يعتقد له . فكتب محمد إلى إبراهيم بن الأشتر : إنه ما يسوءنى أن يأخذ الله بحقنا على ندى من يشاء من خلقه . فخرج معه إبراهيم بن الأشتر فتوجه نحو صيد الله بن زياد ، وخرج يشيعه ماشيا فقال له إبراهيم : اركب يا أبا إسحاق ، فقال : إني أحب أن تغبر قدماى فى نصرة آل محمد صلى الله عليه وسلم . فشيعه فرسخين ودفع إلى قوم من خاصته حماما بيضا ضخاما وقال : إن رأيتم الأمر لنا قدموها ، وإن رأيتم الأمر علينا فأرسلوها . وقال للناس : إن استقمتم فبصر الله ، وإن حصبتم حصبه فإني أجد فى محكم الكتاب ، وفى اليقين والصواب ، أن الله مؤيدكم بملائكة غضاب تأبى فى صور الحام دوين السحاب) .

والبدء في الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم .
والبدء في الأمر ، وهو أن يأمر بشيء ، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك ؛
ومن لم يجوز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة .

وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبدء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال
إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام . فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء
وحدث حادثة ، فإن وافق كونه قوله ، جعله دليلاً على صدق دعواه ، وإن لم يوافق
قال : قد بدا ربكم .

وكان لا يفرق بين النسخ والبدء ، قال : إذا جاز النسخ في الأحكام ، جاز البدء
في الأخبار .

وقد قيل : إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على
الناس أنه من دعائه ورجاله ، وتبرأ من الضلالات التي ابتدعها المختار من التأويلات
الفاسدة ، والمخاريق الموهمة .

فمن مخاريقه : أنه كان عنده كرمى قديم قد غشاه بالديباج ، وزينه بأنواع الزينة
وقال : هذا من ذخائر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وهو عندنا بمنزلة التابوت
لبنى إسرائيل ، وكان إذا حارب خصومه يضعه في براح الصف ويقول : قاتلوا ولكم
الظفر والنصرة ، وهذا الكرمى محله فيكم محل التابوت في بنى إسرائيل ، وفيه السكينة
والبقية ، والملائكة من فوقكم ينزلون مددا لكم ، وحديث الحمامات البيض التي ظهرت
في الهواء ، وقد أخبرهم قبل ذلك بأن الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ،
معروف . والأسجاع التي ألها أبرد تأليف مشهورة .

وإنما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية حسن اعتقاد الناس فيه ، وامتناع
القلوب بحبته ، والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم غزير المعرفة ، وقاد الفكر ،
مصيب الخاطر في العواقب ، قد أخبره أمير المؤمنين على رضى الله عنه عن أحوال الملاحم

وأطلعه على مدارج المعالم ، وقد اختار العزلة ، فأثر الخمول على الشهرة ، وقد قيل إنه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلم الأمانة إلى أهلها ، وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها .

وكان السيد الحميري ، وكثير عزة الشاعر من شيعته . قال كثير فيه :

أَلَا إِنَّ الْأُمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ وَوَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ
عَلَيَّ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ بَيْنِهِ هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبَطُ سَبَطُ إِيْمَانٍ وَرَبِّ وَسَبَطُ غَيْبَتُهُ كَرَبْلَاءُ
وَسَبَطُ لَا يَذُوقُ لَلْوَتَ حَتَّى يَقُودَ الْخَلِيلَ بِقَدُمِهِ اللُّوَاءُ
تَغَيَّبَ لَا يُرَى فِيهِمْ زَمَانًا بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

وكان السيد الحميري أيضا يعترف فيه أنه لم يمت ، وأنه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه ، وعنده عينان نضاختان تجريان بهاء وعسل ، وأنه يعود بعد الغيبة فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا ، وهذا هو أول حكم بالغيبة ، والعودة بعد الغيبة حكم به الشيعة ، وجرى ذلك في بعض الجماعة حتى اعتقدوه دينا ، وركنا من أركان التشيع .

ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة ، وصار كل اختلاف مذهبا .

* * *

(ب) الهاشمية :

أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية ، قالوا بانتقال محمد بن الحنفية إلى رحمة الله ورضوانه ، وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبي هاشم ، قالوا : فإنه أفضى إليه أسرار العلوم ، وأطامه على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس ، وتقدير التنزيل على التأويل ، وتصوير الظاهر على الباطن . قالوا : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا . ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم . والمتنشر في الآفاق من الحكم

والأسرار يجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي استأثر على رضى الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية ، وهو أفنى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقا .

واختافت بعد أبي هاشم شيعته خمس فرق :

١ — فرقة قالت : إن أبا هاشم مات منصرفا من الشام بأرض الشراة ، وأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وانجرت في أولاده الوصية حتى صارت الخلافة إلى بني العباس ، قالوا : ولهم في الخلافة حق لاتصال النسب ، وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه العباس أولى بالوراثة .

٢ — وفرقة قالت : إن الإمامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية .

٣ — وفرقة قالت : لا ، بل إن أبا هاشم أوصى إلى أخيه علي بن محمد ، وعليّ أوصى إلى ابنه الحسن ، فالإمامة عندهم في بني الحنفية لا يخرج إلى غيرهم .

٤ — وفرقة قالت : إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن الكندي ، وإن الإمامة خرجت من أبي هاشم إلى عبد الله ، وتمولت روح أبي هاشم إليه . والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة ، فاطلع بعض القوم على خيائته وكذبه ، فأعرضوا عنه ، وقالوا : بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

وكان من مذهب عبد الله : أن الأرواح تتناسخ من شخص إلى شخص ، وأن الثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، إما أشخاص بنى آدم ، وإما أشخاص الحيوانات قال : وروح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلت فيه ، وادعى الإلهية والنبوة معا ، وأنه يعلم الغيب ، فعبدته شيعته الحق ، وكفروا بالقيامة لاعتقادهم أن التناسخ يكون في الدنيا والثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، وتأول قول الله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا^(١) . كَلَى أَنْ مِنْ وَصَلٍ إِلَى الْإِمَامِ . وعرفه ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعم ، ووصل إلى الكمال والبلاغ . وعنه نشأت : الْخُرْمِيَّةُ ، وَالزُّدْكِيَّةُ بالعراق . وهلك عبد الله بنجراسان ، وافتترقت أصحابه . فمنهم من قال إنه حتى لم يمت ويرجع .

ومنهم من قال بل مات وتحولت روحه إلي إسحاق بن زيد الحارث الأنصاري ، وهم الحارثية الذين يديحون المحرمات ، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه . وبين أصحاب عبد الله بن معاوية ، وبين أصحاب محمد بن علي خلاف شديد في الإمامة . فإن كل واحد منهما يدعى الوصية من أبي هاشم إليه ، ولم يثبت الوصية على قاعدة تعتمد .

(ج) البَيَانِيَّةُ :

أتباع بيان بن سمان التميمي . قالوا بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه . وهو من الغلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين على رضى الله عنه . قال : حل في عليّ جزء إلهي ، وأحمد بحسده : فبه كان يعلم الغيب ، إذ أخبر عن الملاحم وصح الخبر . وبه كان يحارب الكفار وله النصر والظفر . وبه قلع باب خيبر . وعن هذا قال : والله ما قلعت باب حُيَّير بقوة جسدانية ، ولا بحركة غذائية ، ولكن قلعته بقوة رحمانية ملكوتية ، بنور ربها مضيئة . فالقوة للملكوتية في نفسه كالصباح في الشكاة ، والنور الإلهي كالنور في المصباح . قال : وربما يظهر علىّ في بعض الأزمان . وقال في تفسير قوله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ^(٢)) أراد به عليا فهو الذي يأتي في الظلال ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه .

ثم ادعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع التناسخ ، ولذلك استحق أن

يكون إماما وخليفة ، وذلك الجزء هو الذى استحق به آدم عليه السلام سجود الملائكة .

وزعم أن معبوده على صورة إنسان عضوا فعضوا ، وجزءا فجزءا . وقال : يهلك كله إلا وجهه لقوله تعالى : (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)^(١) .

ومع هذا انخرى الفاحش^(٢) كتب إلى محمد بن علي بن الحسين الباقر رضى الله عنهم ودعاه إلى نفسه . وفي كتابه « أسلم تسلم ، ويرتقى من سلم . فإنك لا تدرى حيث يحمل الله النبوة » فأمر الباقر أن يأكل الرسول قرطاسه الذى جاء به ، فأكله ، فات في الحال وكان اسم ذلك الرسول عمر بن أبي عفيف

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سمان ، ودانوا به وبمذهبه ، فقتله خالد بن عبد الله القسرى على ذلك وقيل أحرقه والكوفى المعروف بالمعروف بن سعيد بالنار معا .

(د) الرزامية : أتباع رزام بن رزم . ساقوا الإمامة من على إلى ابنه محمد . ثم إلى ابنه هاشم . ثم منه إلى على بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن علي . وأوصى محمد إلى ابنه : إبراهيم الإمام وهو صاحب أبي مسلم الذى دعا إليه وقال بإمامته .

(١) القصص آية ٨٨ .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » ص ٥ ج ١ (البيانية أصحاب بيان بن سمان التميمي . يقولون إن الله عز وجل على صورة الإنسان ، وأنه يهلك كله إلا وجهه . وادعى بيان أنه يدعو للزهرة فتجيبه . وأنه يفعل ذلك بلاسم الأعظم . فقتله خالد بن عبد الله القسرى . وسحب منهم أن كثيرا منهم يثبت لبيان بن سمان النبوة ، ويذهب كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نصر على إمامة بيان بن سمان ونصبه إماما) .

وفي « فرق الشيعة » للشيخ ص ٣٠ (البيانية : أصحاب بيان التميمي . وقالوا إن أبا هاشم نبأ بيئنا من الله عز وجل ، فبيان نبى . وتأولوا في ذلك قول الله عز وجل - هذا بيان الناس وهدى - آل عمران آية ١٢٨ . وادعى بيان بعد وفاة أبي هاشم النبوة وكتب إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين يدعو إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له : أسلم تسلم وترتقى في سلم ، وتنج وتغنم . فإنك لا تدرى أين يجعل الله النبوة والرسالة . وما على الرسول إلا البلاغ ، وقد أهدر من أنذر) .

وهؤلاء ظهروا بخراسان في أيام أبي مسلم حتى قيل إن أبا مسلم كان على هذا المذهب ، لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبي مسلم ، فقالوا : له حظ في الإمامة وادعوا حلول روح الإله فيه . ولهذا أيدته على بنى أمية حتى قتلهم عن بكرة أبيهم واصلطهم . وقللوا بتناسخ الأرواح .

والمقنع الذى ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجهما كان فى الأول على هذا المذهب وتابعه مبيضة ما وراء النهر . وهؤلاء صنف من الخرامية دانوا بترك الفرائض وقالوا الدين معرفة الإمام فقط . ومنهم من قال : الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء الأمانة . ومن حصل له الأمران فقد وصل إلى الكمال ، وارتفع عنه التكليف . ومن هؤلاء من ساق الإمامة إلى محمد بن على بن عبد الله بن عباس من أبى هاشم محمد بن الحنفية وصية إليه ، لا من طريق آخر .

وكان أبو مسلم صاحب البوالة على مذهب الكيسانية فى الأول . واقتبس من دعائهم العلوم التى اختصوا بها ، وأحس منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم ، فكان يطلب المستقر فيه ، فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد رضى الله عنهما : إني قد أظهرت الكلمة ، ودعوت الناس عن موالاة بنى أمية إلى موالاة أهل البيت ، فإن رغبت فيه ، فلا مزيد عليك .

فكتب إليه الصادق رضى الله عنه : ما أنت من رجالى ، ولا الزمان زمانى . فخاد أبو مسلم إلى أبى العباس عبد الله بن محمد السفاح ، وقلده أمر الخلافة .

٢- الزيدية

أتباع زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم . ساقوا الإمامة فى أولاد فاطمة رضى الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة فى غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخرى خرج بالإمامة ، أن يكون إماما واجب الطاعة : سواء كان

من أولاد الحسن ، أو من أولاد الحسين رضى الله عنهما . وعن هذا جواز قوم منهم لإمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا في أيام المنصور وقتلا على ذلك . وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال ، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة .

وزيد بن على ، لما كان مذهبه هذا المذهب ، أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلّى بالعلم ، فتملذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأتبع رأس المعتزلة ورئيسهم ، مع اعتقاد واصل أن جده على بن أبي طالب رضى الله عنه في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان على يقين من الصواب . وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه . فابتس منه الاعتزال ، وصارت أصحابه كلهم معتزلة . وكان من مذهبه جواز إمامة للفضول مع قيام الأفضل . فقال : كان على بن أبي طالب رضى الله عنه أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها ، من تسكين نائرة الفتنة ، وتطبيب قلوب العامة . فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين على عن دماء المشركين من قرش وغيرهم لم يخف بعد ، والضنائن في صدور القوم من طلب النار كما هي . فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الاقياد . فكانت المصلحة أن يكون القلām بهذا الشأن من عرفوه باللين ، والتؤدة ، والتقدم بالنس ، والسبق في الإسلام ، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا : لقد وليت علينا فظاً غليظاً . فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب لشدة وصلابته ، وغلظه في الدين ، وفظاظته على الأعداء حتى سكنهم أبو بكر بقوله : « لو سألتني ربي لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم » وكذلك يجوز أن يكون الفضول إماما والأفضل قائم فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا . ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه ، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه ، فسميت رافضة .

وجرت بينه وبين أخيه الباقر محمد بن علي مناظرات لامن هذا الوجه ، بل من حيث كان يتلذذ لو اصل بن عطاء ، ويقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده في قتال الناكثين ، والقاسطين ، والمرقين . ومن حيث يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت . ومن حيث أنه كان يشترط الخروج شرطا في كون الإمام إماما ، حتى قال له يوما : على مقتضى مذهبك واللبك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

ولما قتل زيد بن علي وصاب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد ، ومضى إلى خراسان ، واجتمعت عليه جماعة كثيرة . وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فجزى عليه الأمر كما أخبر .

وقد فوض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين ، وخرجا بالمدينة ، ومضى إبراهيم إلى البصرة ، واجتمع الناس عليهما ، وقتلا أيضا . وأخبرهم الصادق بجميع ماتم عليهم ، وعرفهم أن آباءه رضي الله عنهم أخبروه بذلك كله ، وأن بني أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها وهم يستشعرون بغض أهل البيت ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله تعالى بزوال ملكهم . وكان يشير إلى أبي العباس ، وإلى أبي جعفر ابني محمد بن علي بن عبد الله بن العباس . وقال : إنا لانخوض في الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده ، وأشار إلى المنصور .

فزيد بن علي قتل بكناسة الكوفة ، قتله هشام بن عبد الملك . ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ، قتله أميرها . ومحمد الإمام قتل بالمدينة ، قتله عيسى بن ماهان . وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة ، أمر بقتلهما المنصور .

ولم ينظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاخفى واعتزل الأمر ، وصار إلى بلاد الديلم والجبل ولم يتحلوا بدين الإسلام بعد . فلذا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي ، فدأوا بذلك ونشأوا

عليه وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلي أمرهم . وخالفوا بنى أعمامهم من الموسوية في مسائل الأصول . ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضل ، وطعنوا في الصحابة طعن الإمامية . وهم أصناف ثلاثة : جاوردية ، وسليمانية ، وبترية . والصالحية منهم والبترية على مذهب واحد .

(١) الجارودية :

أصحاب أبي الجارود^(١) زياد بن أبي زياد . زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص

(١) في « فرق الشيعة » للشيخ ص ٤٨ (و فرقة قالت إن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين . فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب ، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا إلى نفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب ، واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم ، فمن تخلف عنه في قيامه ودعاه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر . ومن ادعى منهم الإمامة رد قواعد في بيته مرضى عليه ستره فهو كافر مشرك ، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته . وهم الذين سموا المرجوية . وأصحاب أبي خالده الواسطي واسمه زيد ، وأصحاب فضيل بن الزبير الرمان ، وزيد بن المنذر وهو الذي يسمى أبا الجارود ولقبه سرحوبا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، وذكر أن سرحوبا شيطان أمي يسكن البحر . وكان أبو الجارود أمي البصر ، أمي القلب . فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليا أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله ، فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين عند خروجه بالكوفة فقالوا بإمامته ، فسموا كلهم في الجملة الزيدية ، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في القرآن والسنة والشرائع والفرائض والأحكام) .

(وذلك أن المرجوية قالت : الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وآله . والحرام حرامهم . والأحكام أحكامهم . وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله كله كامل عند صغيرهم وكبيرهم . والصغير منهم والكبير في العلم سواء ؛ لا يفضل الكبير الصغير ، من كان منهم في الخرق والمهد إلى أكبرهم سنا) .

(وقال بعضهم : من ادعى أن من كان منهم في المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر بالله مشرك . وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد منهم ولا من غيرهم . العلم ثبت في صدورهم كما ثبت الزرع المطر . فانه عز وجل قد علمهم بطلقه كيف شاء . وإنما قالوا بهذه المقالة كراهة أن يلزموا الإمامة بعضهم دون بعض فينتقص قولهم إن الإمامة صارت فيهم جميعا فهم فيها شرع سواء . وهم مع ذلك لا يروون من أحد منهم علما ينتفعون به إلا ما يروون عن أبي جعفر محمد بن علي ، وأبي عبد الله جعفر ابن محمد . وأحاديث قليلة من زيد بن علي وأشياء يسيرة عن عبد الله بن الحسن الحضي . ليس مما قالوا وأدعوه في أيديهم شيء أكثر من دعوى كاذبة ، لأنهم وصفوهم بأنهم يعلمون كل شيء محتاج إليه الأمة من أمر دينهم ودنياهم ومتانها ومضارها بغير تعليل) .

على علي رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده . والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك . وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد بن علي ، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد .

واختلفت الجارودية في التوقف والسوق

افساق بعضهم الإمامة من علي إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ، ثم إلى علي بن الحسين زين العابدين ، ثم إلى ابنه زيد بن علي ، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وقالوا بإمامته .

وكان أبو حنيفة رحمه الله صلى بيعته ، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور ، فحبسه حبس الأبد حتى مات في الحبس . وقيل إنه إنما بايع محمد بن عبد الله الإمام في أيام المنصور . ولما قتل محمد بالمدينة بقي الإمام أبو حنيفة صلى تلك البيعة ، يعتقد موالاة أهل البيت ، فرفع حاله إلى المنصور ، فتم عليه ماتم .

— وفي « الفرق بين الفرق » ص ٢٥ (قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكباثر من الأمة يكونون مغلدين في النار . فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المسلمين من رحمة الله تعالى — ولا يئأس من زوج الله إلا للقوم للكافرون —) .

(إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها زيدية لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته . وإمامة ابنه يحيى بن زيد بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنا ننصرك على أعدائك بعد أن نخبرنا رأيك في أبي بكر وعمر الذين ظلمنا جديك علي بن أبي طالب . فقال زيد : إني لأقول فيما إلا خيرا ، وما سمعت أبي يقول فيما إلا خيرا . وإنما خرجت علي بن أبي أمية الذين قاتلوا جدي الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ورموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : رقتون . ومن يومئذ سموا رافضة) .

(وقتل زيد ثم فُش من قبره وصلب ثم أحرق بعد ذلك . وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان وخرج يناحية الجوزجان على نصر بن سيار والي خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحيى بن زيد ، ومشجده بجوزجان معروف) .

وكان مقتل زيد بن علي بالكوفة سنة ١٢١ ، ومقتل ابنه يحيى بجوزجان سنة ١٢٦ هـ .

والذين قالوا بإمامة محمد بن عبد الله الإمام اختلفوا . فمنهم من قال إنه لم يقتل وهو بعد حي ، وسيخرج فيملاً الأرض عدلاً . ومنهم من أقر بموته ، وساق الإمامة إلى محمد ابن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي صاحب الطالقان . وقد أسر في أيام المعتصم وحمل إليه فحبسه في داره حتى مات . ومنهم من قال بإمامة يحيى بن عمر صاحب الكوفة ، فخرج ودعا الناس واجتمع عليه خلق كثير ، وقتل في أيام المستعين ، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، حتى قال فيه بعض العلوية :

قَتَلْتَ أَعَزَّ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَجِئْتُكَ أَسْتَلِينَكَ فِي الْكَلَامِ
وَعَزَّ عَلَيَّ أَنْ أَلْفَاكَ إِلَّا وَفِيَا بَيْنَنَا حَسَدُ الْجَبَامِ

وهو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي .

• • •

وأما أبو الجارود^(١) فكان يسمى سرحوب ، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر . وسرحوب : شيطان أعشى يسكن البحر ، قاله الباقر تفسيراً .

ومن أصحاب أبي الجارود : فضل الرسان ، وأبو خالد الواسطي . وهم يختلفون في الأحكام والسير . فبعضهم يزعم أن علم ولد الحسن والحسين رضى الله عنهما كعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرة وضرورة . وبعضهم يزعم أن العلم مشترك فيهم وفي غيرهم . وجائز أن يؤخذ عنهم ، وعن غيرهم من العامة .
(ب) السُّلَيْمَانِيَّة :

أصحاب سليمان بن جرير . وكان يقول إن الإمامة شورى فيما بين الخلق . ويصح أن تعتقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح في المفضول ، مع وجود الأفضل . وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضى الله عنهما حقاً باختيار الأمة حقاً اجتهدا . وربما كان يقول : إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي رضى الله عنه خطأ لا يبلغ درجة

الفسق . وذلك الخطأ خطأ اجتهدى . غير أنه طعن في عثمان رضى الله عنه للأحداث التي أحدثها ، وأكفره بذلك ، وأكفر عائشة والزبير وطاعة رضى الله عنهم بإقدامهم على قتال على رضى الله عنه ، ثم إنه طعن في الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقالاتين لشيعتهم ، لا يظهر أحد قط عليهم .

إحداهما : القول بالبداء ، فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور . ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه . قالوا : بدا الله تعالى في ذلك .

والثانية : التقية . فكل ما أرادوا تكلموا به . فإذا قيل لهم في ذلك إنه ليس بحق ، وظاهر لهم البطالان قالوا : إنما قلناه تقية ، وفعلناه تقية .

وتابعه على القول بجواز إمامة المفضل مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة منهم : جعفر ابن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث . قالوا : الإمامة من مصالح الدين ، ليس يحتاج إليها لمعرفة الله تعالى وتوحيده . فإن ذلك حاصل بالعقل ، لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود ، والقضاء بين المتحاكين وولاية التامى والأيامى ، وحفظ البيضة ، وإعلاء الكلمة ، ونصب القتال مع أعداء الدين ، وحتى يكون للمسلمين جماعة ، ولا يكون الأمر فوضى بين العامة . فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم عهداً ، وأسدهم رأياً وحكمة ، إذ الحاجة تنسد بقيام المفضل مع وجود الفاضل والأفضل .

ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ، ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجع في الأحكام ، ويستفتى منه في الحلال والحرام . ويجب أن يكون في الجملة ذا رأى متين ، وبصر في الحوادث نافذ .

(ج) الصالحية والبترية :

الصالحية أصحاب الحسن^(١) بن صالح بن حى . والبترية : أصحاب كثير^(٢) النوى الأبتري ، وهما متفقان فى المذهب وقولهم فى الإمامة كقول السليمانية ، إلا أنهم توقعوا فى أمر عثمان : أهو مؤمن أم كافر ؟ قالوا : إذا سمعنا الأخبار الواردة فى حقه ، وكونه من العشرة للبشرين بالجنة ، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة . وإذا رأينا الأحداث التى أحدثها من استهتاره بترية بنى أمية وبنى مروان ، واستبداده بأموالهم لم توافق سيرة الصحابة ، قلنا يجب أن نحكم بكفره . فتحيرنا فى أمره وتوقفتنا فى حاله ، وولكلناه إلى أحكم الحاكمين .

وأما على فهو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر لهم راضيا ، وفوض الأمر إليهم طائعا وترك حقه رابعا ، فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ، لا يعلى لنا غير ذلك .

ولو لم يرض على بذلك لكان أبو بكر هالكا . وهم الذين جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضيا بذلك .

وقالوا : من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان عالما ، زاهدا شجاعا ، فهو الإمام . وشرط بعضهم صباحة الوجه . ولهم خبط عظيم فى إمامين . وجدت فيهما هذه الشرائط ، وشهرا سيفيهما ، ينظر إلى الأفضل والأزهد ، وإن تساويا ينظر إلى الأمتن رأيا والأحرز أمرا ، وإن تساويا تقابلا فينقلب الأمر عليهم كلا ويعود الطلب جلتا ، والإمام مأموما ، والأمير مأمورا . ولو كانا فى قطرين : انفرد كل واحد منهما

(١) عوكوف ، أحد الأعلام ، أخرج له مسلم والبخارى فى الأدب . توفى سنة ١٦٩ والجمهور على توثيقه ، وإليه تنسب الصالحية من الزيدية وهى أقرب فرق الشيعة إلى السنة .

(٢) توفى فى حدود سنة ١٦٩ .

بقطره ويكون واجب الطاعة في قومه . ولو أفق أحدهما بخلاف مايقضى الآخر كان كل واحد منهما مصيبا ، وإن أفق باستحلال دم الإمام الآخر .

وأكثرهم في زماننا مقلدون لا يرجعون إلى رأى واجتهاد . أما في الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القذِّه بالقذِّه^(١) . ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت . وأما في التروع فهم على مذهب أبي حنيفة إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى رحمه الله والشيعة رجال الزيدية :

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدى ، لعنه جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ،
والحسن بن صالح بن حى ، ومقاتل بن سليمان ، والداعى ناصر الحق الحسن بن على بن
الحسن بن زيد بن عمر بن الحسين بن على ، والداعى الآخر صاحب طبرستان : الحسن
ابن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على ، ومحمد بن نصر .

٣ الإمامية

هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى عليه الصلاة والسلام ، نصا ظاهرا ، وتعيينا
صادقا ، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين . قالوا : وما كان في الدين والإسلام
أمر أهم من تعيين الإمام ، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة ، فإنه
إتاما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى
كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافقه في ذلك غيره ، بل يجب
أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه . وقد
عين عليا رضى الله عنه في مواضع تعريضا ، وفي مواضع تصریحا .

أما تعريضاته فمثل أن بعث أبا بكر ليقرأ سورة براءة على الناس في المشهد ، وبعث بعده عليا ليكون هو القارئ عليهم ، والمبلغ عنه إليهم ، وقال : نزل على جبريل عليه السلام فقال يبئنه رجل منك ، أو قال من قومك ، وهو يدل على تقديمه عليا عليه ومثل أن كان يؤمر على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة في البعوث ، وقد أمر عليهما عمرو بن العاص في بعث ، وأسامة بن زيد في بعث وما أمر على على أحدنا قط .

وأما نصريحاته فمثل ماجرى في نأنة الإسلام^(١) حين قال : من الذي يبأيني على ماله ؟ فبأيته جماعة . ثم قال : من الذي يبأيني على روحه وهو وصي ووولي هذا الأمر من بعدي ؟ فلم يبأيعه أحد حتى مد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يده إليه فبأيعه على روحه ووفاي بذلك ، حتى كانت قريش تعير أبا طالب أنه أمر عليك ابنك . ومثل ماجرى في كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته^(٢)) فلما وصل غدير خم أمر بالدوحات فقمين^(٣) ، ونادوا : الصلاة جامعة ، ثم قال عليه الصلاة والسلام وهو على الرحال : « من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، وأدير الحق معه حيث دار ، ألا هل بلغت ؟ ثلاثا » فادعت الإمامية أن هذا نص صريح

فإننا ننظر من كان النبي صلى الله عليه وسلم مولى له ؟ وبأي معنى ؟ فنطر ذلك في حق على رضي الله عنه وقد فهمت الصحابة من التولية ما فهمناه ، حتى قال عمر حين استقبل عليا : طوبى لك يا على ! أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة

قالوا : وقول النبي عليه الصلاة والسلام : « أفضأكم علي » نص في الإمامة ، فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أفضى القضاة في كل حادثة ، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة ، وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر

(١) نأنة الإسلام : بدء الإسلام حين كان ضعيفا .

(٢) المائدة : آية ٦٦ . (٣) فمن : أنزل .

مِنْكُمْ^(١) قالوا : فأولوا الأمر ، من إليه القضاء والحكم . حتى وفي مسألة الخلافة لما تخاصمت المهاجرون والأنصار ، كان القاضي في ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال : « أفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبي » ، وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ » وكذلك حكم لعلي بأخص وصف له ، وهو قوله « أقضاكم علي » والقضاء يستدعى كل علم ، وليس كل علم يستدعى القضاء .

ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة في كبار الصحابة طعنا وتكفيرا ، وأقله ظلمًا وعدوانًا ، وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جلتهم . قال الله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ^(٢)) وكانوا إذ ذاك ألقًا وأربمانية . وقال الله ثناء على المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم : (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ^(٣)) وقال : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ^(٤)) وقال تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ^(٥)) وفي ذلك دليل على عظمة قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم . فليت شعري : كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ! وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « عَشْرَةٌ مَنْ أَصْحَابِي فِي الْجَنَّةِ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ » إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في حق كل واحد

(٢) الفتح آية ١٨ .

(١) النساء : آية ٥٨ .

(٥) النور آية ٥٤ .

(٤٠٣) التوبة آية ٩٩ ، ١١٨ .

منهم على الانفراد . وإِن نقلت هئات من بعضهم . فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة

ثم إن الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد : الحسن والحسين ، وعلى بن الحسين رضى الله عنهم على رأى واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم إن نبيّاً وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة . وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . ويختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده ، إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة : محمد ، وإسحاق ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل ، وعلى ، ومن ادعى منهم النص والتعيين : محمد ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل . ثم منهم من مات ولم يعقب . ومنهم من مات وأعقب . ومنهم من قال بالتوقف ، والانتظار ، والرجعة . ومنهم من قال بالسوق والتعدي كما سيأتى ذكر اختلافاتهم عند ذكر طائفة طائفة .

وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول ، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم ، وتمادى الزمان : اختلفت كل فرقة منهم طريقة . فصارت الإمامية بعضها معتزلة : إما وعيدية ، وإما تفضيلية . وبعضها إخبارية : إما مشبهة وإما سلفية . ومن ضل الطريق وتاه لم يبال الله به في أىّ واد هلك .

١ — الباقريّة ، والجعفرية الواقعة :

أتباع : محمد^(١) بن الباقر بن على زين العابدين ، وابنه جعفر الصادق^(٢) . قالوا بإمامتهما وإمامة والدهما زين العابدين . إلا أن منهم من توقف على واحد منهما ، وماسق الإمامة إلى أولادهما . ومنهم من ساق . وإنما ميزنا هذه فرقة دون الأصناف للشيعة التي نذكرها ، لأن من الشيعة من توقف على الباقر وقال برجسته ، كما توقف القائلون بإمامة

(١) توفي الباقر سنة ١١٤ هـ .

(٢) توفي جعفر الصادق سنة ١٤٨ هـ .

أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، وهو ذو علم غزير في الدين ، وأدب كامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات .

وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم . ثم دخل العراق وأقام بها مدة . ما تعرض للإمامة قط ، ولا نازع أحدا في الخلافة قط . ومن غرق في بحر المعرفة لم يطعم في شط ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط . وقيل : من أنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهى الوسواس .

وهو من جانب الأب ينسب إلى شجرة النبوة ، ومن جانب الأم ينسب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه . وقد تبرأ عما كان ينسب إليه بعض الغلاة ، وبرئ منهم ولعنهم . وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحقائهم من القول بالغيبة والرجعة ، والبداء ، والتناسخ ، والحلول والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهباً ، وأراد أن يروجه على أصحابه فتسبه إليه وربطه به ، والسيد برىء من ذلك ومن الاعتزال ، والقدر أيضاً .

هذا قوله في الإرادة « إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً . فما أرادنا بنا طواه عنا ، وما أرادنا أظهره لنا . فما بالناس نشتغل بما أرادنا بنا عما أرادنا منا ؟ » .

وهذا قوله في القدر : هو أمر بين أمرين : لاجبر ولا تفويض . وكان يقول في الدعاء : اللهم لك الحمد إن أعطتك ، ولك الحجة إن عصيتك . لاصنع لى ولا لغيرى في إحسان ، ولا حجة لى ولا لغيرى في إساءة .

فذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم ، لا على أنهم من تفاصيل أشيائه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ، ليعلم ذلك .

(ب) التَّائُوسِيَّة :

أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل نسبوا إلى قرية ناووسا . قالت إن الصادق حى بعد ، ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره . وهو القائم المهدي . ورووا عنه

أنه قال : لو رأيتم رأسي يُدْهَدُه^(١) عليكم من الجبل فلا تصدقوا ، فإنني صاحبكم صاحب السيف .

وحكى أبو حامد الزوزنى أن الناوسية زعمت أن عليا باقى وسنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملاً الأرض عدلاً .
(ج) الأَفْطَحِيَّةُ :

قالوا : بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح ، وهو آخر إسماعيل من أبيه وأمه ، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي ، وكان أسنَّ أولاد الصادق .
زعموا أنه قال : الإمامة في أكبر أولاد الإمام . وقال : الإمام من يجلس مجلسى .
وهو الذى جلس مجلسه ، والإمام لا يفسله ولا يصلى عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام . وهو الذى تولى ذلك كله . ودفع الصادق وديعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذها إماماً . وما طلبها منه أحد إلا عبد الله ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً ومات ولم يعقب ولداً ذكراً .

(د) الشُّمَيْطِيَّةُ :

أتباع يحيى بن أبى شميطة . قالوا إن جعفراً قال : إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم ، وقد قال له والده رضوان الله عليهما : إن ولدك ولد فسميته باسمي فهو الإمام ، فالإمام بعده ابنه محمد .

(هـ) الإسماعيلية الواقعة :

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم اختلفوا في موته في حال حياة أبيه . فمنهم من قال لم يمت ، إلا أنه أظهر موته تقيية من خلفاء بنى العباس ، وأنه عقد محضراً وأشهد غليه عامل المنصور بالمدينة .

ومنهم من قال موته صحيح ، والنص لا يرجع قهقري ، والفائدة في النص بقاء الإمامة في أولاد النصوص عليه دون غيرهم . فالإمام بعد إسماعيل : محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء يقال لهم المباركية . ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجمته بعد غيبته .

ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم ، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم ، وهم الباطنية . وسندكر مذاهبهم على الانفراد . وإتاما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن جعفر ، أو محمد بن إسماعيل . والإسماعيلية المشهورة في الفرق منهم هم الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة .

(و) الموسوية ، والمُفضَّليَّة :

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى ^(١) بن جعفر نصا عليه بالاسم ، حيث قال الصادق . رضى الله عنه : سابعكم قائمكم ، وقيل صاحبكم قائمكم ، ألا وهو تيسى صاحب التوراة . ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق ، فمن ميت في حال حياة أبيه ولم يعقب ، ومن مختلف في موته ، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة ، ومن ميت غير معقب ، وكان موسى هو الذى تولى الأمر وقام به بعد موت أبيه ، رجعوا إليه واجتمعوا عليه مثل الفضل بن عمر ، وزرارة بن أعين ، وعمار الساباطي .

وروت الموسوية عن الصادق رضى الله عنه أنه قال لبعض أصحابه : عدّ الأيام فعدها من الأحد حتى بلغ السبت ، فقال له : كم عدت ؟ فقال : سبعة ، فقال : جعفر سبت السبت ، وشمس الدهور ، ونور الشهور . من لا يلهو ولا يلعب ، وهو سابعكم قائمكم هذا ، وأشار إلى ولده موسى الكاظم . وقال فيه أيضاً : إنه شبيه بعيسى عليه السلام . ثم إن موسى لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند عيسى

(١) هو موسى الكاظم المتوفى سنة ١٧٣ هـ .

ابن جعفر ، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندی بن ساهك . وقيل إن يحيى بن خالد ابن برمك سمّاه في رطب قتلته وهو في الحبس ، ثم أخرج ودفن في مقابر قریش ببغداد واختلفت الشيعة بعده .

فمنهم من توقف في موته وقال : لاندري أمات أم لم يمت ! ويقال لهم المعطورة ، سماهم بذلك علي بن إسماعيل ، قال : ما أتم إلا كلاب مطورة ، ومنهم من قطع بتوته ويقال لهم القطعية ، ومنهم من توقف عليه ، وقال إنه لم يمت ، وسيخرج بعد القتيبة ، ويقال لهم الواقفة .

(ز) الاثنا عشرية :

إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم^(١) بن جعفر الصادق وسماوا قطعية ، ساقوا الإمامة بعده في أولاده ، فقالوا : الإمام بعد موسى الكاظم : ولده علي الرضا ، ومشهده بطوس ، ثم بعده : محمد التقي الجواد أيضاً ، وهو في مقابر قریش ببغداد ، ثم بعده : علي ابن محمد النقي ، ومشهده بقم ، وبعده : الحسن العسكري الزكي ، وبعده : ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بشر من رآئى ، وهو الثاني عشر ، هذا هو طريق الاثنا عشرية في زماننا .

إلا أن الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الاثنا عشر ، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوانهم وبنى أعمالهم وجب ذكرها لتلايشذ عنا مذهب لم تذكره ومقالة لم نوردها .

فاعلم أن من الشيعة من قال بإمامة : أحمد بن موسى بن جعفر دون أخيه علي الرضا ، ومن قال بعلي : شك أولاً في محمد بن علي ، إذ مات أبوه وهو صغير غير مستحق للإمامة : لا علم عنده بمنابها ، وثبت قوم على إمامته واختلفوا بعد موته أيضاً ، فقال قوم بإمامة

(١) توفي سنة ١٧٣ هـ وله مشهه معروف ببغداد .

موسى بن محمد ، وقال قوم آخرون بإمامة علي بن محمد ، ويقولون هو العسكري ، واختلفوا بعد موته أيضا ؛ فقال قوم بإمامة جعفر بن علي ، وقال قوم بإمامة محمد بن علي ، وقال قوم بإمامة الحسن بن علي ، وكان لهم رئيس يقال له علي بن فلان الطاحن ، وكان من أهل الكلام ، قوى أسباب جعفر بن علي ، وأمال الناس إليه ، ولما كان فارس بن حاتم ابن ماهويه ؛ وذلك أن عليا قد مات ، وخلف الحسن العسكري ، قالوا : امتحننا الحسن فلم نجد عنده علماء ، ولقبوا من قال بإمامة الحسن الحارثية ، وقولوا أمر جعفر بعد موت الحسن واحتجوا بأن الحسن مات بلا خلف فبطلت إمامته ، ولأنه لم يعقب ، والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب ، وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دعاوى ادعاهها عليه أنه فعل ذلك من أجل في جواربه وغيرهم ، وانكشف أمره عند السلطان والرية وخواص الناس وعوامهم ، وتشتت كلمة من قال بإمامة الحسن وتفرقوا أصنافا كثيرة ، فثبتت هذه الفرقة على إمامة جعفر ، ورجع إليهم كثير ممن قال بإمامة الحسن ، منهم : الحسن بن علي ابن فضال ، وهو من أجل أصحابهم وقتهائهم ، كثير الفقه والحديث ، ثم قالوا بعد جعفر بعلي بن جعفر وفاطمة بنت علي أخت جعفر ، وقال قوم بإمامة علي بن جعفر دون فاطمة السيدة ثم اختلفوا بعد موت علي وفاطمة اختلافا كثيرا ، وغلا بعضهم في الإمامة غلوا كأبي الخطاب الأسدي .

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة وليست لهم ألقاب مشهورة ، ولكننا نذكر أقاويلهم .

الفرقة الأولى : قالت إن الحسن لم يموت ، وهو القائم ، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهرا ، لأن الأرض لا تخلو من إمام ؛ وقد ثبت عندنا أن القائم له غيبتان ، وهذه إحدى الغيبتين ، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى .

الثانية : قالت إن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم ، لأن رأينا أن معنى القائم هو القيام بعد الموت ، فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه ، ولا ولده ، فيجب أن يحيا بعد الموت .

الثالثة : قالت إن الحسن قد مات ، وأوصى إلى جعفر أخيه ، ورجعت الإمامة إلى جعفر .

الرابعة قالت إن الحسن قد مات ، والإمام جعفر ، وإنا كنا مخطئين في الائتمام به ؛ إذ لم يكن إماما ، فلما مات ولا عقب له تبين أن جعفر كان محقا في دعواه ، والحسن مبطلا .

الخامسة : قالت إن الحسن قد مات ، وكنا مخطئين في القول به ، وإن الإمام كان محمد بن علي أخا الحسن وجعفر ؛ ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به ؛ وعلمنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يستتر ، عرفنا أنهما لم يكونا إمامين ، فرجعنا إلى محمد ، ووجدنا له عقبا ، وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه .

السادسة : قالت إن الحسن كان له ابن ، وليس الأمر على ما ذكروا أنه مات ولم يعقب ، بل ولده ولد قبل وفاة أبيه بسنتين فاستتر خوفا من جعفر وغيره من الأعداء ، واسمه محمد وهو الإمام ، القائم ، الحجة ، المنتظر .

السابعة : قالت إن له ابنا ، ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر ، وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل ، لأن ذلك لو كان لم يخف ، ولا يجوز مكابرة العيان .

الثامنة : قالت صحت وفاة الحسن ، وصح أن لا ولده ، وبطل ما ادعى من الخيل في سرية له ، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود ، وهو جائز في المعقولات أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم ، وهي فترة وزمان لا إمام فيه ، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

التاسعة : قالت إن الحسن قد مات ، وصح موته ، وقد اختلف الناس هذه الاختلافات ولا ندري كيف هو ؟ ولا نشك أنه قد ولد له ابن ، ولا ندري قبل موته أو بعد موته ؟ إلا أن نعم يقينا أن الأرض لا تخلو من حجة ، وهو الخلف الغائب ، فنحن نتولاه ونتمسك به باسمه حتى يظهر بصورته .

العاشرة : قالت نعلم أن الحسن قد مات ، ولا بد للناس من إمام ، فلا تخلو الأرض من حجة ، ولا ندرى : من ولده ؟ أم من ولد غيره ؟ *

الحادية عشرة : فرقة توقفت في هذا التخاطب وقالت : لاندري على القطع حقيقة الحال ، لكننا نقطع في الرضا ونقول بإمامته ، وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه ، فنحن من الواقعة في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ، ويظهر بصورته ، فلا يشك في إمامته من أبصره ، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينة ، بل معجزته اتباع الناس بأسرهم إياه من غير منازعة ولا مدافعة .

فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحدا ، ثم قطعوا على الكل بأسرهم .

ومن العجب أنهم قالوا : الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا وخمسين سنة ، وصاحبنا قال : إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم ، ولسنا ندرى كيف تنقضى مائتان . ونيف وخمسون سنة في أربعين سنة ؟ وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة كيف تتصور ؟ قالوا : أليس الخضر وإلياس عليهما السلام يعيشان في الدنيا من آلاف سنين ، لا يحتاجان إلى طعام وشراب ؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من آل البيت ؟ قيل لهم : ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة ؟ ثم الخضر عليه السلام ليس مكلفا بضمان جماعة ، والإمام عندكم ضامن ، مكلف بالهداية والعدل ، والجماعة مكلفون بالاعتداء به والاستئذان بسنته ، ومن لا يرى كيف يقتدى به ؟

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول ، وبالمشبهة في الصفات ، متحيرين تأهين .

وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير ، وكذلك بين التفضيلية والوعيدية قتال وتضليل ، أعاذنا الله من الحيرة .

ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذي يبت.

لا يستحيون فيدعون فيه أحكام الإلهية، ويتأولون قوله تعالى عليه (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .

قالوا : هو الإمام المنتظر الذي يردّ إليه علم الساعة ، ويدعون فيه أنه لا يغيب عنا ، وسيخبرنا بأحوالنا ، حين يحاسب الخلق ، إلى تحركات باردة ، وكلمات عن العقول شاردة :

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَالَمِ
قَلَمٌ أَرَى إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَاثِرِي عَلَى ذِقْنِي أَوْ قَارِبًا سِنَّ نَادِمِ
أَسْمَى الْأُئِمَّةِ الْاثْنَى عَشَرَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ :

المرتضى ، والمجتبى ، والشهيد ، والسَّجَّاد ، والباقر ، والصَّادق ، والكاظم ، والرضى
بوالقنى ، والنقى ، والزكى ، والحجة القائم المنتظر .

٤ — الغالية

هؤلاء هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية ، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية ، فربما شبهوا واحدا من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق ، وهم على طرفي الغلو والتقصير ، ولما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ، ومذاهب اليهود والنصارى ، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق ، والنصارى شبهت الخلق بالخالق فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة ، حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق بعض الأئمة . وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة ، ولما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول ، وأبعد من التشبيه والحلول .

وبدع الغلاة محصورة في أربع : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ ، ولهم

ألقاب ، وبكل بلد لقب ، فيقال لهم بأصبهان : أَلْخُرْمِيَّة ، وَالْكُوْذِيَّة ، وبالري :
الْمَزْدَكِيَّة والسَنبَاذِيَّة ، وبأذربيجان الدَّقُولِيَّة ، وبموضع الحمرة ، وبما وراء النهر : المبيضة .
وهم أحد عشر صنفا :

(١) السَّبَائِيَّة :

أصحاب عبد الله بن سبيح الذي قال لعلي كرم الله وجهه : أنت ، أنت ، أنت ، يعني أنت الإله ،
ففناه إلى المدائن ، زعموا أنه كان يهوديا فأسلم ، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون
ومسي موسى عليهما السلام مثل ما قال في علي رضي الله عنه ، وهو أول من أظهر القول
بالنص بإمامة علي رضي الله عنه ومنه انشعبت أصناف الفلاة .

زعم أن عليا حي لم يمت ، ففيه الجزء الإلهي ، ولا يجوز أن يستولى عليه ، وهو الذي
يجيء في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه ، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك
فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا .

وإنما أظهر ابن سبيح هذه المقالة بعد انتقال علي رضي الله عنه واجتمعت عليه جماعة ،
وهم أول فرقة قالت بالتوقف ، والغيبية ، والرجعة ، وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة
بعد علي رضي الله عنه ، قال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف
مراده ، هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد
في الحزم ورفعت القصة إليه : ماذا أقول في يد الله فقأت عينا في حرم الله ؟ فأطلق عمر
اسم الإلهية عليه لما عرف منه ذلك .

(ب) الكاملية :

أصحاب أبي كامل ، أكفر جميع الصحابة بتركها بيعة علي رضي الله عنه ، وطعن
في علي أيضا بتركه طالب حقه ، ولم يعذره في القعود ، قال : وكان عليه أن يخرج ويظهر
الحق ، على أنه غلا في حقه وكان يقول : الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص ،

وذلك النور في شخص يكون نبوة ، وفي شخص يكون إمامة ، وربما تتناسخ الإمامة . فتصير نبوة ، وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت .

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول ، ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل ملة تلقوها من الجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة والصائبة ، ومذهبهم أن الله تعالى قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر في كل شخص من أشخاص البشر ، وذلك بمعنى الحلول .

وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل ، أما الحلول بجزء ، فهو كإشراق الشمس في كوة ، أو كإشراقها على البلور .

أما الحلول بكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو شيطان بجيوان .

ومراتب التناسخ أربع : التسخ ، والمسخ ، والفسخ ، والرسخ ، وسيأتى شرح ذلك عند ذكر فرقهم من الجوس على التفصيل ، وأعلى المراتب مرتبة للملكية أو النبوة ، وأسفل المراتب الشيطانية أو الجنية .

وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظاهرا من غير تفصيل مذهبهم .

(ح) القلبانية :

أصحاب العلاء بن ذراع البوسى ، وقال قوم : هو الأسدى ، وكان يفضل عليا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث محمدا ؛ يعنى عليا ، وسماه إلها ، وكان يقول بدم محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي ، فدعا إلى نفسه ، ويسمون هذه الفرقة الذميمة .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويقدمون عليا في أحكام الإلهية ، ويسمونهم العينية .. ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويفضلون محمدا في الإلهية ويسمونهم الميمية . ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء : محمد ، وعلي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، وقالوا خستهم شيء واحد . والروح حالة فيهم بالسوية ، لأفضل واحد

منهم على الآخر ، وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالتأنيث ، بل قالوا فاطم ، بلا هاء ، وفي ذلك يقول بعض شعرائهم :

تَوَلَّيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الدِّينِ حَمْسَةً نَدِيًّا ، وَسِبْطِيهِ ، وَشَيْخَاءَ وَفَاطِمًا
(د) الْمَغِيرِيَّة :

أصحاب المغيرة بن سعيد^(١) العجلي ، ادعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين في : محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة ، وزعم أنه حي لم يمت .

وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسري ، وادعى الإمامة لنفسه بعد الامام محمد ،

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٦ ج ١ (والفرقة الرابعة منهم - يعني الشيعة الغالية - المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد ؛ يزعمون أنه كان يقول إنه نبي ، وأنه يعلم اسم الله الأكبر ، وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل الرجل . وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة . وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه . قالوا : والآث موضع قلعه لا عوجاجها . وذكر الهاء فقال : لو رأيت موضعها حته لرأيت أمرا عظيما ؛ يعرض لهم بالعورة وبأنه قد رآه لعنه الله . وزعم أنه يحكي الموق بالاسم الأعظم ، وأرام أشياء من التبرنجيات والخازيق . وذكر لم كيف ابتدأ الله الخلق فزعم أن الله جل اسمه كان وحده لا شيء معه . فلما أراد أن يخلق الأشياء تسكلم باسمه الأعظم فطار فوق رأسه التاج . قال : وذلك قوله - سبح اسم ربك الأهل - قال : ثم كتب بأصبعه على كفّه أعمال العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي فمرق ، فاجتمع من حرقه بحران ؛ أحدهما ملح مظلم ، والآخر غير ملح . ثم اطلع في البحر فأبصر ظله فلعب ليأخذه فطار فانتزع عين ظله فخلق منها شمسا ، وبحق ذلك الظل وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر الملح المظلم ، وخلق المؤمنين من الغير الملح . وخلق ظلاله للناس فكان أول من خلق منها محمدا صلى الله عليه وسلم . قال وذلك قوله - قل إن كان لرحمن ولد فأنا أول العابدين - إلزخرف آية ٨١ ثم أرسل محمدا إلى الناس كافة وهو ظل . ثم عرض على السموات والأرض أن يعين على بن أبي طالب رضوان الله عليه فأعين ، ثم على الأرض والجباه فأعين ، ثم على الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمل منه وأن يندريه ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله - إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجباه - الأحزاب آية ٧٢ - قال : وقال عمر : أنا أمينك على كل لتجعل لي الخلافة بعدك وذلك قوله - كئيل للشيطان إذ قال للإنسان اكفر - الحشر آية ١٦ والشيطان عنده عمر . وزعم أن الأرض تنشق عن الموق فيرجعون إلى الدنيا . فيلج خبره خالد بن عبد الله - يعني القسري - فقتله .

وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه ، واستحل الحارم ، وغلا في حق علي رضي الله عنه غلوا لا يمتدحه عاقل ، وزاد على ذلك قوله بالتشبيه فقال : إن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء على مثال حروف الهجاء ، وصورته صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور ، وله قلب تنبع منه الحكمة ، وزعم أن الله تعالى لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم ، فطار غوقع على رأسه تاجا . قال : وذلك قوله : (سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ^(١)) .

ثم اطلع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه ، ففضب من المعاصي فغرق ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح ، والآخر عذب ، والمالح مظم ، والعذب نير ، ثم اطلع في البحر النير فأبصر ظله ، فانتزع عين ظله نفخا منها الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . قال : ثم خلق الخلق كله من البحرين فخلق المؤمنين من البحر النير ، وخلق الكفار من البحر المظم ، وخلق ظلال الناس أول ما خلق ، وأول ما خلق هو ظل محمد عليه الصلاة والسلام وظل علي قبل خلق ظلال الكل ، ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحمي الأمانة ، وهي أن يمتنع علي بن أبي طالب من الإمامة ، فأبين ذلك . ثم عرض ذلك على الناس ، فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك ، وضمن له أن يعينه على التدر به على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده ، فقبل منه وأقدهما على المنع متظاهرين ، فذلك قوله تعالى : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ^(٢)) وزعم أنه نزل في حق عمر قوله تعالى : (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ . فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ ^(٣)) .

ولما أن قتل للغيرة اختلف أصحابه ، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته ، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ، كما كان يقول هو بانتظاره ، وقد قال للغيرة بإمامة أبي جعفر محمد

(١) الأعلى آية ١ .

(٢) الأحزاب آية ٧٢ .

(٣) الحشر آية ١٦ .

ابن عليّ رضي الله عنهما ، ثم غلا فيه وقال بإلهيته فتبرأ منه الباقر ولعنه ، وقد قال المغيرة لأصحابه : انتظروه ، فإنه يرجع ، وجبريل وميكائيل يبايعانه بين الركن والمقام ، وزعم أنه يحيي الموتى .

(هـ) الْمَنْصُورِيَّةُ :

أصحاب أبي منصور^(١) المجلي ، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي جعفر محمد بن علي الباقر في الأول ، فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفي الباقر قال : انتقلت الإمامة إلىّ وتظاهر بذلك وخرجت جماعة منهم بالكوفة في بني كندة

(١) « فرق الشيعة » للتوحيدي ص ٣٤ (ومنهم فرقة تسمى المنصورية ، وهم أصحاب أبي منصور ، وهو الذي ادعى أن الله عز وجل هرج به إليه فأدناه منه وكلمه ومسح بيده نيل رأسه ، وقال له بالرياني . وذكر أنه نبى ورسول ، وأن الله اتخذ خليلاً . وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عبد القيس ، وله فيها دار . وكان منشؤه بالبادية وكان أمياً لا يقرأ . فادعى بعد وفاة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أنه فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده . ثم رقى به الأمر إلى أن قال كان علي بن أبي طالب عليه السلام نبياً ورسولاً ، وكذلك الحسن والحسين ، وعلي بن الحسين ، محمد بن علي . وأنا نبى ورسول . والنبوة في ستة من ولدى يكونون بعلى أنبياء آخرهم القائم . وكان يأمر أصحابه بمحاربة من خالفهم وقتلهم بالاعتقال ، ويقول من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه . فإن هذا جهاد غي . وزعم أن جبرئيل عليه السلام يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وأن الله بعث محمداً بالتنزيل ، وبهت هو يعني نفسه بالتأويل . فطلبه خالد بن عبد الله القسري فأصابه ثم ظفر عمر الخناق بابنه الحسين بن أبي منصور ، وقد تلبس وأدعى مرتبة أبيه ، وجمعت إليه الأموال ، وتابته على رأيه ومذهبه بشرك كثير ، وقالوا بنبوته . فبعث به إلى المهدي فقتله في خلافته وصلبه بعد أن أقر بذلك ، وأخذ منه مالا عظيماً . وطلب أصحابه طلباً شديداً وظفر بمجموعة منهم فقتلهم وصلبهم) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ص ٩ ج ١ (ويمين أصحابه - يعني منصوراً - إذا حلفوا أن يقولوا : ألا والكلمة . وزعم أن عيسى أول من خلق الله من خلقه ، ثم علي . وأن رسول الله سبحانه لا تنقطع أبداً . وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رجل ، وأن النار رجل . واستعمل النساء والمحارم وأحل ذلك لأصحابه وزعم أن الحياة والدم والحلم الخنزير والتمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال . وقال : لم يحرم الله ذلك علينا ، ولا حرم شيئاً تقوى به أنفسنا . وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم وتأول في ذلك قوله تعالى - المائدة آية ٩٣ - ليس على الذين آمنوا وطمحوا الصالحات جناح فيما طمعوا - وأسقط الفرائض وقال هي أسماء رجال أوجب الله ولايتهم . واستعمل خلق المنافقين وأخذ أموالهم . فأخذ يوسف بن عمر النخعي واليه العراق في أيام بني أمية فقتله) .

حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي والى العراق فى أيام هشام بن عبد الملك على قصته
وخبث دعوته ، فأخذه وصلبه .

زعم أبو منصور العجلي أن عليا رضى الله عنه هو الكسف الساقط من السماء .
وربما قال : الكسف الساقط من السماء هو الله تعالى . وزعم حين ادعى الإمامة لنفسه
أنه عراج به إلى السماء ، ورأى معبوده فسح بيده رأسه ، وقال : يا بنى ، انزل فبلغنى .
ثم أهبطه إلى الأرض . فهو الكسف الساقط من السماء .

وزعم أيضا أن الرسل لا تنقطع أبدا ، والرسالة لا تنقطع . وزعم أن الجنة رجل أمرنا
بموالاته ، وهو إمام الوقت . وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام . وتناول
الحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم . وتناول الفرائض على أسماء
رجال أمرنا بموالاتهم . واستحل أصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم ، واستحلل نساءهم .
وهم صنف من الخُرُمِيَّة . وإنما مقصودهم من حمل الفرائض والحرمات على أسماء رجال :
هو أن من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف ، وارتفع الخطاب إذ قد
وصل إلى الجنة وبلغ الكمال .

ومما أبدعه العجلي أنه قال : إن أول ما خلق الله تعالى هو عيسى بن مريم عليه
السلام ، ثم على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

(و) الخطَّابِيَّة :

أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع مولى بنى أسد ، وهو الذى
عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . فلما وقف الصادق على
غلوه الباطل فى حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . وشدد القول فى ذلك ،
وبالغ فى التبرى منه واللعن عليه . فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه .

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة . وقال بإلهية جعفر بن محمد ، وإلهية
آبائه رضى الله عنهم . وهم أبناء الله وأحباؤه . والإلهية نور فى النبوة ، والنبوة نور

فى الإمامة . ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار . وزعم أن جعفرا هو الإله فى زمانه ، وليس هو المحسوس الذى يرونه . ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها .

ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبحة الكوفة .
وافترقت الخطاىية بعده فرقا

فزعت فرقة أن الإمام بعد أبى الخطاب رجل يقال له معمر ، ودانوا به كما دانوا بأبى الخطاب . وزعموا أن الدنيا لا تنفى ، وأن الجنة هى التى تصيب الناس من خير ونعمة وعافية . وأن النار هى التى تصيب الناس من شر ومشقة وبلية . واستحلوا الحر والزنا ، وسائر المحرمات . ودانوا بترك الصلاة والفرائض . وتسمى هذه الفرقة المعمرية .

وزعت طائفة أن الإمام بعد أبى الخطاب : بزيع ، وكان يزعم أن جعفرا هو الإله ؛ أى ظهر الإله بصورته للخلق . وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله ، وتأول قول الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْثِقَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(١)) أى يوحى إليه من الله . وكذلك قوله تعالى (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ^(٢)) وزعم أن من أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل . وزعم أن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له إنه قد مات ، ولكن الواحد منهم إذا بلغ النهاية قيل رجع إلى الملكوت . وادعوا كلهم معاينة أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكبرة وعشية . وتسمى هذه الطائفة البزيعية .

وزعت طائفة أن الإمام بعد أبى الخطاب : عمير بن بيان العجلي ، وقالوا كما قالت الطائفة الأولى ، إلا أنهم اعترفوا بأنهم يموتون . وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة يجتمعون فيها على عبادة الصادق رضى الله عنه . فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ، فأخذ عميرا فصلبه فى كناسة الكوفة . وتسمى هذه الطائفة العجلية والعميرية أيضا .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصيرفي . وكانوا يقولون برؤية جعفر دون نبوته ورسالته . وتسمى هذه الفرقة المفضلية :

وتبرأ من هؤلاء كلهم جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه وطردهم ولعنهم ، فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ، جاهلون بحال الأئمة تأمبون .
(ز) الكيالية :

أتباع أحمد بن الكيال ، وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق ، وأظنه من الأئمة المستورين .

ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه القائل ، وفكره العاطل ، وأبدع مقالة في كل باب على على قاعدة غير مسموعة ، ولا معقولة ، وربما عاند الحسن في بعض المواضع .

ولما وقفوا على بدعته تبرموا منه ولعنوه وأمسروا شيعتهم بمنابذته وترك مخالطته . ولما عرف الكيال ذلك منهم صرف الدعوة إلى نفسه ، وادعى الإمامة أولاً ، ثم ادعى أنه القائم ثانياً .

وكان من مذهبه أن كل من قدر الآفاق على الأنفس ، وأمكته أن يبين مناهج العالمين ؛ أعنى عالم الآفاق وهو العالم العاوى ، وعالم الأنفس ؛ وهو العالم السفلى ، كان هو الإمام ، وأن كل من قرر الكل في ذاته ، وأمكته أن يبين كل كلى في شخصه المعين الجزئى ، كان هو القائم ، قال : ولم يوجد في زمن من الأزمان أحد يقرر هذا التقرير إلا أحمد الكيال ، فكان هو القائم .

ولما قتله من اتهمى إليه أولاً على بدعته ذلك أنه هو الإمام ، ثم القائم ، وبقيت من مقالاته في العالم تصانيف عربية ومجمية ، كلها مزخرفة مردودة شرعاً وعقلاً .

قال الكيال : العوالم ثلاثة : العالم الأعلى ، والعالم الأدنى ، والعالم الإنسانى . وأثبت في العالم الأعلى خمسة أما كن : الأولى : مكان الأما كن وهو مكان فارغ

لا يمكنه موجود ، ولا يدبره روحاني ، وهو محيط بالكل . قال : والعرش الوارد في الشرع عبارة عنه ، ودونه : مكان النفس الأعلى ، ودونه : مكان النفس الناطقة ، ودونه : مكان النفس الإنسانية .

قال : وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى ، فصعدت وخرقت المكانين : أعنى الحيوانية ، والناطقة . فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى : كَلَّتْ وانحسرت ، وتحيّرت وتعفنت ، واستحالت أجزاءها فأهبطت إلى العالم السفلي . ومضت عليها أكوار وأدوار ، وهي في تلك الحالة من العفونة والاستحالة ، ثم ساحت عليها النفس الأعلى ، وأفاضت عليها من أنوارها جزءاً ، فحدث التراكيب في هذا العالم ، وحدثت السماوات والأرض ، والمركبات من المعادن والنبات والحيوان ، والإنسان ، ووقعت في بلايا هذه التراكيب تارة سروراً ، وتارة غماً ، وتارة فرحاً ، وتارة ترحاً ، وطوراً سلامة وعافية ، وطوراً بلية ومحنة حتى يظهر القائم ، ويردها إلى حال الكمال ، وتنحل التراكيب ، وتبطل المتضادات ، ويظهر الروحاني على الجسماني ، وما ذلك القائم إلا أحمد الكيال .

ثم دل على تعيين ذاته بأضعف ما يتصور ، وأوهى ما يقدر ، وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة ، فالألف من اسمه في مقابلة النفس الأعلى ، والحاء في مقابلة النفس الناطقة ، والميم في مقابلة النفس الحيوانية ، والدال في مقابلة النفس الإنسانية ، قال : والعوالم الأربعة هي المبادئ والبسائط ، وأما مكان الأما كن فلا وجود فيه البتة .

ثم أثبت في مقابلة العوالم العلوية : العالم السفلي الجسماني ، قال : فالسما خالية ، وهي في مقابلة مكان الأما كن ، ودونها النار ، ودونها الهواء ، ودونه الأرض ، ودونها الماء ، وهذه الأربعة في مقابلة العوالم الأربعة .

ثم قال : الإنسان في مقابلة النار ، والطائر في مقابلة الهواء ، والحيوان في مقابلة الأرض ، والحوث في مقابلة الماء وكذلك مافي معناه ، فجعل مركز الماء أسفل المراكز ، والحوث أخس المركبات .

ثم قابل العالم الإنسانى الذى هو أحد الثلاثة ، وهو عالم الأنفس ، مع آفاق العالمين الأولين : الروحانى والجسمانى ، قال : الحواس المركبة فيه خمس :

فالسمع فى مقابلة مكان الأماكن ، إذ هو فارغ ، وفى مقابلة السماء .

والبصر فى مقابلة النفس الأعلى من الروحانى ، وفى مقابلة النار من الجسمانى ، وفيه إنسان العين لأن الإنسان مختص بالنار .

والشم فى مقابلة الناطق من الروحانى ، والهواء من الجسمانى ؛ لأن الشم من الهواء يتروح ويتنسم .

والذوق فى مقابلة الحيوانى من الروحانى ، والأرض من الجسمانى . والحيوان مختص بالأرض ، والطعم بالحيوان

واللس فى مقابلة الإنسانى من الروحانى ، والماء من الجسمانى ، والحوت مختص بالماء واللس بالحوت ، وربما عبر عن اللس بالكتابة .

ثم قال : أحمد : هو ألف ، وحاء ، وميم ، ودال . وهو فى مقابلة العالمين .

أما فى مقابلة العالم العلوى الروحانى فقد ذكرناه .

وأما فى مقابلة العالم السفلى الجسمانى ؛ فالألف تدل على الإنسان ، والحاء تدل على الحيوان ، والميم على الطائر ، والدال على الحوت ، فالألف من حيث استقامة القامة كالإنسان ، والحاء كالحيوان . لأنه معوج منكوس ، ولأن الحيوان من ابتداء اسم الحيوان ، والميم تشبه رأس الطائر ، والدال تشبه ذنب الحوت .

ثم قال : إن البارى تعالى إنما خالق الإنسان على شكل اسم أحد ، فالقائمة : مثل الألف ، واليدان مثل الحاء ، والبطن مثل الميم ، والرجلان مثل الدال .

ثم من العجب أنه قال : إن الأنبياء هم قادة أهل التقايد ، وأهل التقايد عريان ، والقائم قائد أهل البصيرة ، وأهل البصيرة أولو الأبواب ، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة الآفاق والأنفس .

والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات ، وأوهى المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعا فكيف يرضى أن يعتقددها ؟ !

وأعجب من هذا كله تأويلاته الفاسدة ، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية . وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس وادعاؤه أنه متفرد بها ، وكيف يصح له ذلك ؟ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا تحلى الوجه المزيف الذى قرره الكيال ، وحله للميزان على العالمين ، والصراط على نفسه ، والجنة على الوصول إلى علمه من البصائر ، والنار على الوصول إلى ما يضاذه ؟ !

ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه ، فانظر كيف يكون حال القروع ؟ !
(ح) الهشامية :

أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم صاحب المقالة فى التشبيه ، وهشام بن سالم الجوالقي الذى نسج على منواله فى التشبيه .

وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة ، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات فى علم الكلام ، منها فى التشبيه ، ومنها فى تعلق علم البارئ تعالى .

حكى ابن الراوندى عن هشام أنه قال : إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما ، بوجه من الوجوه ، ولولا ذلك لما دلت عليه .

وحكى الكمبى عنه أنه قال : هو جسم ذو أبعاد ، له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبه شئ .

وقل عنه أنه قال : هو سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه فى مكان مخصوص ، وجهة مخصوصة ، وأنه يتحرك ، وحركته فعله ، وليست من مكان إلى مكان .

وقال : هو متناه بالذات ، غير متناه بالقدرة . وحكى عنه أبو عيسى الوراق أنه قال : إن الله تعالى مماس لعرشه ، لا يفضل منه شئ عن العرش ، ولا يفضل من العرش شئ عنه .

ومن مذهب هشام أنه قال : لم يزل البارى تعالى عالما بنفسه ، و يعلم الأشياء بعد كونها بعلم ، لا يقال فيه إنه محدث ، أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف . ولا يقال فيه : هو هو ، أو غيره أو بعضه .

وليس قوله فى القدرة والحياة كقوله فى العلم ، إلا أنه لا يقول بخدوئهما . قال : ويريد الأشياء ، وإرادته حركة ليست هى عين الله ، ولا هى غيره .

وقال فى كلام البارى تعالى : إنه صفة للبارى تعالى ولا يجوز أن يقال هو مخلوق ، أو غير مخلوق .

وقال : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله تعالى ، لأن منها ما ينبت استدلالا ، وما يستدل به على البارى تعالى يجب أن يكون ضرورى الوجود لاستدلالا ، وقال : الاستطاعة كل مالا يكون الفعل إلا به كالألات ، والجوارح ، والوقت ، والمكان .

وقال هشام بن سالم إنه تعالى على صورة إنسان ؛ أعلاه مجوف ، وأسفله مصمت . وهو نور ساطع يتلأأ ، وله حواس خمس ، ويد ، ورجل ، وأنف ، وأذن ، وفم ، وله وفرة سوداء ، هى نور أسود ، سكنه ليس بلحم ولادم . وقال هشام بن سالم : الاستطاعة بعض المستطيع ، وقد نقل عنه أنه أجاز للمصيبة على الأنبياء مع قوله بمصمة الأئمة ، ويفرق بينهما بأن النبى يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ فيتوب عنه . والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته .

وغلا هشام بن الحكم فى حق على رضى الله عنه حق قال : إنه إله واجب الطاعة ، وهذا هشام بن الحكم صاحب عور فى الأصول ، لا يجوز أن يفغل عن إزماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه ، وذلك أنه أزم العلاف فقال : إنك تقول : البارى تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، فيشارك المحدثات فى أنه عالم بعلم ، ويباينها فى أن علمه ذاته ، فيكون عالما لا كالعالمين ، فلم لا تقول : إنه جسم لا كالأجسام ، وصورة لا كالصور ، وله قدر لا كالأقدار ، إلى غير ذلك ؟

ووافقه زرارة بن أَعْيَن في حدوث علم الله تعالى ، وزاد عليه بحدوث قدرته ، وحياته ، وسائر صفاته ، وأنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات : عالما ، ولا قادرا ، ولا حيا ، ولا سميعا ، ولا بصيرا ، ولا مريدا ، ولا متكلما .

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر . فلما فاوضه في مسائل ، ولم يحده بها ما يراجع إلى موسى بن جعفر ، وقيل أيضا إنه لم يقل بإمامته إلا أنه أشار إلى المصحف وقال : هذا إمامي ، وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء .
وحكى عن الزرارية أن المعرفة ضرورية . وأنه لا يسع جهل الأئمة . فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية . وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولى ضرورى وفطرياتهم لا يدركها غيرهم .

(ط) النُّعْمَانِيَّة :

أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر الأحوال ، الملقب بشيطان الطاق . وهم الشيطانية أيضا .

والشيعة تقول : هو مؤمن الطاق .

وهو تلميذ الباقر محمد بن علي بن الحسين رضى الله عنهم . وأفضى إليه أسراراً من أحواله وعلومه ، وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح .

قيل : وافق هشام بن الحكم في أن الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يكون .

[قال شيطان الطاق وكثير من الروافض إن الله عالم في نفسه ليس بجاهل ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، فأما من قبل أن يقدرها ويريدها فيحال أن يعلمها . لا لأنه ليس بهالم ، ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره وينشئه بالتقدير ^(١)] والتقدير عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى .

(١) مابن القوسين نقلناه من « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري : ص ٩٣ ؛ ج ٢ تحقيق هـ

ويتر ، طبع استامبول سنة ١٩٣٠ ، وبه يستقيم المعنى وقال الأشعري « وحكى أبو القاسم البلخي عن . »

وقال إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني ، ونفى أن يكون جسما لكنه قال :
قد ورد في الخبر « إِنَّ اللَّهَ خَاقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » و « عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » ،
فلا بد من تصديق الخبر . ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته في الصورة ، وكذلك
يحكى عن داود الجواربي ، ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى
ذو صورة وأعضاء .

ويحكى عن داود أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك ؛
فإن في الأخبار ما يثبت ذلك .

وقد صنف ابن النعمان كتباً جمة للشيعة منها : افعال ، لم فعلت ، ومنها : افعال ،
لا تفعل ؛ ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة : الفرقة الأولى عنده : القدرية ، الفرقة الثانية
عنده : الخوارج . الفرقة الثالثة عنده : العامة . الفرقة الرابعة عنده : الشيعة .
ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة من هذه الفرق .

وذكر عن هشام بن سالم ، ومحمد بن النعمان أنهما أمسكا عن الكلام في الله ، ورويا
عن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : (وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ) قال : إذا
بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول في الله ، والتفكر فيه حتى ماتا ،
هذا نقل الوراق .

هشام بن الحكم أنه كان يقول : محال أن يكون الله لم يزل عالما بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن
بها عالما ، وأنه يعلمها يعلم ، وأن العلم صفة له ليست هي هو ، ولا غيره ، ولا بضمه . ولا يجوز أن يقال
في العلم إنه محدث أو قديم : لأنه صفة ، والصفة عنده لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكان للمعلوم
لم يزل ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود . قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح الحجة والاختيار .
« وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله في العلم إلا أنه لا يقول بمحدوثها ، ولكنه يزعم أنهما صفات لله ،
لاهما الله ؛ ولا هما غيره ، ولا هما بضمه . وإنما نفي أن يكون عالما لما ذكرناه . وحكى حاك أن قوله هشام
في القدرة كقوله في العلم » .

ومن هنا نرى وجه الاتفاق بين رأى شيطاط الطاق ، ورأى هشام بن الحكم . فكل منهما ينفي علم الله
بالأشياء قبل وجودها .

والطاق : بلد بسجستان ، وحسن بطبرستان . وكل ما عطف من الأبتية فهو طاق .

ومن جملة الشيعة :

(ى) اليُونَنِيَّة :

أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُتَيْبِي^(١) مولى آل بقطين . زعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب تعالى ، إذ قد ورد في الخبر : أن الملائكة تنط أحيانا من وطأة عظمة الله تعالى على العرش .

وهو من مشبهة الشيعة ، وقد صنف لهم كتباً في ذلك .

(ك) النَّصِيرِيَّة^(٢) ، والإِسْحَاقِيَّة :

من جملة غلاة الشيعة . ولهم جماعة ينصرون مذهبهم ، ويذبون عن أصحاب مقالاتهم وبينهم خلاف في كيفية إطلاق اسم الإلهية على الأئمة من أهل البيت . قالوا : ظهور الروحاني بالجسد الجسماني أمر لا ينكره عاقل ، أما في جانب الخير فكظهور جبريل عليه السلام ببعض الأشخاص ، والتصور بصورة أعرابي ، والتمثل بصورة البشر ، وأما في جانب الشر فكظهور الشيطان بصورة إنسان حتى يعمل الشر بصورته ، وظهور الجن بصورة بشر حتى يتكلم بأسانه ، فكذلك نقول : إن الله تعالى ظهر بصورة أشخاص .

ولما لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شخص أفضل من علي رضي الله عنه .

(١) توفي سنة ١٥٠ ويقال إنه رجع عن التشيع . قال عبد القاهر البغدادي ص ٢ ؛ (وكان — يعني يونس بن عبد الرحمن — في الإمامة على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر . وأقرط يونس هذا في باب التشبيه ، فزعم أن الله عز وجل يحمله حملة مرشه وهو أقوى منهم ، كما أن الكرمي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه) .

(٢) تكلم النونجي في كتابه فرق الشيعة من فرقة من غلاة الشيعة تنسب إلى محمد بن نصير النخيري ؛ فقال في ص ٧٨ (وقد شلت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوة رجل يقال له محمد بن نصير النخيري ، وكان يدعى أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري . وكان يقول بالتناسخ والعلو في أبي الحسن ويقول فيه بالربوبية ، ويقول بالإبادة للمحارم ، ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم ويؤمن أنه ذلك من التواضع والتذل ، وأنه أحد الشهوات والطيبات ، وأن الله عز وجل لم يحرم شيئاً من ذلك . وكان يقوى أسباب هذا النخيري محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات) .

وبعده أولاده المخصوصون ، وهم خير البرية ، فظهر الحق بصورتهم ، ونطق بلسانهم ، وأخذ بأيديهم ، فعن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم ، وإما أثبتنا هذا الاختصاص لعل رضى الله عنه دون غيره ، لأنه كان مخصوصا بتأييد إلهي من عند الله تعالى فيما يتعلق بباطن الأسرار ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » وعن هذا كان قتال المشركين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقتال المنافقين إلى علي رضى الله عنه ، وعن هذا شبهه بعيسى ابن مريم عليه السلام . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ فِيكَ مَا قَالُوا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا » .

وربما أثبتوا له شركة في الرسالة ، إذ قال النبي عليه الصلاة والسلام « فِيكُمْ مَنْ يَقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَزْوِيلِهِ ، أَلَا وَهُوَ خَاصِفُ النَّعْلِ » فعمل التأويل ، وقتال المنافقين . ومكالة الجن ، وقلع باب خير لا بقوة جسدانية من أول الدليل على أن فيه جزءاً إلهياً ، وقوة ربانية . ويكون هو الذى ظهر الإله بصورته ، وخلق بيديه ، وأمر بلسانه ، وعن هذا قالوا : كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض . قال : كنّا أظلة عن عرش العرش فسبحنا فسبحت الملائكة بتسبيحنا ، فتلك الظلال ، وتلك الصور التى تنبئ عن الظلال : هى حقيقته ، وهى مشرقة بنور الرب تعالى إشرافاً لا ينفصل عنها ، سواء كانت فى هذا العالم ، أو فى ذلك العالم ، وعن هذا قال على رضى الله عنه : أنا من أحمد كالضوء من الضوء ، يعنى لافرق بين النورين إلا أن أحدهما سابق ، والثانى لاحق به ، نال له . قالوا : وهذا يدل على نوع من الشركة .

فالنصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهي .

والاسحاقية أميل إلى تقرير الشركة فى النبوة .

ولهم اختلافات كثيرة أخرى لا نذكرها .

وقد نجزت الفرق الاسلامية ، وما بقيت إلا فرقة الباطنية ؛ وقد أوردتهم أصحاب
التصانيف فى كتب المقالات ، إما خارجة عن الفرق ، وإما داخله فيها ، وبالجملة هم قوم
يخالفون الاثنى عشر والسبعين فرقة .

* * *

رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحدثين

فمن الزيدية أبو خالد الواسطى ، ومنصور بن الأسود ، وهارون بن سعد العجلي ،
جارودية .

وكيع بن الجراح ، ويحيى بن آدم ، وعبيد الله بن موسى ، وعلى بن صالح ، والفضل
ابن دكين ، وأبو حنيفة ، بترية .

وخرج محمد بن مجلان مع محمد الإمام .

وخرج إبراهيم بن سعيد ، وعباد بن عوام ، يزيد بن هارون ، والعلاء بن راشد ،
وهشيم بن بشير ، والعوام بن حوشب ، ومستلم بن سعيد مع إبراهيم الإمام .

ومن الإمامية وسائر أصناف الشيعة : سالم بن أبي الجعد ، وسالم بن أبي حفصة ،
وسلمة بن كهيل ، وثوير بن أبي فاختة ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبو المقدام ، وشعبة ،
والأعمش ، وجابر الجعفي ، وأبو عبد الله الجدللى ، وأبو إسحاق السبيعي ، والمغيرة ،
وطاووس والشعبي ، وعلقمة ، وهيرة بن بريم ، وحبة العرنى ، والحارث الأعور .

ومن مؤلفي كتبهم : هشام بن الحكم ، وعلى بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ،
والشكّال ، والفضل بن شاذان ، والحسين بن إشكاب ، ومحمد بن عبد الرحمن ،
وابن قبة ، وأبو سهل النوبختي ، وأحمد بن يحيى الراوندى .

ومن المتأخرين : أبو جعفر الطوسى .

٥ - الإسماعيلية

قد ذكرنا أن الإسماعيلية امتازت عن الوسوية وعن الاثني عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر ، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر .

قالوا : ولم يتزوج الصادق رضى الله عنه على أمه بواحدة من النساء ، ولا تسرى بجارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق خديجة رضى الله عنها ، وكسنة على رضى الله عنه في حق فاطمة رضى الله عنها .

وقد ذكرنا اختلافاتهم في موته في حال حياة أبيه :

فمنهم من قال إنه مات ، وإثما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه ، وإثما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده . فإن النص لا يرجع قهقري ، والقول بالبداء محال . ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه . والتعيين لا يجوز على الإيهام والجهالة .

ومنهم من قال : إنه لم يموت ، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل ، ولهذا القول دلالات : منها أن عمدا كان صغيرا ، وهو أخوه لأمه ؛ مضى إلى السرير الذي كان إسماعيل نائما عليه ورفع الملاءة فأبصره وقد فتح عينيه فعاد إلى أبيه مفزعا وقال : عاش أخى ، عاش أخى . قال والده : إن أولاد الرسول عليه الصلاة والسلام كذا تكون حالهم في الآخرة . قالوا : ومنها السبب في الإشهاد على موته وكتب المحضر عنه ولم نعهد ميتا سجل على موته . وعن هذا لما رفع إلى المنصور أن إسماعيل بن جعفر روى بالبصرة وقد مرّ على مُقَمِّد فدعا له فبرئ بإذن الله تعالى ، بعث المنصور إلى الصادق أن إسماعيل بن جعفر في الأحياء ، وأنه روى بالبصرة ، أنفذ السجل إليه ، وعليه شهادة عامله بالمدينة .

قالوا : وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام ، وإنما تم دور السبعة به .
ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسرون في البلاد سرا ، ويظهرون
الدعاة جهرا .

قالوا : ولن تخلو الأرض قط من إمام حتى قائم ، إما ظاهر مكشوف ، وإما باطن
مستور ، فإذا كان الإمام ظاهرا جاز أن يكون حجته مستورا . وإذا كان الإمام مستورا
فلا بد أن يكون حجته ودعائه ظاهرين .

وقالوا : إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع ، والسماوات
السميع ، والكواكب السبعة . والنقباء تدور أحكامهم على اثني عشر .

قالوا : وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية حيث قرروا عدد النقباء للأئمة .
ثم بعد الأئمة المستورين كان ظهور المهدي بالله ، والقائم بأمر الله وأولادهم نصا
بعد نص ، على إمام بعد إمام .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ، وكذلك من
مات ولم يكن في عتقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية .
ولهم دعوة في كل زمان ، ومقالة جديدة بكل لسان ، فنذكر مقالاتهم القديمة
ونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة .

وأشهر ألقابهم الباطنية ، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا ،
ولكل تنزيل تأويلا .

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم :
فبالعراق يسمون : الباطنية ، والقرامطة ، والمزدكية .
وبخراسان : التلينية ، والملحدة .

وهم يقولون نحن الإسماعيلية لأننا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم ، وهذا الشخص .
ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة ، وصنفوا كتبهم

على هذا المنهج، فقالوا في الباري تعالى : إنا لا نقول : هو موجود ، ولا لا موجود ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز .

- وكذلك في جميع الصفات ، فإن الإثبات الحقيقي يقتضى شركة بينه وبين سائر الموجودات في الجهة التي أطلقنا عليه ، وذلك تشبيهه ، فلم يكن الحكم بالإثبات المطلق والنفي المطلق ، بل هو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين ، والحاكم بين المتضادين . وتقلوا في هذا نصاً عن محمد بن علي الباقر أنه قال : « لما وهب العلم للعالمين قيل هو عالم ، ولما وهب القدرة للقادرين قيل هو قادر ، فهو عالم قادر بمعنى أنه وهب العلم والقدرة ؛ لا بمعنى أنه قام به العلم والقدرة ، أو وصف بالعلم والقدرة » .

ف قيل فيهم إنهم نفاة الصفات حقيقة ، معطلة الذات عن جميع الصفات : قالوا : وكذلك نقول في القِدَم : إنه ليس بقديم ولا محدث ، بل القديم : أمره ، وكلته ، والمحدث : خلقه وقطرته .

أبداع بالأمر العقل الأول الذي هو تام بالفعل ، ثم بتوسطه أبداع النفس التالى الذى هو غير تام . ونسبة النفس إلى العقل إما نسبة النطفة إلى تمام الخلقة ، والبيض إلى الطير وإما نسبة الولد إلى الوالد ، والنتيجة إلى المنتج ، وإما نسبة الأنتى إلى الذكر ، والزوج إلى الزوج . قالوا : ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من التقص إلى السكالم ، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة ، فحدثت الأفلاك السماوية وتحركت حركة دورية بتدبير النفس ، وحدثت الطبائع البسيطة بعدها ، وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضاً ، فتركبت المركبات من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، والإنسان ، واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان ، وكان نوع الانسان متميزاً عن سائر الموجودات بالاستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار ، وكان عالمه في مقابلة العالم كله .

وفي العالم العلوى عقل ، ونفس كلى ، فوجب أن يكون في هذا العالم عقل مشخص هو كل . وحكمه حكم الشخص السكالم البالغ ، ويسمونه الناطق ، وهو النبي ، ونفس

مشخصة ، وهو كل أيضا؛ وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى السكّال، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام ، أو حكم الأثنى المزدوجة بالذكر ، ويسمونه الأساس ، وهو الوصى . قالوا : وكما تحزكت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل ، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصى في كل زمان دائرا على سبعة سبعة حتى ينتهى إلى الدور الأخير ، ويدخل زمان القيامة ، وترفع التكاليف ، وتضمحل السنن والشرائع .

وبما هذه الحركات الفلكية والسنن الشرعية لتبلغ النفس إلى حال كمالها ، وكألمها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به ، ووصولها إلى مرتبته فعلا؛ وذلك هو القيامة الكبرى فتتصل تراكيب الأفلاك والعناصر والمركبات ، وتنشق السماء وتنثثر السكواكب ، وتبدل الأرض غير الأرض وتطوى السماء كطى السجل للكتاب المرقوم ، وفيه يحاسب الخلق ويتميز الخير عن الشر ، والمطيع عن العاصي ، وتتصل جزئيات الحق بالنفس السكلى وجزئيات الباطل بالشيطان المضل المبطل . فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ومن وقت السكون إلى ما لا نهاية له هو السكّال .

ثم قالوا : ما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية : من بيع وإجارة وهبة ونكاح وطلاق وجراح وقصاص ودية وإلا وله وزان من العالم : عددا في مقابلة عدد ، وحكما في مطابقة حكم ، فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية . والعوالم شرائع جسمانية خلقية وكذلك التركيبات في الحروف والسكّلات على وزان التركيبات في الصور والأجسام ، والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من السكّلات كالبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام . ولكل حرف وزان في العالم ، وطبيعة يخصها ، وتأثير من حيث تلك الخاصية في النفوس .

فمن هذا صارت العلوم الاستفادة من السكّلات التعاليمية غذاء للنفوس ، كما صارت الأغذية الاستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان . وقد قدر الله تعالى أن يكون

غذاء كل موجود مما خلق منه . فعلى هذا الوزان صاروا إلى ذكر أعداد الكلمات والآيات ، وأن التسمية مركبة من سبعة واثني عشر . وأن التهليل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهادات ، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية . وسبع قطع في الأولى ، وست في الثانية ، واثني عشر حرفاً في الأولى ، واثني عشر حرفاً في الثانية . وكذلك في كل آية أمكتهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك خوفاً من مقابلته بضده . وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم ؛ قد صنفوا فيها كتباً ، ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ، ويهتدى إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة تنكبوا هذه الطريقة حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته ، وقصر على الإلزامات كلمته ، واستظهر بالرجال ، وتحصن بالقلاع .

وكان بدء صعوده على قلعة الموت في شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامه . وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه . فعاد ودعا الناس أول دعوة إلى تعيين إمام صادق قائم في كل زمان ، وتمييز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه النكته وهي : أن لهم إماماً ، وليس لغيرهم إمام . وإتاما تعود خلاصة كلامه بعد ترديد القول فيه عوداً على بدء بالعربية والعجمية إلى هذا الحرف .

ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية ، ولا معاب على الناقل ، والموفق من أتبع الحق ، واجتنب الباطل ، والله الموفق والمعين .

فنبداً بالفصول الأربعة التي ابتدأ بها دعوته ، وكتبها بحجية فمرتبها الأول : قال : للمفتي في معرفة الله تعالى أحد قولين : إما أن يقول أعرف البارئ تعالى بمجرد العقل والنظر من احتياج إلى تعليم معلم . وإما أن يقول : لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم . قال : ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره . فإنه متى أنكر فقد علم ، والإنكار تعام ، ودليل على أن المنكر عليه محتاج إلى غيره . قال : والقسمان ضروريان ؛ لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى ، أو قال قولاً ، فإما أن يعتقده من نفسه ، أو من غيره .

هذا هو الفصل الأول ، وهو كسر على أصحاب الرأي والعقل .

وذكر في الفصل الثاني أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم ، أفيصلح كل معلم على الإطلاق ، أم لابد من معلم صادق ؟ قال : ومن قال إنه يصلح كل معلم ماساغ له الإنكار على معلم خصمه . وإذا أنكر فقد سلم أنه لابد من معلم صادق معتمد .
 قيل : وهذا كسر على أصحاب الحديث .

وذكر في الفصل الثالث أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق ، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به ، ثم التعلم منه ؟ أم جاز التعلم من كل معلم من غير تعيين شخصه ، وتبيين صدقه ؟ والثاني رجوع إلى الأول . ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق ، فالرفيق ثم الطريق ، وهو كسر على الشيعة .

وذكر في الفصل الرابع : أن الناس فرقان ؛ فرقة قالت نحن نحتاج في معرفة الباري تعالى إلى معلم صادق ، ويجب تعيينه وتشخيصه أولا ، ثم التعلم منه ، وفرقة أخذت في كل علم من معلم وغير معلم ، وقد تبين بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى فريثهم يجب أن يكون رئيس الحقين ، وإذ تبين أن الباطل مع الفرقة الثانية فروساؤهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين .

قال : وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها الحق بالحق معرفة مجملة . ثم نعرف بعد ذلك الحق بالحق معرفة مفصلة حتى لا يازم دوران المسائل ، وإنما عنى بالحق هنا : الاحتياج ، وبالحق : المحتاج إليه ، وقال : بالاحتياج عرفنا الإمام ، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج ، كما بالجواز عرفنا الوجوب ، أي واجب الوجود ، وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات .

قال : والطريق إلى التوحيد كذلك ، حذو القذة بالقذة .

ثم ذكر فصولا في تقرير مذهبه إمامتهيدا ، وإما كسرا على المذاهب ، وأكثرها كسر وإلزام واستدلال بالاختلاف على البطلان ، وبالاتفاق على الحق .

منها فصل « الحق والباطل » الصغير ، والكبير . يذكر أن في العالم حقا وباطلا . ثم يذكر أن علامة الحق هي الوحدة ، وعلامة الباطل هي الكثرة ، وأن الوحدة مع التعليم ، والكثرة مع الرأي ، والتعليم مع الجماعة ، والجماعة مع الإمام ، والرأي مع الفرق المختلفة ، وهي مع رؤسائهم .

وجعل الحق والباطل ، والتشابه بينهما من وجه ، والتمايز بينهما من وجه ، والتضاد في الطرفين ، والترتب في أخذ الطرفين ، ميزانا يزن به جميع ما يتكلم فيه ، قال : وإنما أنشأت هذا الميزان من كلمة الشهادة ، وتركيبها من النفي والإثبات ، أو النفي والاستثناء . قال : فما هو مستحق النفي باطل ، وما هو مستحق الإثبات حق ، ووزن بذلك الخير والشر ، والصدق والكذب ، وسائر المتضادات ، ونكته أن يرجع في كل مقالة وكلمة إلى إثبات المعلم ، وأن التوحيد هو التوحيد والنبوة معا ، حتى يكون توحيدا ، وأن النبوة هي النبوة ، والإمامة معا حتى تكون نبوة ، وهذا هو منتهى كلامه .

وقد منع العوام عن الخوض في العلوم ، وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة إلا من عرف كيفية الحال في كل كتاب ، ودرجة الرجال في كل علم .

ولم يتعد بأصحابه في الإلهيات عن قوله : إن إلهنا إله محمد . قال : وأتم قولون : إلهنا إله العقول ، أي : ما هدى إليه عقل كل عاقل ، فإن قيل لواحد منهم : ما تقول في الباري تعالى ؟ وأنه هل هو واحد أم كثير ؟ عالم أم لا ؟ قادر أم لا ؟ لم يجب إلا بهذا القدر : إن إلهي إله محمد و (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَذِينَ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ^(١)) .

والرسول هو الهادي إليه .

وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفنتاح إليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟

وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج ، وقات : أين المحتاج إليه ؟ وأى شيء يقرره لى
فى الإلهيات ؟ وماذا يرسم لى فى العقولات ؟ إذ العلم لا يعنى لعينه ، وإنما يعنى ليعلم . وقد
سددتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد ، وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبا على
غير بصيرة ، وأن يسلك طريقا من غير بينة .

وإن كانت مبادئ الكلام تحكيمات ، وعواقبها تسلييات (فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ
حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا^(١)) .

افصل السابع

أهل الفروع

المختلفون فى الأحكام الشرعية ، والمسائل الاجتهادية .

(١) اعلم أن أصول الاجتهاد وأركانها أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ،
والقياس . وربما تعود إلى اثنين .

وإنما تلقوا صحة هذه الأركان وانحصارها من إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، وتلقوا
أصل الاجتهاد والقياس وجوازه منهم أيضا ؛ فإن العلم قد حصل بالتواتر أنهم إذا وقعت
لهم حادثة شرعية ، من حلال أو حرام ، فزعوا إلى الاجتهاد ، وابتدعوا بكتاب الله تعالى .
فإن وجدوا فيه نصا أو ظاهرا تمسكوا به ، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه . وإن لم يجدوا
فيه نصا أو ظاهرا فزعوا إلى السنة . فإن روى لهم فى ذلك خبر أخذوا به ، ونزلوا على حكمه .
وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجتهاد . فكانت أركان الاجتهاد عندهم اثنين أو ثلاثة .

ولنا بعدهم : أربعة ؛ إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم ، والجري على مناهج اجتihadهم .

وربما كان إجماعهم على حادثة إجماعا اجتهاديا ، وربما كان إجماعا مطلقا لم يصرح فيه باجتihad ، وعلى الوجهين جميعا ، فالإجماع حجة شرعية لإجماعهم على التمسك بالإجماع . ونحن نعلم أن الصحابة رضی الله عنهم الذين هم الأئمة الراشدون لا يجتمعون على ضلال . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

ولكن الإجماع لا يخلو عن نص خفي أو جلي قد اختصه ، لأننا على القطع نعلم أن الصدر الأول لا يجتمعون على أمر إلا عن تثبيت وتوقيف ، فإما أن يكون ذلك النص في نفس الحادثة التي اتفقوا على حكمها من غير بيان ما يستند إليه حكمها ، وإما أن يكون النص في أن الإجماع حجة ، ومخالفة الإجماع بدعة .

وبالجملة مستند الإجماع نص خفي أو جلي لا محالة ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الأحكام المرسلة ، ومستند الاجتهاد والقياس هو : الإجماع وهو أيضا مستند إلى نص مخصوص في جواز الاجتهاد ، فرجعت الأصول الأربعة في الحقيقة إلى اثنين ، وربما ترجع إلى واحد ، وهو قول الله تعالى .

وبالجملة نعلم قطعا وبقينا أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد . ونعلم قطعا أيضا أنه لم يرد في كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضا . والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتihad .

ثم لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع ؛ فإن القياس المرسل شرع آخر وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر . والشارع هو الواضع للأحكام ؛ فيجب على المجتهد أن لا يعبدل في اجتihadه عن هذه الأركان .

(ب) وشرائط الاجتهاد خمسة :

معرفة قدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب ، والتمييز بين الألفاظ الوضعية والاستعارية ، والنص ، والظاهر ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمفصل ، وغوى الخطأ ، ومفهوم الكلام . وما يدل على مفهومه بالمطابقة ، وما يدل بالتضمن ، وما يدل بالاستنباط ، فإن هذه المعرفة كالآلة التي بها يحصل الشيء ، ومن لم يحكم الآلة والأداة لم يصل إلى تمام الصنعة .

ثم معرفة تفسير القرآن ؛ خصوصا ما يتعلق بالأحكام ، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات ، وما روى من الصحابة العتبرين : كيف سلكوا منهاجها ؟ وأى معنى فهموا من مدارجها ؟ ولو جهل تفسير سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص ؛ قيل لم يضره ذلك في الاجتهاد ، فإن من الصحابة من كان لا يدري تلك المواعظ ، ولم يتعلم بعد جميع القرآن ، وكان من أهل الاجتهاد .

ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها ، والإحاطة بأحوال النقلة والرواة : عدولها وثقاتها ، ومطعونها ومردودها ، والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها ، وما هو عام ورد في حادثة خاصة ، وما هو خاص تعمم في السكل حكمه ، ثم الفرق بين الواجب ، والندب ، والإباحة ، والحظر ، والكراهة ، حتى لا يشذ عنه وجه من هذه الوجوه ، ولا يختلط عليه باب بباب .

ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين ، وتابعي التابعين من السلف الصالحين ، حتى لا يقع اجتهداه في مخالفة الإجماع .

ثم التهدي إلى مواضع الأقيسة ، وكيفية النظر والتردد فيها ، من طلب أصل أولا ، ثم طلب معنى مخيل يستنبط منه ، فيعاق الحكم عليه ، أو شبه يغلب على الظن فيلحق الحكم به .

فهذه خمسة شرائط لابد من مراعاتها حتى يكون المجتهد مجتهدا واجب الاتباع

والتقليد في حق العامى ، وإلا فكل حكم لم يستند إلى قياس واجتهاد مثل ما ذكرنا فهو مرسل مهمل .

قالوا : فإذا حصل المجتهد هذه المعارف ساع له الاجتهاد . ويكون الحكم الذى أدى إليه اجتهاده سائعا في الشرع ، ووجب على العامى تقليده ، والأخذ بفتواه ، وقد استفاض الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : « يا معاذ ، بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد برأى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضاه . »

وقد روى عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : « لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن قلت : يا رسول الله ! كيف أقضى بين الناس وأنا حديث السن ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدرى وقال : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ، فما شككت بعد ذلك في قضاء بين اثنين . »

١ — أحكام المجتهدين في الأصول والفروع

ثم اختلف أهل الأصول في تصويب المجتهدين في الأصول والفروع . فعامة أهل الأصول على أن الناظر في المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية القطعية يجب أن يكون متعين الإصابة ، فالصيب فيها واحد بعينه ، ولا يجوز أن يختلف المختلفان في حكم عقلية حقيقة الاختلاف بالنفي والإثبات على شرط التقابل المذكور ، بحيث ينفي أحدهما ما يثبتته الآخر بعينه من الوجه الذى يثبتته ، في الوقت الذى يثبتته إلا وأن يقتسما الصديق والكاذب . وإلحق بالباطل ، سواء كان الاختلاف بين أهل الأصول في الإسلام ، أو بين أهل الإسلام وبين أهل الملل والنحل الخارجة عن الإسلام فإن المختلف فيه لا يحتمل توارد الصديق والكاذب ، والصواب والخطأ عليه في حالة واحدة ، وهو مثل قول أحد المحققين : زيد في هذه

الدار في هذه الساعة ، وقول الثاني : ليس زيد في هذه الدار في هذه الساعة ، فإننا نعلم قطعاً أن أحد الخبّرين صادق ، والآخر كاذب ، لأن الخبر عنه لا يحتمل اجتماع الحالتين فيه معاً ، فيكون زيد في الدار ولا يكون في الدار .

لعمري ! قد يختلف المختلفان في حكم عقلي في مسألة ، ويكون محل الاختلاف مشتركاً . وشروط تقابل القضيتين نافذاً ، فحينئذ يمكن أن يصوب المتنازعان ، ويرتفع النزاع بينهما برفع الاشتراك أو يعود النزاع إلى أحد الطرفين .

مثال ذلك : المختلفان في مسألة الكلام ليسا يتواردان على معنى واحد بالنفي والإثبات . فإن الذي قال : هو مخلوق ، أراد به أن الكلام هو الحروف والأصوات في اللسان ، والرقوم والكلمات في الكتابة ، قال : وهذا مخلوق ، والذي قال : ليس بمخلوق ، لم يرد به الحروف والرقوم ، وإنما أراد به معنى آخر ؛ فلم يتواردا بالتنازع في الخلق على معنى واحد .

وكذلك في مسألة الرؤية ، فإن النافي قال : الرؤية إنما هي اتصال شعاع بالمرئى ، وهو لا يجوز في حق البارئ تعالى ، والمثبت قال : الرؤية إدراك أو علم مخصوص ، ويجوز تعلقه بالبارئ تعالى ، فلم يتوارد النفي والإثبات على معنى واحد إلا إذا رجع الكلام إلى إثبات حقيقة الرؤية فيتفقان أولاً على أنها ما هي ؟ ثم يتكلمان نفيًا وإثباتاً .

وكذلك في مسألة الكلام يرجعان إلى إثبات ماهية الكلام ، ثم يتكلمان نفيًا وإثباتاً ، وإلا فيمكن أن تصدق القضيتان .

وقد صار أبو الحسن العنبري إلى أن كل مجتهد ناظر في الأصول مصيب ، لأنه أدى ما كلفه من المبالغة في تسديد النظر في المنظور فيه ، وإن كان متعيناً نفيًا وإثباتاً ؛ إلا أنه أصاب من وجه ، وإنما ذكر هذا في الإسلاميين من الفرق ، وأما الخارجون عن الملة فقد تقررت النصوص والاجماع على كفرهم وخطئهم ، وكان سياق مذهبه يقتضى تصويب كل مجتهد على الإطلاق ، إلا أن النصوص والاجماع صدته عن تصويب كل ناظر ، وتصديق كل قائل .

وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء مع قطعهم بأن الصيب واحد بعينه ، لأن التكفير حكم شرعى ، والتصويب حكم عقلى ، فن مبالغ متعصب لمذهبه كفر وضلل مخالفه ، ومن متساهل متألف لم يكفر .

ومن كفر قرن كل مذهب ومقالة بمقالة واحد من أهل الأهواء واللبل ، كتقنين القدرية بالجوس ، وتقنين المشبهة باليهود ، وتقنين الرافضة بالنصارى ، وأجرى حكم هؤلاء فيهم من المناكحة ، وأكل الذبيحة .

ومن تساهل ولم يكفر قضى بالتضليل ، وحكم بأنهم هلكى فى الآخرة واختلقوا فى اللعن على حسب اختلافهم فى التكفير والتضليل .

وكذلك من خرج على الإمام الحق بنىا وعدوانا ، فإن كان صدر خروجه عن تأول واجتهاد سعى باغيا مخطئا ثم البغى : هل يوجب اللعن .

فعند أهل السنة : إذا لم يخرج بالبغى عن الإيمان لم يستوجب اللعن .

وعند المعتزلة : يستحق اللعن بحكم فسقه ، والفاسق خارج عن الإيمان ، وإن كان صدر خروجه عن البغى والحسد والمروق عن الدين فإجماع المسلمين : استحق اللعن باللسان والقتل بالسيف والسنان

* * *

وأما المجتهدون فى الفروع فاختلقوا فى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام ، ومواقع الاختلاف مظان غلبات الظنون ، بحيث يمكن تصويب كل مجتهد فيها ، وإتما يبنى ذلك على أصل ، وهو أنا نبش : هل لله تعالى حكم فى كل حادثة أم لا ؟

فن الأصوليين من صار إلى أن لاحكم لله تعالى فى الوقائع المجتهد فيها حكما بعينه قبل الاجتهاد ، من جواز وحظر ، وحلال وحرام . وإتما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد وأن هذا الحكم منوط بهذا السبب . فما لم يوجد السبب لم يثبت الحكم ؛ خصوصا على

مذهب من قال : إن الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات في الذات ، وإنما هي راجعة إلى أقوال الشارع : افعل ، لا تفعل . وعلى هذا المذهب كل مجتهد مصيب في الحكم .

ومن الأصوليين من صار إلى أن الله تعالى في كل حادثة حكماً بعينه ، قبل الاجتهاد من جواز وحظر ، بل وفي كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحمّل وتحريم ، وإتما يرتاده المجتهد بالطلب والاجتهاد ، إذ الطلب لا بد له من مطلوب . والاجتهاد يجب أن يكون من شيء إلى شيء ، فالطلب المرسل لا يعقل ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعمومات ، وبين المسائل المجمع عليها ، فيطلب الرابطة المعنوية ، أو التقريب من حيث الأحكام والصور ، حتى يثبت في المجتهد فيه مثل ما يلفيه في المتفق عليه ، ولو لم يكن له مطلوب معين : كيف يصح منه الطلب على هذا الوجه ؟ فعلى هذا المذهب : المصيب واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب ، وإن كان الثاني معذورا نوع عنر إذ لم يقصر في الاجتهاد .

ثم : هل يتعين المصيب ، أم لا ؟ فأكثرهم على أنه لا يتعين ، فالمصيب واحد لا بعينه . ومن الأصوليين من فصل الأمر فيه فقال : ينظر في المجتهد فيه ، فإن كانت مخالفة النص ظاهرة في واحد من المجتهدين ، فهو الخطئ بعينه خطأ لا يبلغ تضايلا . والتمسك بالخبر الصحيح والنص الظاهر مصيب بعينه ، وإن لم تكن مخالفة النص ظاهرة فلم يكن مخطئاً بعينه ، بل كل واحد منهما مصيب في اجتهاده ، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه .

هذه جملة كافية في أحكام المجتهدين في نوعي : الأصول والفروع . والسألة مشكلة والقضية معضلة .

٢ — حكم الاجتهاد والتقليد، والمجتهد والمقلد

ثم الاجتهاد من فروض الكفايات ، لامن فروض الأعيان ، إذا اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه ، وأشرفوا على خطر عظيم . فإن الأحكام الشرعية الاجتهادية إذا كانت مترتبة على الاجتهاد ، ترتب السبب على السبب ، ولم يوجد السبب : كانت الأحكام عاطلة ، والآراء كلها فائتة ، فلا بد إذن من مجتهد .

وإذا اجتهد المجتهدان ، وأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى خلاف ما أدى إليه اجتهاد الآخر ، فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر ، وكذلك إذا اجتهد مجتهد واحد في حادثة ، وأدى اجتهاده إلى جواز أو حظر ، ثم حدثت تلك الحادثة بعينه في وقت آخر ، فلا يجوز له أن يأخذ باجتهاده الأول ، إذ يجوز أن يبدو له في الاجتهاد الثاني ما أغفله في الاجتهاد الأول .

وأما العامى فيجب عليه تقليد المجتهد ، وإلا مذهب فيما يسأله : مذهب من يسأله عنه ، هذا هو الأصل . إلا أن علماء الفريقين لم يجوزوا أن يأخذ العامى الحنفى إلا بمذهب أبى حنيفة والعامى الشافعى إلا بمذهب الشافعى ، لأن الحكم بأن لا مذهب للعامى ، وأن مذهب مذهب الملقى ، يؤدى إلى خلط وخط ، فلماذا لم يجوزوا ذلك .

وإذا كان مجتهدان في بلد : اجتهد العامى فيهما حتى يختار الأفضل والأورع ويأخذ بفتواه . وإذا أفق الملقى على مذهبه ، وحكم به قاض من القضاة على مقتضى فتواه ، ثبت الحكم على المذاهب كلها . وكان القضاء إذا اتصل بالفتوى ألزم الحكم كالقبض مثلا إذا اتصل بالعقد . ثم العامى بأى شيء يعرف أن المجتهد قد وصل إلى حد

الاجتهاد ؟ وكذلك المجتهد نفسه متى يعرف أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد ؟
ففيه نظر .

* * *

ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره من لم يجوز القياس والاجتهاد
في الأحكام . وقال : الأصول هي : الكتاب والسنة والإجماع فقط ، ومنع أن يكون
القياس أصلا من الأصول وقال : إن أول من قاس إبليس ، وظن أن القياس أمر خارج
عن مضمون الكتاب والسنة . ولم يدرك أنه طلب حكم الشرع من مناهج الشرع ، ولم
تنضبط قط شريعة من الشرائع إلا باقتران الاجتهاد بها ؛ لأن من ضرورة الانتشار
في العالم الحكم بأن الاجتهاد معتبر . وقد رأينا الصصابة رضى الله عنهم : كيف اجتهدوا
وكم قاسوا خصوصا في مسائل الوارث من توريث الإخوة مع الجد وكيفية توريث
الكلالة ، وذلك مما لا يخفى على المتدبر لأحوالهم .

٣ — أصناف المجتهدين

ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين ؛ لا يعدوان إلى ثالث .

أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي

أصحاب الحديث :

وهم أهل الجواز ، هم أصحاب مالك بن أنس ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي ،
وأصحاب سفيان الثوري ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأصحاب داود بن علي بن محمد
الأصفهاني ، وإنما سموا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار
وبناء الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبرا
أو أمرا .

قال الشافعي: إذا وقد وجدتم لى مذهبا، ووجدتم خيرا على خلاف مذهبي، فاعلموا أن مذهبي ذلك الخبر. ومن أصحابه: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى الزني، والربيع ابن سليمان الجيزي، وحرملة بن يحيى النجبي، والربيع بن سليمان المرادي، وأبو يعقوب البويطي، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي. وهم لا يزيدون على اجتهداه اجتهدا، بل يتصرفون فيما قل عنه، توجيها، واستنباطا، ويصدرون عن رأيه جملة، فلا يخالفونه البتة.

أصحاب الرأي:

وهم أهل العراق؛ هم أصحاب أبي حنيفة النعمان بن ثابت. ومن أصحابه: محمد ابن الحسن، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن محمد القاضي، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وابن سماعة، وعافية القاضي، وأبو مطيع البلخي، وبشر المريسي.

وإنما سموا أصحاب الرأي، لأن أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس، والمعنى المستنبط من الأحكام، وبناء الحوادث عليها، وربما يقدمون القياس الجلي على آحاد الأخبار. وقد قال أبو حنيفة: علمنا هذا رأى أحسن ما قدرنا عليه، فن قدر على غير ذلك فلم مارأى، ولنا مارأينا.

وهؤلاء ربما يزيدون على اجتهداه اجتهدا، ويخالفونه في الحكم الاجتهادي، والمسائل التي خالفوه فيها معروفة.

فرقة وتذكرة:

اعلم أن بين الفريقين اختلافات كثيرة في الفروع، ولهم فيها تصانيف، وعليها مناظرات، وقد بلغت النهاية في مناهج الظنون، حتى كأنهم قد أشرفوا على القطع واليقين، وليس يلزم من ذلك تكفير، ولا تضليل، بل كل مجتهد مصيب كما ذكرنا قبل هذا.

الباب الثاني

أهل الكتاب

الخارجون عن الملة الحنيفية ، والشرعة الإسلامية من يقول بشرية وأحكام ،
وخلود وأعلام . وهم قد انقسموا :

إلى من له كتاب محقق مثل التوراة والإنجيل ، وعن هذا يخاطبهم التنزيل
بأهل الكتاب .

وإلى من له شبهة كتاب مثل المجوس والمناوية . فإن الصحف التي أنزلت على
إبراهيم عليه السلام قد رفعت إلى السماء لأحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقد العهد
والذمام معهم ، وَيُنَحَّى بهم نحو اليهود والنصارى ، إذ هم من أهل الكتاب ، ولكن
لا يجوز منا كتمانهم ، ولا أكل ذبائهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم .

فحين تقدم ذكر أهل الكتاب ، لتقدمهم بالكتاب ، ونهخر ذكر من له
شبهة كتاب .

أهل الكتاب والأميون :

الفرقتان المتقابلتان قبل المبعث هم أهل الكتاب والأميون ، والأئمة من لا يعرف
الكتابة . وكانت اليهود والنصارى بالمدينة ، والأميون بمكة .

وأهل الكتاب كانوا ينصرون دين الأسباط ، ويذهبون مذهب بنى إسرائيل ،
والأميون كانوا ينصرون دين القبائل ، ويذهبون مذهب بنى إسماعيل . ولما انشعب النور
الوارد من آدم عليه السلام إلى إبراهيم عليه السلام ، ثم الصادر عنه إلى شعبتين : شعبة

فى بنى إسرائيل ، وشعبة فى بنى إسماعيل ، وكان النور المنحدر منه إلى بنى إسرائيل
ظاهرا ، والنور المنحدر منه إلى بنى إسماعيل مخفيا ؛ كان يستدل على النور الظاهر بظهور
الأشخاص وإظهار النبوة فى شخص شخص . ويستدل على النور الخفى بإبانة المناسك
والعلامات ، وستر الحال فى الأشخاص .

وقبله الفرقة الأولى : بيت المقدس . وقبله الفرقة الثانية : بيت الله الحرام الذى وضع
للناس ببكة مباركا وهدى للعالمين . وشريعة الأولى : ظواهر الأحكام . وشريعة الثانية :
رعاية المشاعر الحرام . وخصماء الفريق الأول : الكافرون مثل فرعون وهامان ؛
وخصماء الفريق الثانى : المشركون مثل عبدة الأصنام والأوثان . فتقابل الفريقان وصح
التقسيم بهذه التقابليين .
اليهود والنصارى .

وهاتان الأمتان من كبار أمم أهل الكتاب . والأمة اليهودية أكبر لأن الشريعة
كانت لموسى عليه السلام ، وجميع بنى إسرائيل كانوا متعبدين بذلك ، مكلفين بالتمزام
أحكام التوراة .

والإنجيل النازل على المسيح عليه السلام لا يتضمن أحكاما ، ولا يستبطن حلالا
ولا حراما ، ولكنه رموز وأمثال ، ومواعظ ومزاجر ، وماسواها من الشرائع والأحكام
فمخاللة على التوراة كما سنبين . فكانت اليهود لهذه القضية لم يتقادوا لعيسى بن مريم عليه
السلام ، وادعوا عليه أنه كان مأمورا بمتابعة موسى عليه السلام ، ومواقفة التوراة ، فغير
وبدل . وعدّوا عليه تلك التغييرات ، منها : تغيير السبت إلى الأحد . ومنها تغيير أكل
لحم الخنزير ، وكان حراما فى التوراة . ومنها : الختان والغسل ، وغير ذلك .

والمسلمون قد بينوا أن الأمتين قد بدلوا وحرفوا ، والإفيسى عليه السلام كان مقرا
لما جاء به موسى عليه السلام ، وكلاهما مبشران بمقدم نبينا محمد نبى الرحمة صلوات الله
عليهم أجمعين . وقد أمرهم أئمتهم وأنبيأؤهم وكتابهم بذلك . وإنا بنى أسلافهم الحصون

والتقاع بقرب المدينة لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي آخر الزمان . فأمرهم بمهاجرة أوطانهم بالشام إلى تلك القلاع والبقاع ، حتى إذا ظهر وأعلن الحق بفاران ، وهاجر إلى دار هجرته يثرب هجروه وتركوا نصره . وذلك قوله تعالى : (وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ^(١)) .

وإنما الخلاف بين اليهود والنصارى ما كان يرتفع إلّا بكه ، إذ كانت اليهود تقول (لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ ^(٢)) وكانت النصارى تقول : (لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَقُولُونَ الْكِتَابَ ^(٣))) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم : (لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ^(٤))) وما كان يمكنهم إقامتها إلّا بإقامة القرآن الحكيم ، وبحكم نبي الرحمة رسول آخر الزمان . فلما أبوا ذلك وكفروا بآيات الله (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَلِلْمَسْكَنَةِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ^(٥))) الآية

الفصل الأول

اليهود خاصة

هاد الرجل : أى رجع وتاب . وإنما لزمهم هذا الاسم لقول موسى عليه السلام : - إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ - أى رجعنا وتضرعنا .

وهم أمة موسى عليه السلام ، وكتابهم التوراة : وهو أول كتاب نزل من السماء ؛ أعنى أن ما كان ينزل على إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ما كان يسمى كتاباً ؛

(٢٤٢) البقرة آية ١١٣ -

(٥) البقرة آية ٦١ .

(١) البقرة آية ٨٩

(٤) المائدة آية ٦٨ .

بل صحفا . وقد ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ » فأنبت لها اختصاصاً آخر سوى سائر الكتب . وقد اشتمل ذلك على أسفار . فيذكر مبتدأ الخلق في السفر الأول . ثم يذكر الأحكام والحدود ، والأحوال والقصص ، واللواغظ والأذكار في سفر سفر .

وأُنزل عليه أيضا الألواح على شبه مختصر مافي التوراة ؛ تشتمل على الأقسام العلمية والعملية . قال الله تعالى : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً ^(١)) إشارة إلى تمام القسم العلمي (وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ ^(٢)) إشارة إلى تمام القسم العملي .

قالوا : وكان موسى عليه السلام قد أفضى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون وصيه وفتاه والقائم بالأمر من بعده ليفضى بها إلى أولاد هارون ، لأن الأمر كان مشتركاً بينه وبين أخيه هارون عليهما السلام ، إذ قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام في دعائه حين أوحى إليه أولاً : (وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ^(٣)) وكان هو الوصي . فلما مات هارون في حال حياة موسى انتقلت الوصية إلى يوشع بن نون ودبعة ليوصلها إلى شبير وشبير ابني هارون قراراً . وذلك أن الوصية والإمامة بعضها مستقر ، وبعضها مستودع .

واليهود تدعى أن الشريعة لا تكون إلا واحدة . وهي ابتدأت بموسى عليه السلام وتمت به . فلم تكن قبله شريعة إلا حدود عقلية ، وأحكام مصلحية .

ولم يجزوا النسخ أصلاً . قالوا : فلا يكون بعده شريعة أصلاً ؛ لأن النسخ في الأوامر بداء ، ولا يجوز البداء على الله تعالى .

ومسائلهم تدور على جواز النسخ ومنعه . وعلى التشبيه ونفيه ، والقول بالقدر ، والجبر وتجويز الرجعة ، واستحالتها .

أما النسخ فكما ذكرنا .

وأما التشبيه فلائهم وجدوا التوراة ملئت من التشابهات مثل الصورة ، والمشاهدة ، والتكليم جهرا ، والنزول على طور سيناء انتقالا ، والاستواء على العرش استقرارا ، وجواز الرؤية فوقا وغير ذلك .

وأما القول بالقدر فهم مختلفون فيه حسب اختلاف الفريقين في الإسلام . فالربانيون كالمتعزلة فينا ، والقراون كالجبرة والمشبهة .

وأما جواز الرجعة فإنما وقع لهم من أمرين : أحدهما : حديث عزيز عليه السلام إذ أماته الله مائة عام ثم بعثه . والثاني : حديث هارون عليه السلام ، إذ مات في التيه . وقد نسبوا موسى إلى قتله بألواحه ، قالوا : حسده ، لأن اليهود كانوا أميل إليه منهم إلى موسى . واختلفوا في حال موته ، فمنهم من قال إنه مات وسيرجع ، ومنهم من قال : غاب وسيرجع .

وأعلم أن التوراة قد اشتملت بأمرها على دلالات وآيات تدل على كون شريعة نبينا المصطفى عليه الصلاة والسلام حقا ، وكون صاحب الشريعة صادقا ، بل ما حروفه وغيره وبدلوه ، إما تحريفا من حيث الكتابة والصورة . وإما تحريفا من حيث التفسير والتأويل .

وأظهرها ذكر إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل . ودعاؤه في حقه ، وفي حق ذريته . وإجابة الرب تعالى لإياه ، إني باركت على إسماعيل وأولاده ، وجعلت فيهم الخير كله ، وسأظهرهم على الأمم كلها ، وسأبعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتي .

واليهود معترفون بهذه القضية ، إلا أنهم يقولون : أجابه بالملك دون النبوة والرسالة . وقد ألزمهم أن الملك الذي سلمت : أهو ملك بعدل وحق أم لا ؟ فإن لم يكن بعدل وحق ، فكيف ين على إبراهيم عليه السلام بملك في أولاده وهو جور وظلم ؟ وإن سلمت العدل والصدق من حيث الملك ، فالملك يجب أن يكون صادقا على الله تعالى فيما

يدعيه ويقوله ، وكيف يكون الكاذب على الله تعالى صاحب عدل وحق ؟ إذ لا ظلم أشد من الكذب على الله تعالى . ففي تكذيبه تجويره ، وفي التجوير رفع اللنة بالنعمة ، وذلك خلف .

ومن العجب أن في التوراة : أن الأسباب من بنى إسرائيل كانوا يراجعون القبائل من بنى إسماعيل ، ويعلمون أن في ذلك الشعب علما لدنيا لم تشتمل التوراة عليه . وورد في التواريخ أن أولاد إسماعيل عليه السلام كانوا يسمون آل الله ، وأهل الله ، وأولاد إسرائيل : آل يعقوب ، وآل موسى ، وآل هارون . وذلك كسر عظيم .

وقد ورد في التوراة أن الله تعالى جاء من طور سيناء ، وظهر بساعير ، وعان بفاران . وساعير جبال بيت المقدس التي كانت مظهر عيسى عليه السلام . وفاران : جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت الأسرار الإلهية ، والأنوار الربانية في الوحي والتنزيل والمناجاة ، والتأويل على مراتب ثلاث : مبدأ ، ووسط ، وكمال . والحجىء أشبه بالمبدأ ، والظهور أشبه بالوسط ، والإعلان أشبه بالكمال ، عبرت التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل : بالحجىء من طور سيناء . وعن طلوع الشمس بالظهور على ساعير . وعن البلوغ إلى درجة الكمال بالاستواء والإعلان على فاران ، وفي هذه الكلمات : إثبات نبوة المسيح عليه السلام ، والمصطفى محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد قال المسيح في الإنجيل : ما جئت لأبطل التوراة ، بل جئت لأكملها . قال صاحب التوراة : النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . وأنا أقول : « إذا طمك أخوك على خدك الأيمن فضع له خدك الأيسر » .

والشريعة الأخيرة وردت بالأميرين جميعا . أما القصاص ففي قوله تعالى : (كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ^(١)) وأما العقو ففى قوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى^(٢)) .

فى أحكام التوراة : أحكام السياسة الظاهرة العامة . وفى الإنجيل : أحكام السياسة الباطنة الخاصة . وفى القرآن أحكام السياستين جميعا (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ^(٣)) إشارة إلى تحقيق السياسة الظاهرة . وقوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى^(٤)) ، وقوله : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ^(٥)) إشارة إلى تحقيق السياسة الباطنة ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « هُوَ أَنْ تَعْفَوْ عَنْ ظَلَمِكَ ، وَتَعطى من حرمك ، وتصل من قطعك » .

ومن العجب أن من رأى غيره يصدق ما عنده ويكمله ويرقيه من درجة إلى درجة ، كيف يسوغ له تكذيبه ؟ والنسخ فى الحقيقة ليس إبطالا ، بل هو تكميل .

وفى التوراة أحكام عامة ، وأحكام خاصة ، إما بأشخاص ، وإما بأزمان . وإذا انتهى الزمان لم يبق ذلك لا محالة ، ولا يقال إنه إبطال أو بداء . كذلك هاهنا :

وأما السبت فلو أن اليهود عرفوا ، لم ورد التكليف بملزمة السبت ، وهو يوم أى شخص من الأشخاص ؟ وفى مقابلة أية حالة من الأحوال ؟ وجزئى أى زمان ؟ عرفوا أن الشريعة الأخيرة حق ، وأنها جاءت لتقرر السبت ، لا لإبطاله ، وهم الذين عدوا فى السبت حتى مسخوا قرعة خاسئين . وهم يعترفون بذلك ، وبأن موسى عليه السلام بنى بيتا وصور فيه صورا وأشخاصا ، وبين مراتب الصور ، وأشار إلى تلك الرموز . ولكن لما قفلوا الباب ، باب حطة ؛ ولم يمكنهم التسور على سنن اللصوص ، تحيروا تأميين ، وتأهوا متحيرين ، فاختلفوا على إحدى وسبعين فرقة .

ونحن نذكر منها أشهرها وأظهرها عندهم ، ونترك الباقي هملا ، والله الموفق .

(١) البقرة آية ١٧٨ ، ٢٢٧ ، ١٧٩ .

(٢) الأعراف آية ١٩٩ .

١ - العِنايَة

نسبوا إلى رجل يقال له عنان بن داود ، رأس الجالوت يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسماك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته . ويقولون إنه لم يخالف التوراة البتة ، بل قررهما ، ودعا الناس إليها . وهو من بنى إسرائيل المتعبدين بالتوراة ومن المستجيبين لموسى عليه السلام ؛ إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته .

ومن هؤلاء من يقول : إن عيسى عليه السلام لم يدع أنه نبي مرسل ، وليس من بنى إسرائيل ، وليس هو صاحب شريعة ناسخة لشريعة موسى عليه السلام ، بل هو من أولياء الله المخلصين العارفين بأحكام التوراة . وليس الإنجيل كتابا أنزل عليه وحيا من الله تعالى ، بل هو جمع أحواله من مبدئه إلى كماله . وإنما جمعه أربعة من أصحابه الحواريين فكيف يكون كتابا منزلا ؟

قالوا : واليهود ظلموه حيث كذبوه أولا ، ولم يعرفوا بعد دعواه ، وقتلوه آخرا ، ولم يعلموا بعد محله ومغزاه . وقد ورد في التوراة ذكر المشيخا في مواضع كثيرة ، وذلك هو المسيح ؛ ولكن لم ترد له النبوة ، ولا الشريعة الناسخة . وورد فارقايط وهو الرجل العالم ؛ وكذلك ورد ذكره في الإنجيل ، فوجب محله على ما وجد . وعلى من ادعى غير ذلك تحقيقه وحده .

٢ - العيسوية

نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهيم ، أبي عابد الله . كان في زمن المنصور ، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبه بشر كثير من اليهود ، وادّعوا له آيات ومعجزات ،

وزعموا أنه لما حارب خط على أصحابه خطا بعود آس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس ينالك عدو بسلاح . فكان العدو يحملون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم خوفا من طلسم أو عزيمة ربما وضعها . ثم إن أبا عيسى خرج من الخط وحده على فرسه فقاتل وقتل من المسلمين كثيرا . وذهب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء النهر الرمل ليسمعهم كلام الله . وقيل إنه لما حارب أصحاب المنصور بالرى قتل وقتل أصحابه .

زعم أبو عيسى أنه نبي ؛ وأنه رسول المسيح المنتظر . وزعم أن للمسيح خمسة من الرسل يأتون قبله واحدا بعد واحد . وزعم أن الله تعالى كلمه ، وكلفه أن يخلص بنى إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين . وزعم أن المسيح أفضل ولد آدم ؛ وأنه أعلى منزلة من الأنبياء الماضين ، وإذ هو رسوله فهو أفضل الكل أيضا . وكان يوجب تصديق المسيح ؛ ويعظم دعوة الداعى ، ويزعم أيضا أن الداعى هو المسيح .

وحرم في كتابه الذبائح كلها ، ونهى غن أكل كل ذى روح على الإطلاق طيرا كان أو بهيمة . وأوجب عشر صلوات ، وأمر أصحابه بإقامتها وذكر أوقاتها ، وخالف اليهود في كثير من أحكام الشريعة الكثيرة المذكورة في التوراة .

وتوراة الناس هي التي جمعها ثلاثون حبرا لبعض ملوك الروم حتى لا يتصرف فيها كل جاهل بمواضع أحكامها ، والله الموفق .

٣ - المقارنة اليهودية

نسبوا إلى يوزعان من همدان . وقيل : كان اسمه يهوذا . كان يحث على الزهد ، وتكثير الصلاة ، وينهى عن اللحوم والأنبذة . وفيما نقل عنه تعظيم أمر الداعى . وكان يزعم أن للتوراة ظاهرا وباطنا ، وتنزيلا وتأويلا . وخالف بتأويلاته عامة اليهود ،

وخالفهم في التشبيه ومال إلى القدر . وأثبت الفعل حقيقة للعبد ، وقدر الثواب والعقاب عليه ، وشدد في ذلك . .

ومنهم : الموشكانية : أصحاب موشكان . كان على مذهب يوزعان غير أنه كان يوجب الخروج على مخالفه ، ونصب القتال معهم . نخرج في تسعة عشر رجلا قتل بفاحية قم . وذكر عن جماعة من الموشكانية أنهم أثبتوا نبوة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام إلى العرب وسائر الناس سوى اليهود ، لأنهم أهل ملة وكتاب .

وزعمت فرقة من المقاربة أن الله تعالى خاطب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بواسطة ملك اختاره ، وقدمه على جميع الخلائق واستخلفه عليهم . وقالوا : كل ما في التوراة وسائر الكتب من وصف الله تعالى ، فهو خبر عن ذلك الملك . وإلا فلا يجوز أن يوصف الله تعالى بوصف . قالوا : وإن الذي كلم موسى عليه السلام تسليما هو ذلك الملك والشجرة المذكورة في التوراة هو ذلك الملك . ويتعالى الرب تعالى عن أن يكلم بشرا تسليما . وحمل جميع ماورد في التوراة من طلب الرؤية : وشافته الله ، وجاء الله ، وطلع الله في السحاب ، وكتب التوراة بيده ، واستوى على العرش استقرارا ، وله صورة آدم ، وشعر قطط ، ووفرة سوداء ، وأنه بكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وأنه ضحك الجبار حتى بدت نواجذه ، إلى غير ذلك ، على ذلك الملك . قال : ويجوز في العادة أن يبعث ملكا روحانيا من جملة خواصه ، ويلقى عليه اسمه ، ويقول : هذا هو رسولى ، ومكانه فيكم مكاني ، وقوله قولى ، وأمره أمرى ، وظهوره عليكم ظهورى كذلك يكون جال ذلك الملك .

وقيل إن أرنوس حيث قال في المسيح إنه هو الله ، وإنه صفوة العالم ، أخذ قوله من هؤلاء . وكانوا قبل أرنوس بأربعمائة سنة ، وهم أصحاب زهد وتقشف .

وقيل صاحب هذه المقالة هو : بنيامين النهاوندى ، قرر لهم هذا المذهب وأعلمهم أن الآيات المتشابهات في التوراة كلها مؤولة . وأنه تعالى لا يوصف بأوصاف البشر ، ولا يشبه

شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وأن المراد بهذه الكلمات الواردة في التوراة ذلك الملك العظيم .

وهذا كما يحمل في القرآن المجيء ، والإتيان على إتيان ملك من الملائكة ، وهو كما قال تعالى في حق مريم عليها السلام (فَفَتَحْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا^(١)) . وفي موضع آخر : (فَفَتَحْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا^(٢)) وإنما النافخ جبريل عليه السلام ، حين تمثل لها بشراً^(٣) سوياً ليهب لها غلاماً زكياً .

٤ — السامرة

هؤلاء قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر، ويتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام وأنكروا نبوة من بعدهم من الأنبياء إلا نبيا واحداً ، وقالوا : التوراة ما بشرت إلا بنبي واحد يأتي من بعد موسى ، يصدق ما بين يديه من التوراة ، ويحكم بحكمها ، ولا يخالفها البتة .

وظهر في السامرة رجل يقال له الألفان ، ادعى النبوة وزعم أنه هو الذي بشر به موسى عليه السلام، وأنه هو الكوكب الذي ورد في التوراة أنه يضيء ضوء القمر ، وكان ظهوره قبل المسيح عليه السلام بقريب من مائة سنة .

وافترقت السامرة إلى دوستانية وهم الألفانية ، وإلى كوستانية . والدوستانية معناها : الفرقة المتفرقة الكاذبة . والكوستانية معناها : الجماعة الصادقة . وهم يقرون بالآخرة ،

(١) الأنبياء آية ٩١ .

(٢) الصحرى آية ١٢ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في سورة مريم آية ١٨ ، ١٩ : (فتمثل لها بشراً سوياً . قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقياً . قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً) .

والتواب والعقاب فيها ، والدوستانية تزعم أن التواب والعقاب فى الدنيا . وبين الفريقين اختلاف فى الأحكام والشرائع .

وقبله السامرة جبيل يقال له غريزيم بين بيت المقدس ونابلس . قالوا : إن الله تعالى أمر داود أن يبنى بيت المقدس بجبل نابلس وهو الطور الذى كلم الله عليه موسى عليه السلام . فتحول داود إلى إيلياء وبنى البيت ثمة ، وخالف الأمر فظلم . والسامرة توجهوا إلى تلك القبلة دون سائر اليهود ، ولقتهم غير لغة اليهود ، وزعموا أن التوراة كانت بلسانهم وهى قرية من العبرانية فنقلت إلى السريانية .

فهذه أربع فرق هم الكبار . وانشعبت منهم الفرق إلى إحدى وسبعين فرقة .

وهم بأسرهم أجمعوا على أن فى التوراة بشارة بواحد بعد موسى . وإنما افتراقهم إما فى تعيين ذلك الواحد ، أو فى الزيادة على ذلك الواحد . وذكر المشيخا وآثاره ظاهر فى الأسفار ، وخروج واحد فى آخر الزمان هو الكوكب المضى الذى تشرق الأرض بنوره أيضا متفق عليه ، واليهود على انتظاره . والسبت يوم ذلك الرجل ، وهو يوم الاستواء بعد الخلق .

وقد اجتمعت اليهود عن آخرهم على أن الله تعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض استوى على عرشه مستلقيا على قفاه ، واضعا إحدى رجليه على الأخرى .

وقالت فرقة منهم إن ستة الأيام التى خلق الله تعالى فيها السموات والأرض هى ستة آلاف سنة . فإن يوما عند الله كالف سنة مما تعدون ، بالسير القمري . وذلك هو ماضى من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، وبه يتم الخلق . ثم إذا بلغ الخلق إلى النهاية ابتداء الأمر . ومن ابتداء الأمر يكون الاستواء على العرش ، والفراغ من الخلق . وليس ذلك أمراً كان ومضى ، بل هو فى المستقبل إذا عددنا الأيام بالألوف .

لفصل الثاني

النصارى

النصارى أمة المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته عليه السلام . وهو المبعوث .
حقا بعد موسى عليه السلام ، المبشر به فى التوراة . وكانت له آيات ظاهرة . وبنات
زاهرة ، ودلائل باهرة ، مثل إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، ونفس وجوده
وفطرته آية كاملة على صدقه . وذلك حصوله من غير نطفة سابقة . ونطقه البين من غير
تعليم سالف . وجميع الأنبياء بلاغ وحيمهم أربعون سنة . وقد أوحى الله تعالى إليه إنطافا
فى الهدى ، وأوحى إليه إبلاغا عند الثلاثين . وكانت مدة دعوته ثلاث سنين ، وثلاثة
أشهر ، وثلاثة أيام .

فلما رفع إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه . وإنما اختلافهم تعود
إلى أمرين :

أحدهما : كيفية نزوله واتصاله بأمه ، وتجسد الكلمة .

والثانى : كيفية صعوده ، واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة .

أما الأول فإنهم قضوا بتجسد الكلمة ، ولهم فى كيفية الاتحاد والتجسد كلام : فمنهم
من قال : أشرق على الجسد إشراف النور على الجسم المشف . ومنهم من قال : انطبع فيه
انطباع النقش فى الشمع . ومنهم من قال : ظهر به ظهور الروحانى بالجسمانى . ومنهم من
قال : تدرّج اللاهوت بالناسوت . ومنهم من قال : ما زجت الكلمة جسد المسيح
بمازجة اللبن الماء ، والماء اللبن ، وأثبتوا لله تعالى أقانيم ثلاثة . قالوا : البارئ تعالى جوهر
واحد ، يعنون به القائم بالنفس ، لا التحيز والحجمية . فهو واحد بالجوهرية ، ثلاثة

بالاتنومية ، ويعنون بالأقانيم الصفات كالوجود والحياة والعلم وسموها : الأب والابن ، وروح القدس ، وإنما العلم تدرّج وتجدد سائر الأقانيم .

وقالوا في الصعود إنه قتل وصلب ، قتله اليهود حسدا وبغيا ، وإنكارا لنبوته ودرجته . ولكن القتل ما ورد على الجزء اللاهوتي . وإنما ورد على الجزء الناسوتي . قالوا : وكال شخص الإنسانى فى ثلاثة أشياء : نبوة ، وإمامة ، وملسكة . وغيره من الأنبياء كانوا موصوفين بهذه الصفات الثلاث أو ببعضها . وللمسيح عليه السلام درجته فوق ذلك لأنه الابن الوحيد فلا نظير له ، ولا قياس له إلى غيره من الأنبياء ، وهو الذى به غفرت زلة آدم عليه السلام ، وهو الذى يحاسب الخلق .

ولهم فى النزول اختلاف . فمنهم من يقول : ينزل قبل يوم القيامة كما قال أهل الإسلام . ومنهم من يقول : لا نزول له إلا يوم الحساب ، وهو بعد أن قتل وصاب نزل ورأى شخصه شمعون الصفا ، وكلمه وأوصى إليه ، ثم فارق الدنيا وصعد إلى السماء . فكان وصيه شمعون الصفا وهو أفضل الحواريين علما وزهدا وأدبا ، غير أن فولوس شوش أمره ، وصير نفسه شريكاه ، وغير أوضاع كلامه ، وخلطه بكلام الفلاسفة ووساوس خاطره .

ورأيت رسالة فولوس التى كتبها إلى اليونانيين : إنكم تظنون أن مكان عيسى عليه السلام مكان سائر الأنبياء وليس كذلك . بل وإنما مثله مثل « ملكيز داق » وهو ملك السلام الذى كان إبراهيم عليه السلام يعطى إليه العشور . وكان يبارك على إبراهيم ويمسح رأسه . ومن العجب أنه نقل فى الأنجيل أن الرب تعالى قال : إنك أنت الابن الوحيد ، ومن كان وحيدا كيف يمثل بواحد من البشر ؟

ثم إن أربعة من الحواريين اجتمعوا وجمع كل واحد منهم جمعا سماه الإنجيل . وهم : متى ، ولوقا ، ومرقس ، ويوحنا . وخاتمة إنجيل متى أنه قال : إني أرسلكم إلى الأمم كما أرسلنى أبى إليكم . فاذهبوا وادعوا الأمم باسم الأب ، والابن ، وروح القدس .

وفاتحة إنجيل يوحنا : على القديم الأزلى قد كانت الكلمة ، وهو ذا النكلمة كانت عند الله ، والله هو كان الكلمه ، وكل كان بيده .

ثم افترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة ، وكبار فرهم ثلاثة : الملكانية ، والنسطورية ، واليعقوبية ، وانشعبت منها : الإليانية ، والبايارسية ، والمقدانوسية ، والسبالية والبطونوسية والبولية ، إلى سائر الفرق .

١ — الملكانية

أصحاب ملكا الذى ظهر بأرض الروم واستولى عليها ، ومعظم الروم ملكانية . قالوا : إن الكلمه اتحدت بجسد المسيح ، وتدرعت بناسوته . ويعنون بالكلمه : أفتنوم العلم . ويعنون بروح القدس : أفتنوم الحياة . ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابنا ، بل المسيح مع ما تدرع به ابن . فقال بعضهم : إن الكلمه ما زجت جسد المسيح كما يمازج الخمر أو الماء اللبن .

وصرحت الملكانية بأن الجوهر غير الأتانيم ، وذلك كاللوصوف والصفة وعن هذا صرحوا بإثبات التثليث ، وأخير عنهم القرآن (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(١)) وقالت الملكانية : إن المسيح ناسوت كلى لا جزئى ، وهو قديم أزلى ، من قديم أزلى . وقد ولدت مريم عليها السلام إلهأ أزليا . والقتل والصلب وقع على الناسوت واللاهوت معا ، وأطلقوا لفظ الأبوة والبنوة على الله عز وجل وعلى المسيح لما وجدوا فى الإنجيل حيث قال : إنا أنت الابن الوحيد ، وحيث قال له شمعون الصفا : إناك ابن الله حقا .

ولعل ذلك من مجاز اللغة ، كما يقال لطلاب الدنيا أبناء الدنيا ، ولطلاب الآخرة أبناء الآخرة . وقد قال المسيح عليه السلام للحواريين : « أنا أقول لكم ، أحبوا أعداءكم

وباركوا على لا غنيكم ، وأحسنوا إلى مبغضيك: وصلوا لأجل من يؤذيك لكي تكونوا أبناء أبيكم الذى فى السماء ، الذى تشرق شمسهُ على الصالحين والفجرة ، وينزل قطره على الأبرار والأئمة ، وتكونوا تامين كما أن أبائكم الذى فى السماء تام « وقال : « انظروا صدقاتكم فلا تعطوها قدام الناس لتراءوهم فلا يكون لكم أجر عند أبيكم الذى فى السماء » وقال حين كان يصلب « أذهب إلى أبى وأبيكم » .

ولما قال أريوس : القديم هو الله ، والمسيح هو مخلوق ، اجتمعت البطارقة والمطارنة والأساقفة فى بلد قسطنطينية بحضور من ملكهم ، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلا ، واتفقوا على هذه الكلمة اعتقادا ودعوة ، وذلك قولهم :

« نؤمن بالله الواحد الآب مالك كل شيء ، وصانع ما يرى وما لا يرى ، وبالباب الواحد يسوع المسيح ، ابن الله الواحد ، بكر الخلاق كلها ، الذى ولد من أبية قبل العوالم كلها ، وليس بمصنوع ، إله حق من إله حق ، من جوهر أبية الذى بيده أُنقِنتِ العوالم ، وخلق كل شيء من أجلنا ، ومن أجل معشر الناس ، ومن أجل خلاصنا ، نزل من السماء وتجسد من روح القدس وصار إنسانا ، وحبل به ، وولد من مريم البتول ، وقتل وصلب أيام فيلاطوس ودفن ، ثم قام فى اليوم الثالث ، وصعد إلى السماء وجلس عن يمين أبية . وهو مستعد للجيء تارة أخرى بين الأموات والأحياء ، وتؤمن بروح القدس الواحد روح الحق الذى يخرج من أبية . وبعمودية واحدة لغفران الخطايا . وبجماعة واحدة قدسية مسيحية جاثليقية ، وبقيام أبداننا وبالحياة الدائمة أبد الآبدين » .

هذا هو الاتفاق الأول على هذه الكلمات ، وفيه إشارة إلى خسر الأبدان . وفى النصارى من قال بخسر الأرواح دون الأبدان ، وقال إن عاقبة الأشرار فى القيامة غم وحزن الجهل . وعاقبة الأخيار : سرور وفرح العلم . وأنكروا أن يكون فى الجنة نكاح وأكل وشرب .

وقال مار إسحاق منهم : إن الله تعالى وعد اللطيعين وتوعد العاصين . ولا يجوز أن

يخلف الوعد لأنه لا يليق بالكريم ، ولكن يخلف الوعيد ، فلا يعذب العصاة ، ويرجع الخلق إلى سرور وسعادة ونعيم . وعم هذا الكل ؛ إذ العقاب الأبدى لا يليق بالجواد الحق تعالى .

٢ — النسطورية

أصحاب نسطور الحكيم الذي ظهر في زمان المأمون ، وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه . وإضافته إليهم إضافة للمعتزلة إلى هذه الشريعة . قال : إن الله تعالى واحد ، ذو أقانيم ثلاثة : الوجود ، والعلم ، والحياة . وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ، ولا هي هو . واتحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام ، لا على طريق الامتزاج كما قالت للملكانية ، ولا على طريق الظهور به كما قالت اليعقوبية ، ولكن كإشراق الشمس في كوة على بلورة ، وكظهور النقش في الشمع إذا طبع بالخاتم :

وأشبه المذاهب بمذهب نسطور في الأقانيم : أحوال أبي هاشم من المعتزلة ، فإنه يثبت خواص مختلفة لشيء واحد ، ويعنى بقوله واحد ، يعنى الإله . قال هو واحد بالجوهر ، أى ليس هو مركبا من جنسين بل هو بسيط وواحد . ويعنى بالحياة والعلم أقنومين جوهرين ، أى أصالين مبدئين للعالم . ثم فسر العلم بالناطق ، والكلمة . ويرجع منتهى كلامه إلى إثبات كونه تعالى موجودا ، حيا ، ناطقا كما تقول الفلاسفة في حد الإنسان ، إلا أن هذه المعاني تتفاير في الإنسان لكونه جوهرًا مركبا ، وهو جوهر بسيط غير مركب . . .

وبعضهم يثبت لله تعالى صفات أخر بمنزلة القدرة والإرادة ونحوها . ولم يجعلوها أقانيم كما جعلوا الحياة والعلم أقنومين .

ومنهم من أطلق القول بأن كل واحد من الأقانيم الثلاثة : حى ، ناطق ، إله . وزعم الباقون أن اسم الإله لا يطلق على كل واحد من الأقانيم .

وزعموا أن الابن لم يزل متولدا من الآب ، وإنما تجسد واتحد بجسد المسيح حين ولد .

والحدوث راجع إلى الجسد والناسوت، فهو إله وإنسان اتحاداً، وهما جوهران، أقنومان، طبيعتان: جوهر قديم، وجوهر محدث، إله تام وإنسان تام. ولم ييطل الاتحاد قدم القديم، ولا حدوث المحدث، لكنهما صارا مسيحاً واحداً، طبيعة واحدة. وربما بدلوا العبارة فوضع مكان الجوهر: الطبيعة، ومكان الأقنوم: الشخص.

وأما قولهم في القتل والصلب فيخالف قول المللكانية واليعقوبية. قالوا إن القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لا هوته، لأن الإله لا تحله الآلام.

وبوطيونس، وبولس الشمشاطي يقولان: إن الإله واحد. وإن المسيح ابتداءً من مريم عليها السلام، وإنه عبد صالح مخلوق؛ إلا أن الله تعالى شرفه وكرمه لطاعته وسماه ابناً على التبني، لا على الولادة والاتحاد.

ومن النسطورية قوم يقال لهم المصلين، قالوا في المسيح مثل ما قال نسطور، إلا أنهم قالوا: إذا اجتهد الرجل في العبادة، وترك التفتن بالهجم، والدمس، ورفض الشهوات الحيوانية، والفسانية، تصفى جوهره حتى يبلغ ملكوت السماوات ويرى الله تعالى جهرة، وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

ومن النسطورية من ينفي التشبيه؛ ويثبت القول بالقدر، خيره وشره من العبد كما قالت القدرية.

٣ — اليعقوبية

أصحاب يعقوب. قالوا بالأقانيم الثلاثة كما ذكرنا، إلا أنهم قالوا: انقلبت الكلمة لحماً ودماً، فصار الإله هو المسيح. وهو الظاهر بجسده، بل هو هو. وعندهم أخبرنا القرآن الكريم (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ^(١)).

فمنهم من قال : إن المسيح هو الله تعالى .

ومنهم من قال : ظهر اللاهوت بالناسوت ، فصار ناسوت المسيح مظهر الجوهر «
لا على طريق حلول جزء فيه ، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة ،
بل صار هو هو . وهذا كما يقال : ظهر المَلَكُ بصورة إنسان ، أو ظهر الشيطان بصورة
حيوان . وكما أخبر التنزيل عن جبريل عليه السلام (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ^(١)) .

وزعم أكثر العقوبية أن المسيح جوهر واحد ، أقنوم واحد ؛ إلا أنه من جوهرين .
وربما قالوا طبيعة واحدة من طبيعتين . فجوهر الإله القديم ؛ وجوهر الإنسان المحدث
تركبا تركيبيا كما تركيب النفس والبدن فصارا جوهرًا واحدًا ، أقنومًا واحدًا ، وهو إنسان
كله وإله كله . فيقال : الإنسان صار إلهًا ، ولا ينعكس فلا يقال : الإله صار إنسانًا .
كالفخمة تطرح في النار فيقال : صارت الفخمة نارا ، ولا يقال صارت النار فخمة ، وهي
في الحقيقة لا نار مطلقة ، ولا فخمة مطلقة ، بل هي جرة . وزعموا أن الكلمة اتحدت
بالإنسان الجزئي لا الكلّي . وربما عبروا عن الاتحاد بالامتزاج والادراع ، والحلول كحلول
صورة الإنسان في المرآة المجلوة .

وأجمع أصحاب التثليث كلهم على أن القديم لا يجوز أن يتحد بالمحدث ، إلا أن
الأقنوم الثاني الذي هو الكلمة اتحدت دون سائر الأقانيم .

وأجمعوا كلهم على أن المسيح عليه السلام ولد من مريم عليها السلام ، وقتل وصلب .
ثم اختلفوا في كيفية ذلك . فقالت الماسكانية واليعقوبية : إن الذي ولد من مريم
هو الإله . فالمسكانية لما اعتقدت أن المسيح ناسوت كلّي أزلي ، قالوا : إن مريم إنسان
جزئي . والجزئي لا يلد الكلّي ، وإنما ولده الأقنوم القديم . واليعقوبية لما اعتقدت أن

المسيح هو جوهر من جوهرين ، وهو إله ، وهو المولود ، قالوا : إن مريم ولدت إلهًا ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا .

وكذلك قالوا في القتل والصلب : إنه وقع على الجوهر الذى هو من جوهرين ، قالوا : ولو وقع على أحدهما لبطل الاتحاد

وزعم بعضهم أنا تثبت وجهين للجوهر القديم : فالمسيح قديم من وجه ، يحدث من وجه .

وزعم قوم من اليعقوبية أن الكلمة لم تأخذ من مريم شيئا ، ولكنها سرّت بها كالماء بالميزاب ، وما ظهر بها من شخص المسيح في الأعين فهو كالخيال والصورة في المرآة وإلا فما كان جسما متجسما كثيفا في الحقيقة . وكذلك القتل والصلب إنما وقع على الخيال والحسبان ، وهؤلاء يقال لهم الإليانية ، وهم قوم بالإنشام ، واليهن ، وأرمينية ، قالوا : وإنما صلب الإله من أجلنا حتى نخلصنا . وزعم بعضهم أن الكلمة كانت تداخل جسم المسيح عليه السلام أحيانا ، فتصدر عنه الآيات ، من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص . وتفارقه في بعض الأوقات فتد عليه الآلام والأوجاع .

ومنهم بليارس وأصحابه ، حكى عنه أنه كان يقول : إذا صار الناس إلى اللسكوت الأعلى أكلوا ألف سنة ، وشربوا ، وناكحوا ، ثم صاروا إلى النعم التي وعدهم آريوس ، وكلها لذة ، وراحة ، وسرور وحبور ، لا أكل فيها ولا شرب ولا نكاح .

وزعم مقدانيوس أن الجوهر القديم أقنومان فحسب : آب ، وابن ، والروح مخلوق .

وزعم سباليوس أن القديم جوهر واحد ، أقنوم واحد ، له ثلاث خواص ، واتحد بكليته بجسد عيسى ابن مريم عليهما السلام .

وزعم آريوس أن الله واحد ، سماه أبًا ، وأن المسيح كلمة الله وابنه على طريق الاصطفاء ، وهو مخلوق قبل خلق العالم ، وهو خالق الأشياء . وزعم أن الله تعالى روحا

مخلوقة أكبر من سائر الأرواح وأنها واسطة بين الآب والابن ، تؤدي إليه الوحي .
وزعم أن المسيح ابتداءً جوهرًا ، لطيفًا ، روحانيًا ، خالصًا ، غير مركب ، ولا ممزوج
بشيء من الطبائع الأربع ، وإنما تدرع بالطبائع الأربع عند الاتحاد بالجسم المأخوذ
من مريم ^{عليها السلام} .

وهذا آريوس قبل الفرق الثلاث ، فتبرءوا منه لخالفهم إياه في المذهب .

الباب الثالث

من له شبهة كتاب

(١) قد بينا كيفية تحقيق الكتاب ، وميزنا بين حقيقة الكتاب وشبهه الكتاب :
وأن الصحف التي كانت لإبراهيم عليه السلام كانت شبهة كتاب . وفيها مناهج علمية ،
ومسالك عملية .

أما العمليات فتقرير كيفية الخلق والإبداع ، وتسوية المخلوقات على سنة نظام وقوام
تحصل منها حكمته الأزلية ، وتنفيذ فيها مشيئته السرمدية . ثم تقرير التقدير والهداية عليها ،
ليتقدر كل نوع وصنف بقدره المحكوم المحتوم ، ويقل هدايته السارية في العالم بقدر
استعداده المعلوم ، والعلم كل العلم لا يعدو هذين النوعين ، وذلك قوله تعالى : (سُبْحَ اسمِ
رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ^(١)) وقال عز وجل خبرا عن
إبراهيم عليه السلام : (الَّذِي خَلَقْنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ^(٢)) وخبرا عن موسى عليه السلام -
(الَّذِي أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ^(٣)) .

وأما العمليات ، فتزكية النفوس عن درن الشبهات ، وذكر الله تعالى بإقامة العبادات ،
ورفض الشهوات الدنيوية ، وإيثار السعادات الأخروية ، ولن يحصل البلوغ إلى كمال
المعاد إلا بإقامة هذين الركنين ، أعنى الطهارة ، والشهادة ، والعمل كل العمل لا يعدو هذين

(٢) الشعراء آية ٧٨ .

(١) الأعراف آية ٣ - ٢ .

(٢) طه آية ٥٠ .

النوعين ، وذلك قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ يُؤْمِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرَ وَأَبْقَى ^(١)) .

ثم قال عز من قائل : (إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى ، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ^(٢)) فيبين أن الذي اشتملت عليه الصحف هو الذي اشتملت عليه هذه السورة . وبالحقيقة هذا هو الإعجاز الحقيقي .

(ب) الجوس وأصحاب الاثنتين ، والمناوية ، وسائر فرقههم :

الجوسية : يقال لها الدين الأكبر ، والملة العظمى ، إذ كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام بعد إبراهيم الخليل عليه السلام لم تكن في العموم كالدعوة الخليلية ، ولم يثبت لها من القوة والشوكة ، والملك ، والسيف ، مثل الملة الخنيفية ، إذ كانت ملوك العجم كلها على ملة إبراهيم عليه السلام ، وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم ، وكان للملوك مرجع هو : « موبذ موبذان » يعنى أعلم العلماء ، وأقدم الحكماء ، يصدر عن أمره ولا يخالفونه ، ولا يرجعون إلا إلى رأيه ، ويعظمونه تعظيم السلاطين خلفاء الوقت .

وكانت دعوة بنى إسرائيل أكثرها في بلاد الشام وما وراءها من المغرب . وقل ما سرى ذلك إلى بلاد العجم .

وكانت الفرق في زمان إبراهيم الخليل عليه السلام راجعة إلى صنفين اثنين . أحدهما : الصابئة ، والثاني : الخنفاء .

فالصابئة :

كانت تقول : إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ، ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط ، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا ، وذلك لزكاء الروحانيات وطهارتها ، وقربها من رب الأرباب . والجسماني بشر مثلنا : يأكل مما نأكل ، ويشرب

حما نشرب، يماثلنا في المادة والصورة . قالوا : (وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا تُخَاسِرُونَ ^(١)) .
والحنفاء :

كانت تقول : إنا نحتاج في المعرفة والطاعة إلى متوسط من جنس البشر تكون حرجته في الطهارة والعصمة والتأييد والحكمة فوق الروحانيات، يماثلنا من حيث البشرية، ويميزنا من حيث الروحانية ، فيتلقى الوحي بطرف الروحانية ، ويلقى إلى نوع الإنسان بطرف البشرية ، وذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ^(٢)) وقال عز ذكره : (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ^(٣)) .

• • •

ثم لما لم يتطرق للصائبة الاقتصار على الروحانيات البحتة ، والتقرب إليها بأعيانها ، والتلقى عنها بذواتها ، فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع ، وبعض الثوابت .
خصائية النبط والفرس والروم : مغزعا السيارات ، وصائبة الهند : مغزعا الثوابت .
وسندكر مذهبهم على التفصيل ، على قدر الإمكان ، بتوفيق الله تعالى ، وربما نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لا تسمع ولا تبصر ، ولا تغنى عنهم شيئا . والفرقة الأولى هم عبدة الكواكب ، والثانية هم عبدة الأصنام .

ولما كان الخليل عليه السلام مكلفا بكسر المذهبين على الفرقتين ، وتقرير الحنيفية السمحة السهلة ، احتج على عبدة الأصنام قولا وفلا ، كسراً من حيث القول ، وكسراً من حيث الفعل . فقال لأبيه آزر : (يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ^(٤)) (الآيات حتى بلغ (فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ ^(٥)) وذلك لإزام من

(٢) الكهف آية ١١٠ .

(١) المؤمنون آية ٢٤ .

(٤) مريم آية ٤٢ .

(٣) الإسراء آية ٩٣ .

(٥) آية ٥٨ من سورة الأنبياء .

حيث الفعل ، وإلغام من حيث الكسر . ففرغ من ذلك كما قال الله تعالى : (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءِ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ^(١)) .

وابتداً بإبطال مذاهب عبدة الكواكب على صيغة الموافقة كما قال تعالى (وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٢)) أى كما آتيناه الحجة كذلك نريه الحجة ، فساق الإلزام على أصحاب الهياكل مساق الموافقة في المبدأ ، والمخالفة في النهاية ، ليكون الإلزام أبلغ ، والإلغام أقوى . وإلا في إبراهيم الخليل عليه السلام لم يكن في قوله : (هَٰذَا رَبِّي ^(٣)) شركاً ، كما لم يكن في قوله (بَلْ فَكَّلَهُ كَيْدُهُمْ هَٰذَا ^(٤)) كاذباً . وسوق الكلام من جهة الإلزام غير سوقه على جهة الالتزام ، فلما أظهر الحجة ، وبين الحجة ، وقرر الحنيفية التي هي الله الكبرى ، والشرعة العظمى ، وذلك هو الدين القيم . وكان الأنبياء من أولاده كلهم يقررون الحنيفية ، وبالمخصوص صاحب شرعنا محمد صلوات الله عليه ، كان في تقريرها قد بلغ النهاية القصوى ، وأصاب المرمى وأسمى . ومن العجب أن التوحيد من أخص أركان الحنيفية ، ولهذا يقترن نفي الشرك بكل موضع ذكر الحنيفية : (حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(٥)) - (حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ^(٦)) .

ثم إن التنبيه اختصت بالمجوس حتى أثبتوا أصلين اثنين ، مُدَبَّرَيْنِ قديمين ، يفتسان الخير والشر ، والنفع والضر ، والصالح والفساد ، يسمون أحدهما : النور والآخر الظلمة . وبالفارسية : يزدان ، وأهرمن ، ولهم في ذلك تفصيل مذهب .

ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين اثنتين :

إحداها : بيان سبب ابتزاز النور بالظلمة .

والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة ، وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معاداً .

(١) الأنبياء آية ٦٣ .

(٢) الأنعام آية ٨٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) الحج آية ٣١ .

(٤) آل عمران آية ١٧ .

الفصل الأول

المجوس

أثبتوا أصليين كما ذكرنا، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونوا قديمين أزليين، بل النور أزلى، والظلمة محدثة. ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها، أمن النور حدث؟ والنور لا يحدث شرا جزئيا، فكيف يحدث أصل الشر؟ أم من شيء آخر؟ ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم؟ وبهذا يظهر خبط المجوس.

وهؤلاء يقولون: المبدأ الأول من الأشخاص: كيومرث، وربما يقولون زروان الكبير، والنبي الثاني: زردشت. والكيومرثية يقولون: كيومرث هو آدم عليه السلام وتفسير كيومرث هو: الحى الناطق. وقد ورد في تواريخ الهند والعجم أن كيومرث هو آدم عليه السلام، ويخالفهم سائر أصحاب التواريخ.

١ - الكيومرثية

أصحاب المقدم الأول كيومرث. أثبتوا أصليين: يزدان، وأهرمن. وقالوا: يزدان أزلى قديم، وأهرمن محدث مخلوق. وقالوا: إن سبب خلق أهرمن أن يزدان فكر في نفسه أنه لو كان لى منازع كيف يكون؟ وهذه الفكرة كانت رديئة غير مناسبة لطبيعة النور فحدث الظلام من هذه الفكرة. وسى: أهرمن. وكان مطبوعا على الشر، والفتنة والفساد، والنفس والضرر والإضرار. فخرج على النور، وخالفه طبيعة وفعلا. وجرت محاربة بين عسكر النور، وعسكر الظلمة. ثم إن الملائكة توسطوا فصالحوا على أن

يكون العالم السفلى خالسا لأهرمن سبعة آلاف سنة . ثم يخلى العالم ويسلمه إلى النور .
والذين كانوا في الدنيا قبل الصلح أباهم وأهلكهم . ثم بدأ برجل يقال له كيوموث ،
وحيوان يقال له ثور قتلهما . فبنت من مسقط ذلك الرجل ريباس ، وخرج من أصل
ريباس رجل يسمى : ميشة ، وامرأة تسمى : ميشانة ؛ وهما أبوا البشر . ونبت من مسقط
الثور : الأنعام ، وسائر الحيوانات .

وزعموا أن النور خير الناس ، وهم أرواح بلا أجساد ، بين أن يرفعهم عن مواضع
أهرمن ، وبين أن يلبسهم الأجساد فيحاربون أهرمن . فاخترأوا لبس الأجساد ومحاربة
أهرمن ، على أن تكون لهم النصرة من عند النور . والظفر بمنود أهرمن ، وحسن
العاقبة . وعند الظفر به وإهلاك جنوده تكون القيامة
فذلك سبب الامتزاج وهذا سبب الخلاص .

٢ — الزَّروَانِيَّة

قالوا : إن النور أبدع أشخاصا من نور كلها روحانية ، نورانية ، ربانية . ولكن
الشخص الأعظم الذى اسمه زروان شك فى شيء من الأشياء ، فحدث أهرمن الشيطان ،
يعنى إبليس من ذلك الشك .

وقال بعضهم لا ، بل إن زروان الكبير قام فزمرم تسعة آلاف وتسعمائة وتسعا
وتسعين سنة ليكون له ابن فلم يكن . ثم حدث نفسه وفكر ، وقال : لعل هذا العلم ليس
بشيء ، فحدث أهرمن من ذلك الهم الواحد . وحدث هرمز من ذلك العلم ، فكانا جميعا
فى بطن واحد . وكان هرمز أقرب من باب الخروج ، فاحتال أهرمن الشيطان حتى شق
بطن أمه فخرج قبله وأخذ الدنيا .

وقيل : إنه لما مثل بين يدى زروان فأبصره ورأى ما فيه من الحبث والشرارة
والفساد ، أبغضه ولعنه وطرده ، فمضى واستولى على الدنيا . وأما هرمز فبقى زمانا لا يذ له

عليه ، وهو الذى آتخذ قوم رباً وعبدوه لما وجدوا فيه من الخير والطهارة والصلاح ، وحسن الأخلاق .

وزعم بعض الزروانية أنه لم يزل كان مع الله شئ ردىء ، إما فكرة رديئة ، وإما عفونة رديئة ، وذلك هو مصدر الشيطان ، وزعموا أن الدنيا كانت سليمة من الشرور والآفات والفتن ، وكان أهلها في خير محض ، ونعيم خالص ، فلما حدث أهرمن حدثت الشرور والآفات والفتن والحن . وكانت بمعزل عن السماء فاحتال حتى خرق السماء وصعد .

وقال بعضهم : كان هو في السماء والأرض خالية عنه ، فاحتال حتى خرق السماء وتزل إلى الأرض بمنجوده كلها فهرب النور بملأكته وأتبعه الشيطان حتى حاصره في جنته ، وحاربه ثلاثة آلاف سنة ، لا يصل الشيطان إلى الرب تعالى . ثم توسط الملائكة وتصلحا على أن يكون إبليس وجنوده في قرار الأرض تسعة آلاف سنة ، بالثلاثة آلاف التى قاله فيها ، ثم يخرج إلى موضعه . ورأى الرب تعالى عن قولهم ، الصلاح في احتمال المكروه من إبليس وجنوده ، وأن لا ينقض الشرط حتى تنقضي المدة المضروبة للصلح . فالتاس في البلايا والفتن والخزايا والحن إلى اقضاء المدة ، ثم يمدون إلى النعيم الأول . وشرط إبليس عليه أن يمكنه من أشياء يفعلها ويطلقه في أفعال رديئة يباشرها . فلما فرغا من الشرط أشهد عليهما عدلين ، ودفعاً سيفيهما إليهما وقالاً لهما : من نكث فاقْتلاه بهذا السيف .

ولست أظن عاقلاً يعتقد هذا رأى القائل ، ويرى هذا الاعتقاد المضحل الباطل . واحله كان رمزا إلى ما يتصور في العقل . ومن عرف الله سبحانه وتعالى بحلاله وكبريائه ، لم يسمح بهذه الترهات عقله ولم يسمح مثل هذه الترهات سمعه .

وأقرب من هذا ما حكاه أبو حامد الزوزنى أن الجوس زعمت أن إبليس كان لم يزل في الظلمة والجو خلاء بمعزل عن سلطان الله ، ثم لم يزل يزحف ويقترب بحيلة حتى رأى النور

فوثب وثبة فصار في سلطان الله في النور، وأدخل معه هذه الآفات والشرور، فخلق الله تعالى هذا العالم شبكة فوق فيها ، وصار متعلقا بها لا يمكنه الرجوع إلى سلطانه ، فهو محبوس في هذا العالم ، مضطرب في الحبس ، يرمى بالآفات والحزن والقتل إلى خلق الله تعالى .. فمن أحياء الله رماه بالموت ، ومن أصحبه رماه بالسقم ، ومن سره رماه بالحزن ، فلا يزال كذلك إلى يوم القيامة . وفي كل يوم ينقص سلطانه حتى لا تبقى له قوة . فإذا كانت القيامة ذهب سلطانه وخذت نيرانه ، وزالت قوته ، وأضحكت قدرته فيطرحه في الجو ، والجو ظلمة ليس لها حد ولا منتهى . ثم يجمع الله تعالى أهل الأديان فيحاسبهم ويحازيهم على طاعة الشيطان وعصيانه .

وأما المسخية فقالت إن النور كان وحده نورا محضا ، ثم انسخ بعضه فصار ظلمة . وكذلك الخرمدينة قالوا بأصلين ، ولهم ميل إلى التناسخ والحلول ، وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام .

ولقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية ، والمزكية ، والزنادقة ، والقرامطة ، كان تشويش ذلك الدين منهم ، وفتنة الناس مقصورة عليهم .

٣ - الزردشتية

أولئك أصحاب زردشت بن يورشب الذي ظهر في زمان كشتاسب بن هراسب . الملك . وأبوه كان من أذربيجان ، وأمه من الري واسمها : دغدويه .

زعموا أن لهم أنبياء وملوكا ، أولهم كيومرث . وكان أول من ملك الأرض ، وكان مقامه باصطخر . وبعده أوشنك بن فراوك ، ونزل أرض الهند ، وكانت له دعوة ثمة ، وبعده طمهورث ، وظهرت الصابئة في أول سنة من ملكه . وبعده أخوه جهم الملك ، ثم بعده أنبياء وملوك منهم منوهر ، ونزل بابل وأقام بها . وزعموا أن موسى

عليه السلام ظهر في زمانه ، حتى انتهى الملك إلى كشتاسب بن هراسب ، وظهر في زمانه زردشت الحكيم .

وزعموا أن الله عز وجل خلق من وقت ما في الصحف الأولى ، والكتاب الأعلى من ملكوته خلقا روحانيا . فلما مضت ثلاثة آلاف سنة أنفذ مشيئته في صورة من نور متلائي على تركيب صورة الإنسان ، وأحف به سبعين من الملائكة للكرمين ، وخلق الشمس والقمر والكواكب والأرض ، وبني آدم غير متحركة ثلاثة آلاف سنة ثم جعل روح زردشت في شجرة أنشأها في أعلى عليين . وأحف بها سبعين من الملائكة للكرمين ، وغرسها في قلة جبل من جبال أذربيجان يعرف باسمو يذخر . ثم مازج شبح زردشت بلبن بقرة فشربه أبو زردشت فصار نطفة ثم مضغة في رحم أمه ، فقصدها الشيطان وعيرها ، فسمعت أمه نداء من السماء فيه دلالة على برئها فبرئت ، ثم لما ولد ضحك وضحكة تبيينها من حضر . فاحتالوا على زردشت حتى وضعوه بين مدرجة البقر ، ومدرجة الخيل ، ومدرجة الذئب ، فكان ينهض كل واحد منهم لحمايته من جنسه ، ونشأ بعد ذلك إلى أن بلغ ثلاثين سنة فبعثه الله تعالى نبيا ورسولا إلى الخلق ، فدعا كشتاسب الملك ، فأجابه إلى دينه ، وكان دينه : عبادة الله ، والكفر بالشيطان ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واجتناب الخبائث .

وقال : النور والظلمة أصلان متضادان ، وكذلك يزدان وأهرمن ، وهما مبدأ موجودات العالم ، وحصلت التراكيب من امتزاجهما ، وحدثت الصور من التراكيب المختلفة ، والبارئ تعالى خالق النور والظلمة ومبدعهما ، وهو واحد لا شريك له ولا ضد ، ولا ند ، ولا يجوز أن ينسب إليه وجود الظلمة ، كما قالت الزروانية . لكن الخير والشر والصلاح والفساد ، والطهارة والخبث ، إنما حصلت من امتزاج النور والظلمة ، ولو لم يمتزجا لما كان وجود العالم ، وهما يتقاومان ويتغالبان إلى أن يغلب النور الظلمة والخير الشر ، ثم يتخلص الخير إلى عالمه ، والشر ينحط إلى عالمه ، وذلك هو سبب الخلاص ، والبارئ

تعالى هو الذى مزجها وخلطهما لحكمة رآها فى التراكيب ، وربما جعل النور أصلا ، وقال : وجوده وجود حقيقى ، وأما الظلمة فتبع كالظلل بالنسبة إلى الشخص ، فإنه يرى أنه موجود ، وليس بموجود حقيقة ، فأبدع النور وحصل الظلام تبعا ، لأن من ضرورة الوجود التضاد ، فوجوده ضرورى واقع فى الخلق لا بالقصد الأول ، كما ذكرنا فى الشخص والظل .

وله كتاب قد صنفه ، وقيل إن ذلك أنزل عليه وهو « زند أوستا » يقسم العالم قسمين : مينة ، وكيتى ، يعنى الروحانى والجسمانى ، أو الروح والشخص ، وكما قسم الخلق إلى عالمين ، يقول إن مافى العالم ينقسم قسمين : بخشش وكنش ، يريد به : التقدير والفعل وكل واحد مقدر على الثانى ، ثم يتكلم فى موارد التكليف وهى حركات الإنسان ، فيقسمها ثلاثة أقسام : منش ، وكويش ، وكنش ، يعنى بذلك : الاعتقاد والقول والعمل ، وبالثلاثة يتم التكليف ، فإذا قصر الإنسان فيها خرج عن الدين والطاعة ، وإذا جرى فى هذه الحركات على مقتضى الأمر والشريعة فاز الفوز الأكبر .

وتدعى الزردشتية له معجزات كثيرة . منها : دخول قوائم فرس كشتاسب فى بطنه وكان زردشت فى الحبس ، فأطلقه فانطلقت قوائم الفرس ، ومنها أنه مرّ على أعمى بالدينور فقال : خنوا حشيشة وصفها لهم وأعصروا ماءها فى عينه فإنه يبصر ، ففعلوا فأبصر الأعمى .

وهذا من جملة معرفته بخاصية الحشيش ، وليس من المعجزات فى شيء .

ومن الجيوس الزردشتية صنف يقال لهم السيسانية ، والبهافريدية ، رئيسهم رجل يقال له سيسان من رشتاق نيسابور ، من ناحية يقال لها خواف ، خرج فى أيام أبى مسلم صاحب الدولة ، وكان زمزميا فى الأصل يعبد النيران ، ثم ترك ذلك ودعا المجوس إلى ترك الزمزمة ورفض عبادة النيران . ووضع لهم كتابا ، وأمرهم فيه بإرسال الشعور ، وحرّم عليهم الأمهات والبنات والأخوات ، وحرّم عليهم الخمر ، وأمرهم باستقبال الشمس عند السجود على ركبة واحدة ، وهم يتخذون الرباطات ، ويتبادلون الأموال ، ولا يأكلون الميتة ، ولا يذبحون

الحيوان حتى يهرم ، وهم أعدى خلق الله للجوس الزمزمة . ثم إن موبذ الجوس رفعه إلى أبي مسلم فقتله على باب الجامع بنيسابور . وقال أصحابه : إنه صعد إلى السماء على بردون أصفر ، وإنه سينزل على البرذون فينتقم من أعدائه . وهؤلاء قد أقروا بنبوة زردشت ، وعظموا الملوك الذين يعظمهم زردشت .

ومما أخبر به زردشت في كتاب زند أوستا أنه قال : سيظهر في آخر الزمان رجل اسمه «أشيزريكا» ومعناه : الرجل العالم ، يزين العالم بالدين والعدل ، ثم يظهر في زمانه «بقياره» فيوقع الآفة في أمره وملكه عشرين سنة ، ثم يظهر بملئ ذلك أشيزريكا على أهل العالم ، ويحيي العدل ، ويميت الجور ، ويرد السنن الغيرة إلى أوضاعها الأول ، وتنقاد له الملوك ، وتتيسر له الأمور ، وينصر الدين والحق ، ويحصل في زمانه الأمن والدعة وسكون الفتن وزوال الحن .

مقالة زَرَدَشْت في المبادئ^(١)

وقد أورد الجيهاني إحدى مقالات زردشت في المبادئ وهي :

أن دين زردشت هو الدعوة إلى دين مارسيان . وأن معبوده أورمزد . والملائكة المتوسطون في رسالاته إليه : بهمن ، وأرديهشت ، وشهريور ، وإسفنذارمز ، وخرداد ، ومرداد . وقد رآهم زردشت واستفاد منهم العلوم ، وجرت مساءلات بينه وبين أورمزد من غير توسط .

أولها : قال زردشت : ما الشيء الذي كان ويكون ، وهو الآن موجود ؟

قال أورمزد : أنا والدين والكلام . أما الدين فعمل أورمزد وكلامه وإيمانه . وأما الكلام فكلامه . والدين أفضل من الكلام ؛ إذ العمل أفضل من القول . وأزل من أبداع من الملائكة : بهمن ، وعلمه الدين ، وخصه بموضع النور مكانا ، وأقنعه بذاته ذاتا . فالمبادئ على هذا الرأي ثلاثة :

(١) نقلتها من طبعة محمد فتح الله بهراند .

السؤال الثاني : قال : لم لم تُخلق الأشياء كلها في زمان غير متناه ؟ إذ قد جعلت الزمان نصفين : نصفه متناه ، ونصفه غير متناه ، فلو خلقتها في زمان غير متناه : كان لا يستحيل شيء منها .

قال أورمزد : فإن كان لا يمكن أن تنفي آفات الأئيم إبليس .

السؤال الثالث : قال : ماذا خلقت هذا العالم ؟

قال أورمزد : خلقت جميع هذا العالم من نفسى . أما أنفس الأبرار فمن شعر رأسى . وأما السماء فمن أم رأسى . والظفر والمعاضد فمن جبحتى ، والشمس فمن عيني ، والقمر فمن أنفى ، والكواكب فمن لسانى ، وسروس وسائر الملائكة فمن أذنى ، والأرض فمن عصب رجلي . وأريت هذا الدين أولا كيومرث فشعر به وحفظه من غير تعلم ولا مدراسة .

قال زردشت : فلماذا أريت هذا الدين كيومرث بالوم ؟ وألقيته إلى بالقول ؟ قال أورمزد : لأنك تحتاج أن تتعلم هذا الدين وتعلمه غيرك . وكيومرث لم يجد من يقبله ، فأمسك عن التكلم ، وهذا خير لك ، لأنى أقول وأنت تسمع ، وأنت تقول والناس يسمعون ويقبلون .

فقال زردشت لأورمزد : هل أريت هذا الدين أحدا قبلى غير كيومرث ؟ قال : بلى ! أريت هذا الدين «جم» خمسين نبيا خمسا ؛ من أجل إنكاره الضحك . قال : إذا كنت عالما أنه لا يقبله ، فلماذا أريته ؟ قال : لولم أره لما صار إليك ، وقد أريته أيضا أفريدون ، وكيكاوس ، وكيقباد ، وكشتاسب .

قال زردشت : خلقتك العالم ، وتروى بك الدين لأى شيء ؟

قال : لأن فناء العفريت الأئيم لا يمكن إلا بخلق العالم وتروى الدين ، ولولم يتروى أمر الدين لما أمكن أن تتروى أمور العالم .

فلما أخذ زردشت الدين من أورمزد الوهاب واستحكه وعمل به ، وزمزم في بيت أبيه

عليه ، غاظ ذلك كون الأنيم وأقلقه ؛ إذ كان شريرا ممتلئا موتا وظلمة وبلاء ومحنة ، فدعا بشياطينه ، وأسمأؤم : برى ديوانياخ ، ودويهان زوش ، ونومرفنارديو ، وأمرهم جميعا بالمسير إلى زردشت وقتله . فعمل زردشت بذلك ، قفرا وزمزم ، وأراق الماء على يدي مارسيان ، فانهزموا عنه بمقهورين . وجرت محاربات أخرى فنهزم زردشت بإحدى وعشرين آية من كتابه أوستا ، وتوارت الشياطين عن الناس .

ولما بلغ زردشت مبلغ الكمال بأربعين سنة ، وتمت له المحاطبات في سبع عودات إلى أورمزد ، أكل فيها معرفة شرائع دين الله وفرائضه وسننه ، أمره الله بالمسير إلى كشتاسب الملك ، وإظهار ذكر الله واسمه . فنفذ لأمر الله ودعا ملكين كانا بذلك الصقع يقال لهما : فوربماراي ، ويويدست ، فدعاهما إلى دين الله والكفر بالشيطان ، وفعل الخير ، واجتناب الشر ، فلم يقبلا قوله ، وأخذتهما العزة بالإثم . فجاءتهما ريح تحملهما من الأرض ، ووقفت بهما في الهواء ، واجتمع الناس ينظرون إليهما ، فغشيها الطير من كل ناحية ، وأتوا على لحومهما ، وسقطت عظامهما على الأرض .

ولما بلغ كشتاسب لقي منه كل ما أنبأ به أورمزد من الحبس والبلاء ، حتى حدث أمر الفرس الذي دخلت قوائمه في باطن بدنه ، حتى لم ير أثرها في جسده ، واستبهم حاله على الناس وتحيروا . وأخرجه كشتاسب من الحبس وسأله الحال ، فقال : تلك آية من آيات صديق الذي أخبرني به إلهي وخالقي ، وشارطهم على الإيمان به إن هو دعا وأخرج قوائم الفرس وشرطوا ، ودعا باسم الله ، فخرجت قوائم الفرس كما كانت . فلمن به كشتاسب . وأمر بجمع علماء أهل زمانه من بابل ، وإيران شهر ، وأمرهم بمحاورة زردشت فناظروه فاعترفوا له بالفضيلة .

قال : ومما جاء به زردشت للصطفى من دين مارسيان أن إله أورمزد لم يزل ، ولم يزل معه شيء سماه : أسنى أسنه ، وهو شيء مضى حوله وهو فوق . وأن إبليس لم يزل معه شيء سماه : أستا أستا ، وهو مظلم حوله ، وهو أسفل .

وأول ما خلق الله من الملائكة بهمن ، ثم أرديبيشت ، ثم شهر يور ، ثم إسفندارمز ، ثم خرداد ، ثم مرداد . وخلق بعضهم من بعض كما يؤخذ السراج من السراج من غير أن ينقص من الأول شيء ، وقال لهم : من ربكم وخالقكم ؟ فقالوا : أنت ربنا وخالقنا . وعلم أورمزد أن إبليس سيتحرك من ظلمته ، فأعلم بذلك الملائكة ، وبدأ بإعداد ما يورطه ، ويدفع شره وأذاه عن عالمه ، ويبطل إرادته . تخلق السماء في خمسة وأربعين يوما ، وسمى كاهينازي شورم . ومعناه : ظهور ضمائر أهل الدنيا ، إلى سائر الكاهينازات المذكورات عندهم . وخلق الأرض في خمسة وأربعين يوما .

وأول من ابتعته أورمزد إلى الأرض : كيومرث ، وقد كان يستنشق النسيم ثلاثة آلاف سنة ، ثم أخرجه في قامة ثلاثة رجال . ولما أن جاء وقت تحريك إبليس في ظلمته ، ارتفع ورأى النور ، وطمع في الاستيلاء على « أسنى أورمزد » وتصويره مظلما . ودخل السماء يكيد ثمّ لكيومرث ثلاثين سنة ، وصارت نطفته ثلاثة أقسام : قسم أمر الله الأرض أن تحفظه . وقسم أمر سروس الملك أن يحفظه . وثالث اختطفته الشياطين .

وأمر أورمزد بسد الثقب التي صعد منها إبليس ، فبقى داخل السماء منقطعاً عن أصله وقوته ، فانتصب لمنابذة أورمزد ، ورام الصعود إلى الجنان ، فدفعه عن ذلك قدر ثلاثة آلاف سنة ، ثم أعلمه أنه يسعى في الباطل والخسار ، ويروم مالا يقدر عليه . واتفق الأمر بينهما على أن يبقى إبليس وجنوده في قرار الضوء تسعة آلاف سنة ، ويروى سبعة آلاف سنة ، ثم يبطل ، ويحتمل خلقه الأذى في هذه السنين ، ويصبرون عليه وعلى ما ينالهم من الفقر ، والبلاء والموت وسائر الآفات ، ليعوضهم منها الحياة الدائمة في الجنان . واشترط إبليس لنفسه وشياطينه ثمانية عشر شرطا :

الأول منها : أن تصير معيشة خلقه من خلق الله . والثاني : أن يكون ممن خلقه على خلق الله . والثالث : أن يسلط خلقه على خلق الله . والرابع : أن يخلط جوهر خلقه بجوهر خلق الله . والخامس : أن يصير له السبيل إلى أن يأخذ الطين الذي في خلق الله .

. والسادس : أن يصير له من النور الذى فى خلق الله ما يريد . والسابع : أن يصير له من الرياح التى فى خلق الله حاجته . والثامن : أن يصير له من الرطوبة التى فى خلق الله . والتاسع : أن يصير له من النار التى فى خلق الله . والعاشر : أن يصير له من المودة والمصاهرة التى فى خلق الله ليخلط الأشرار بالأخيار . والحادى عشر : أن يصير له من العقل والبصر الذى فى خلق الله ليعرف خلقه مسالك المنافع والمضار ، والثانى عشر : أن يصير له من العدل الذى فى خلق الله ليجعل للأشرار فيه نصيبا ، والثالث عشر : أن تخفى على الناس معرفة عمل الصالحين والأشرار إلى يوم القيامة والحساب ، والرابع عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يبلغ بأهل بيت الشرارة والخبيث غاية الغنى والدرجات ، ويصيرهم عند الناس صالحين . والخامس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يجعل كذب الأشرار مقبولا على الأخيار . والسادس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يعمر من أهل الدنيا من أراد من خلقه ألف سنة ، أو ثلاثة آلاف سنة ، ويصيرهم أغنياء أقوياء قادرين على ما يريدون ، وأن يلهم الناس حتى يكونوا بإعطاء الأشرار أسخى منهم بإعطاء الأخيار وأطيب نفسا . والسابع عشر : أن يصير له السبيل إلى إفناء أهل بيت الصالحين ، حتى لا يعرف منهم أحد بعد ثلاثمائة وخمسين سنة ، والثامن عشر : أن يملك أمر من يحيى الأموات ، ويبقى الأخيار ، وينفى الأشرار إلى يوم القيامة .

فتمت البيعة وأقاما عليها ، ودفعا سيفيهما إلى عدلين ، على أن يقتلا من رجع عن شرطه . وأمر الله تعالى الشمس والقمر والكواكب أن تجرى لمعرفة الأيام والشهور والأعوام التى جعلها عدة الإنظار والإمهال

ومما نص عليه زردشت أن للعالم قوة إلهية ؛ هى المدبرة لجميع مافى العالم ، المنتهية مبادئها إلى كالاتها ، وهذه القوة تسمى مشاسبند ، وهى على لسان الصابئة : المدبر الأقرب ، وعلى لسان الفلاسفة : العقل تعالى . ومنه الفيض الإلهى ، والعناية الربانية . وعلى لسان المانوية : الأرواح الطيبة ، وعلى لسان العرب : الملائكة ، وعلى لسان الشرع والكتاب الإلهى : الروح (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ^(١)) .

وأثبت غيره : منشاء ، ومنشأيه ، ويعنى بهما آدم وحواء في العالم الجسماني ، والعقل والنفس في العالم الروحاني .

الفصل الثاني

الثنوية

هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزليين . يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف الجوس ، فإنهم قالوا بحدوث الظلام ، وذكروا سبب حدوثه .
وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم ، واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز ، والكان والأجناس والأبدان والأرواح .

١ - المانوية

أصحاب ماني بن فاثك الحكيم الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير ، وقتله بهرام ابن هرمز بن سابور ، وذلك بعد عيسى ابن مريم عليه السلام . أحدث ديناً بين الجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام .
حكى محمد بن هارون المعروف بأبي عيسى الوراق ، وكان في الأصل مجوسياً عارفاً بمذاهب القوم : أن الحكيم ماني زعم أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين : أحدهما نور ، والآخر ظلمة ، وأنهما أزليان لم يزالا ، ولن يزالا ، وأنكر وجود شيء إلا من أصل قديم ، وزعم أنهما لم يزالا قوين حساسين ، ذراكين سميعين بصيرين ، وهما مع ذلك في النفس ، والصورة ، والفعل ، والتدبير ، متضادان . وفي الحيز متحاذايان تحاذي الشخص والظل .
وإنما تقبين جواهرهما وأفعالهما في هذا الجدول .

الظلمة	النور	
جوهرها : قبيح ، ناقص لثيم ، كدر . خبيث ، متن الريح ، قبح المنظر .	جوهره : حسن . فاضل ، كريم ، صاف ، نقي . طيب الريح ، حسن المنظر .	الجوهر
نفسها : شريرة ، ثيمة ، سفينة ضارة ، جاهلة .	نفسه : خيرة ، كريمة . حكيمة نافعة ، عالمة .	النفس
فعلها : الشر ، والفساد ، والضرر والغم ، والتشويش ، والتغير والاختلاف .	فعله : الخير ، والصلاح ، والتفيع والسرور . والترتيب ، والنظام ، والاتفاق .	الفعل
جهتها : جهة تحت . وأكثرهم على أنها منحطة من ناحية الجنوب ، وزعم بعضهم أنها يجنب النور .	جهته : جهة فوق . وأكثرهم على أنه مرتفع من ناحية الشمال ، وزعم بعضهم أنه يجنب الظلمة .	الحيث
أجناسها خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحها . فالأبدان هي : الحريق ، والظلمة ، والسوم ، والضباب . وروحها الدخان وتدعى الهامة ، وهي تتحرك في هذه الأبدان .	أجناسه خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحه . فالأبدان هي : النار . والنور ، والريح والماء . وروحها : النسيم ، وهي تتحرك في هذه الأبدان	الأجناس
ميتة ، شريرة ، نجسة ، دنسة . وقال بعضهم : كون الظلمة لم تزل على مثال هذا العالم : لها أرض وجو . فأرض	حية ، خيرة ، طاهرة ، زكية . وقال بعضهم : كون النور لم يزل على مثال هذا العالم : له أرض وجو . فأرض النور	الصفات

الظلمة	النور
<p>الظلمة لم تزل كثيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي أكثف وأصاب . ورائحتها كريهة ، أنين الروائح . وألوانها ألوان السواد .</p>	<p>لم تزل لطيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي على صورة جرم الشمس . وشعاعها كشعاع الشمس . ورائحتها أطيب رائحة ، وألوانها ألوان قوس قزح</p>
<p>وقال بعضهم : لاشئ إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض الظلمة . وجسم آخر أظلم منه وهو الجو . وجسم آخر أظلم منه وهو السموم .</p>	<p>وقال بعضهم : لاشئ إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض النور وهي خمسة . وهناك جسم آخر أظلم منه وهو الجو ، وهو نفس النور ، وجسم آخر وهو أظلم منه وهو النسيم ، وهو روح النور .</p>
<p>قال : ولم تزل تولد الظلمة شياطين وأراكنة ، وعفاريت ، لا على سبيل المناكة ، بل كما تتولد الحشرات من العفونات القذرة . قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع حاله : الشر ، والبنيمة ، والظلمة .</p>	<p>قال : ولم يزل يولد النور ملائكة وآلهة ، وأولياء ، لا على سبيل المناكة ، بل كما تتولد الحكمة من الحكيم ، والمنطق الطيب من الناطق . قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع حاله : الخير ، والحمد ، والنور .</p>

ثم اختلفت المانوية في المزاج وسببه ، واختلاس وسببه . قال بعضهم : إن النور والظلام امتزجا بالخطب والاتفاق ، لا بالقصد والاختيار . وقال أكثرهم : إن سبب المزاج أن أبدان الظلمة تشاغل عن روحها بعض التشاغل ، فنظرت الروح فرأت النور ، فبعثت الأبدان على ممازجة النور ، فأجابتها لإسراعها إلى الشر ، فلما رأى ذلك ملك النور وجه إليها ملكا من ملائكته في خمسة أجناس من أجناسها الخمسة ، فاختلفت الخمسة النورية بالخمسة الظلامية ، فخالط الدخان النسيم ، وإنما الحياة والروح في هذا العالم من القسيم . والمهلك والآفت من الدخان ، وخالط الحريق النار ، والنور الظلمة ، والسموم الريح ، والضباب الماء . فما في العالم من منفعة وخير وبركة ، فمن أجناس النور ، وما فيه من مضرة وشر وفساد ، فمن أجناس الظلمة .

فلما رأى ملك النور هذا الامتزاج أمر ملكا من ملائكته فخلق هذا العالم على هذه الهيئة لتخلص أجناس النور من أجناس الظلمة . وإنما سارت الشمس والقمر وسائر النجوم والكواكب لاستصفاء أجزاء النور من أجزاء الظلمة . فالشمس تستصفي النور الذي امتزج بشياطين الحر ، والقمر يستصفي النور الذي امتزج بشياطين البرد . والنسيم الذي في الأرض لا يزال يرتفع لأن من شأنها الارتفاع إلى عالمها . وكذلك جميع أجزاء النور أبدا في الصعود والارتفاع . وأجزاء الظلمة أبدا في النزول والتسفل حتى تتخلص الأجزاء من الأجزاء ، ويبطل الامتزاج ، وتنحل التراكيب ، ويصل كل إلى كله وعالاه ، وذلك هو القيامة والمعاد

قال : وما يعين في التخليص والتمييز ، ورفع أجزاء النور : التسليح ، والتقديس ، والكلام الطيب ، وأعمال البر ، فترفع بذلك الأجزاء النورية في عود الصبح إلى فلك القمر ، ولا يزال القمر يقبل ذلك من أول الشهر إلى نصفه فيمتلئ فيصير بدرا . ثم يؤدي إلى الشمس إلى آخر الشهر ، وتدفع الشمس إلى نور فوقها ، فيسرى ذلك في العالم إلى أن يصل إلى النور الأعلى الخالص . ولا يزال يفعل ذلك حتى لا يبقى من أجزاء النور شيء .

في هذا العالم إلا قمر يسير منعقد ، لا تقدر الشمس والقمر على استصفائه ، فعند ذلك يرتفع الملك الذى يحمل الأرض ، ويدع الملك الذى يجذب السماوات ، فيسقط الأعلى على الأسفل . ثم توقد نار حتى يضطرم الأعلى والأسفل ، ولا تزال تضطرم حتى يتحلل ما فيها من النور ، وتكون مدة الاضطرام ألفاً وأربعمائة وثمانيا وستين سنة .

وذكر الحكيم ماني في باب الألف من الجلبة الأولى ؛ وفي أول الشاربقان : أن ملك عالم النور في كل أرضه لا يتخلو منه شيء ، وأنه ظاهر باطن ، وأنه لا نهاية له إلا من حيث تنهى أرضه إلى أرض عدوه . وقال أيضا : إن ملك عالم النور في سره أرضه : وذكر أن المزاج القديم هو امتزاج الحرارة ، والبرودة والرطوبة ، واليبوسة . والمزاج المحدث هو : الخبير ، والشر .

وقد فرض ماني على أصحابه العشر في الأموال كلها ، والصلوات الأربع في اليوم . والليلة . والبداء إلى الحق ، وترك الكذب ، والقتل ، والسرقة ، والزنا والبخل ، والسحر ، وعبادة الأوثان ، وأن يأتي على ذي روح ما يكره أن يؤتى إليه بمثله .

واعتقاده في الشرائع والأنبياء : أن أول من بعث الله تعالى بالعلم والحكمة : آدم أبو البشر . ثم بعث شيثا بعده ، ثم نوحا بعده ، ثم إبراهيم بعده عليهم الصلاة والسلام ، ثم بعث بالبلدة إلى أرض الهند ، وزردشت إلى أرض فارس ، والمسيح كلمة الله وروحه إلى أرض الروم والمغرب . وبولس بعد المسيح إليهم . ثم يأتي خاتم النبيين إلى أرض العرب .

وزعم أبوسعيد المانوي ؛ رئيس من رؤسائهم ، أن الذى مضى من المزاج إلى الوقت الذى هو فيه ، وهو ستة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة : أحد عشر ألفا وسبعائة سنة ، وأن الذى بقي إلى وقت الخلاص : ثلاثمائة سنة .

وعلى مذهبه مدة المزاج اثنا عشر ألف سنة ، فيكون قد بقى من المدة خمسون سنة
في زماننا هذا ، وهو إحدى وعشرون وخمسة مائة هجرية .
فنحن في آخر المزاج وبدء الخلاص . فإلى الخلاص السكلى ، وانحلال التراكيب .
خمسون سنة !

٢ — المزدكية

أصحاب مزدك . ومزدك هو الذى ظهر فى أيام قباز والده أنوشروان ، ودعا قباز إلى
مذهبه فأجابه . واطلع أنوشروان على خزيه واقترائه فطلبه فوجده فقتله .
حكى الوراق أن قول المزدكية كقول كثير من المانوية فى السكونين ، والأصلين .
إلا أن مزدك كان يقول : إن النور يفعل بالقصد والاختيار . والظلمة تفعل على الخبط
والاتفاق .. والنور عالم حساس ، والظلام جاهل أعمى . وأن المزاج كان على الاتفاق .
والخطب ، لا بالقصد والاختيار ، وكذلك الخلاص إنما يقع بالاتفاق دون الاختيار .
وكان مزدك ينهى الناس عن المحاربة والمباغضة والقتال . ولما كان أكثر ذلك إنما
يقع بسبب النساء والأموال ، أحل النساء وأباح الأموال ، وجعل الناس شركة فيهما
كاشتراكهم فى الماء والنار والكلا ، وحكى عنه أنه أمر بقتل الأنفس ليخلصها من الشر
ومزاج الظلمة .

ومذهبه فى الأصول والأركان أنها ثلاثة : الماء والأرض والنار . ولما اختلطت
حدث عنها مدبر الخير ، ومدبر الشر ، فما كان من صفوها فهو مدبر الخير ، وما كان
من كدورها فهو مدبر الشر .

وروى عنه : أن معبوده قاعد على كرسيه فى العالم الأعلى ، على هيئة قومود خسرو فى العالم
الأسفل ، وبين يديه أربع قوى : قوة التمييز ، والفهم ، والحفظ ، والسرور ، كما بين يدي
خسرو أربعة أشخاص : موبد موبدان ، والمريد الأكبر ، والأصهب ، والرامشكر .

وتلك الأربع يدبرون أمر العالم بسبعة من ورائهم : سالار ، وبيشكار ، وبالون ، وبراون ، وكازران ، ودستور ، وكوذك . وهذه السبعة تدور في اثني عشر روحانيين : خواننده ، ودهنده ، وستاننده ، وبرنده خورنده ، ودونده ، وخيزنده ، وكشنده ، وزنده ، وكننده ، وآبنده ، وشونده ، وآبنده .

وكل إنسان اجتمعت له هذه القوى الأربع ، والسبع ، والاثنا عشر : صار ربانيا في العالم السفلي ، وارتفع عنه التكليف . قال : وإن خسرو العالم الأعلى إنما يدبر بالحروف التي مجموعها الاسم الأعظم . ومن تصور من تلك الحروف شيئا افتتح له السر الأكبر . ومن حرم ذلك بقي في عمى الجهل والنسيان والبلادة ، والغم في مقابلة القوى الأربع الروحانية .

• • •

وهم فرق : الكوزية ، وأبو مسلمية ، والمাহانية ، والأسيد خامكية . والكوزية بنواحي الأهواز ، وفارس ، وشهرزور . والآخر بنواحي سفند سمرقند ، والشاش ، وإيلاق .

٣ - الديصانية

أصحاب ديصان . أثبتوا أصليين : نورا ، وظلاما . فالنور يفعل الخير قصدا واختيارا . والظلام يفعل الشر طبعا واضطارا .

فما كان من خير ونفع ، وطيب ، وحسن ؛ فمن النور . وما كان من شر وضرر ، وتن ، وقبح ؛ فمن الظلام . وزعموا أن النور : حي ، عالم ، قادر ، حساس ، دراك ، ومنه تكون الحركة والحياة . والظلام : ميت ، جاهل ، عاجز ، جماد ، موات ، لا فعل له ولا تميز . وزعموا أن الشر يقع منه طبعا وخرقا . وزعموا أن النور جنس واحد ، وكذلك الظلام جنس واحد ، وأن إدراك النور إدراك متفق ، فإن سمعه وبصره وسائر حواسه شيء واحد .

فسمعه هو بصره ، وبصره هو حواسه . وإنما قيل سميع بصير لاختلاف التركيب :
لأنهما في نفسيهما شيئان مختلفان . وزعموا أن اللون هو الطعم ، وهو الرائحة ، وهو الحسة ،
وإنما وجدوه لونا لأن الظلمة خالطته ضربا من المخالطة ، ووجده طعما لأنها خالطته بخلاف
ذلك الضرب ، وكذلك القول في لون الظلمة وطعمها ورائحتها ومحستها . وزعموا أن النور
بياض كاه ، وأن الظلام سواد كله ، وزعموا أن النور لم يزل يلقى الظلمة بأسفل صفحة منه ،
وأن الظلمة لم تزل تلقاه بأعلى صفحة منها .

واختلفوا في المزاج والخلاص ، فزعم بعضهم أن النور داخل الظلمة ، والظلمة تلتقه
بخشونة وغلظ ، فتأذى بها ، وأحب أن يرقمها ويلينها ، ثم يتخلص منها ، وليس ذلك
لاختلاف جنسهما ، ولكن كما أن المنشار جنسه حديد ، وصفحته لينة ، وأسنانه خشنة :
فاللين في النور ، والخشونة في الظلمة ، وهما جنس واحد ، فتلطف النور بليته حتى يدخل
تلك الفرج ، فما أمكنه إلا بتلك الخشونة ، فلا يتصور الوصول إلى كمال وجود
إلا بلين وخشونة .

وقال بعضهم : بل الظلام لما احتال حتى تشبث بالنور من أسفل صفحته ، فاجتهد
النور حتى يتخلص منه ويدفعه عن نفسه ، فاعتمد عليه فلجج فيه ، وذلك بمنزلة الإنسان
الذي يزيد الخروج من وحل وقع فيه ، فيعتمد على رجله ليخرج فيزداد لجوجا فيه ، فاحتاج
النور إلى زمان ليعالج التخلص منه والتفرد بعالمه .

وقال بعضهم : إن النور إنما دخل أجزاء الظلام اختيارا ليصلحها ويستخرج منها
أجزاء صالحة لعالمه . فلما دخل تشبث به زمانا فصار يفعل الجور والتبجح اضطرابا لا اختيارا ،
ولو انفرد في عالمه ما كان يحصل منه إلا الخير المحض ، والحسن البحت . وفرق بين الفعل
الاضطرابي ، وبين الفعل الاختياري .

٤ — المَرْفُيُونِيَّة

أصحاب مرقيون : أثبتوا أصليين قديمين متضادين : أحدهما : النور ، والثاني : الظلمة .
وأثبتوا أصلاً ثالثاً هو المعدل الجامع ، وهو سبب المزاج . فإن المتنافرين المتضادين لا يمتزجان إلا بجامع . وقالوا : إن الجامع دون النور في المرتبة ، وفوق الظلمة ، وحصل من الاجتماع والامتزاج هذا العالم .

ومنها من يقول : الامتزاج إنما حصل بين الظلمة والمعدل ، إذ هو أقرب منها .
فامتزجت به لتطيب به ، وتلتذ بملاذه ، فبعث النور إلى العالم الممزج روحاً مسيحية ،
وهو روح الله وابنه ، تحننا على المعدل الجامع السليم الواقع في شبكة الظلام الرجم ،
حتى يخلصه من حبائل الشياطين ، فن اتبعه فلم يلامس النساء ، ولم يقرب الزهومات
أفقت وتجا . ومن خالفه خسر وهلك .

قالوا : وإنما أثبتنا المعدل ، لأن النور الذي هو الله تعالى لا يجوز عليه مخالطة الشياطين ،
وأيضاً فإن الضدين يتنافران طبعاً ، ويتامنان ذاتاً ونفساً ، فكيف يجوز اجتماعهما
وامتزاجهما ؟ فلا بد من معدل يكون بمنزلة دون النور وفوق الظلام فيقع الامتزاج
منه ، وهذا على خلاف ما قالته المائوية ، وإن كان ديصان أقدم . وإنما أخذ مائى منه
مذهبه ، وخالفه في المعدل ، وهو أيضاً خلاف ما قال زردشت ، فإنه يثبت التضاد بين
النور والظلمة ، ويثبت للمعدل كالحاكم على الخصمين ، الجامع بين المتضادين : لا يجوز أن
يكون طبعه وجوهه من أحد الضدين ، وهو الله عز وجل الذي لا ضده ولا ند .

وحكى محمد بن شبيب عن الديصانية أنهم زعموا أن المعدل هو الإنسان الحساس
الدراك ، إذ هو ليس بنور محض ، ولا ظلام محض ، وحكى عنهم : أنهم يرون المناكحة
وكل ما فيه منفعة لبدنه وروحه حراماً . ويحترزون عن ذبح الحيوان لما فيه من الألم .

وحكى عن قوم من الثنوية أن النور والظلمة لم يزالا حين . إلا أن النور حساس عالم ، والظلام جاهل أعمى ، والنور يتحرك حركة مستوية مستقيمة ، والظلام يتحرك حركة عجزية خرقاء معوجة . فبيناهما كذلك إذ هجم بعض هامات الظلام على حاشية من حواشى النور ، فابتلع النور منه قطعة على الجهل لا على القصد والعلم ، وذلك كالطفل الذى لا يفصل بين الجرة والتمر ، وكان ذلك سبب المزاج . ثم إن النور الأعظم دبر فى الخلاص ، فبنى هذا العالم ليستخلص ما امتزج به من النور ، ولم يمكنه استخلاصه إلا بهذا التدبير .

• — الكينونية والصيامية والتناسخية منهم

حكى جماعة من المتكلمين أن الكينونية زعموا أن الأصول ثلاثة : النار ، والأرض والماء . وإنما حدثت الموجودات من هذه الأصول دون الأصلين اللذين أمتبهما الثنوية . قالوا : والنار بطبيعتها خيرة ، نورانية . والماء ضدها فى الطبع ، فما كان من خير فى هذا العالم فمن النار ، وما كان من شر فمن الماء ، والأرض متوسطة . وهؤلاء يتمصبون للنار شديدا من حيث إنها علوية ، نورانية ، لطيفة ، لوجود إلا بها . ولا بقاء إلا بإمدادها ، والماء يخالفها فى الطبع فيخالفها فى الفعل ، والأرض متوسطة بينهما . فتركيب العالم من هذه الأصول .

والصيامية منهم أمسكوا عن طيبات الرزق ، وتجردوا لعبادة الله ، وتوجهوا فى عباداتهم إلى الثيران تعظيما لها وأمسكوا أيضا عن النكاح والنباح .

والتناسخية منهم : قالوا ينسخ الأرواح فى الأجساد ، والانتقال من شخص إلى شخص . وما يلقى الإنسان من الراحة ، والتعب ، والدعة ، والنصب فيرتب على ما أسلفه من قبل ، وهو فى بدن آخر جزاء على ذلك . والإنسان أبدا فى أحد أمرين : إما فى فعل ، وإما فى جزاء ، وبما هو فيه : فإما مكافأة على عمل قديمه ، وإما محل ينتظر .

الكافأه عليه . والجنة والنار في هذه الأبدان ، وأعلى عليين . درجة النبوة ، وأسفل السافلين : دركة الحية . فلا وجود أعلى من درجة الرسالة ، ولا وجود أسفل من دركة الحية . ومنهم من يقول : الدرجة الأعلى درجة الملائكة ، والأسفل دركة الشياطين .

ويخالفون بهذا المذهب سائر الثنوية ، فإنهم يعنون بأيام الخلاص . رجوع أجزاء النور إلى عالمه الشريف الحميد ، وبقاء أجزاء الظلام في عالمه الخسيس الذميم .

• • •

وأما بيوت النيران للجوس :

فأول بيت بناه أفريدون : بيت نار بطوس ، وآخر بمدينة بخاري ، هو بردسون . واتخذهم بيتا بسجستان يدعى كركو . ولهم بيت نار آخر في نواحي بخاري ، يدعى قباذان ، وبيت نار يسمى كويسه ، بين فارس وأصبهان ، بناه كيخسرو . وآخر بقومس يسمى جرير . وبيت نار يسمى كنسكدر ؛ بناه سياوش في مشرق الصين ، وآخر بأرجان من فارس اتخذ أرجان جد كشتاسب ؛ وهذه البيوت كانت قبل زردشت :

ثم جلد زردشت بيت نار بنيسابور ، وآخر بنسا . وأمر كشتاسب أن يطلب ناراً كان يعظمها جم ، فوجدها بمدينة خوارزم فنقلها إلى دار مجرد ، وتسمى آخرخه ، والجوس يعظمونها أكثر من غيرها ، وكيخسرو لما خرج إلى غزو أفراسياب عظمها وسجد لها . ويقال إن أنوشروان هو الذي نقلها إلى كاريان فتركوا بعضها ، وحملوا بعضها إلى نسا .

وفي بلاد الروم على أبواب قسطنطينية بيت نار اتخذ سابور بن أردشير ، فلم يزل كذلك إلى أيام المهدي ، وبيت نار بإستينيا ، على قرب مدينة السلام لبوران بنت كسرى .

وكذلك بالهند والصين بيوت نيران .

وأما اليونانيون فكان لهم ثلاثة أبيات ليست فيها نار ، وقد ذكرناها .
والجوس إنما يعظمون النار لمعان فيها ، منها أنها جوهر شريف عوى ، ومنها أنها
ما أحرقت الخليل إبراهيم عليه السلام ، ومنها ظنهم أن التعظيم لها ينجيهم في المعاد من
عذاب النار .

وبالجملة هي قبلة لهم ، ووسيلة وإشارة ، والله أعلم .

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى

وأوله الباب الأول

أهل الأهواء والنحل

فهرس

الجزء الأول من كتاب الملل والنحل

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الباب الأول : المسلمون	٤٠	مقدمة	٣
١ - الإسلام ، والإيمان ، والإحسان	٤٠	١١ مقدمات الشهرستاني	
٢ - أهل الأصول	٤١	١٢ المقدمة الأولى : تقسيم أهل العالم	
٣ - المعتزلة ، والجبرية ، والصفائية والمختلطة منهم	٤٣	جملة مرسلات	
الفصل الأول : المعتزلة	٤٣	١٤ المقدمة الثانية : تعيين قانون لتعديد الفرق الإسلامية	
ما اتفقوا فيه من الآراء	٤٤	١٦ المقدمة الثالثة : أول شبهة وقعت في الخليفة وانشعابها	
١ - الواسلية	٤٦	٢١ المقدمة الرابعة : أول شبهة وقعت في الإسلام وانشعابها	
٢ - المذيلية	٤٩	٣٣ المقدمة الخامسة : سبب ترتيب الكتاب على مناهج الحساب	
٣ - النظامية	٥٣	٣٥ خاتمة المقدمات	
٤ - الخياطية ، والحديثية	٦٠	٣٧ مذاهب أهل العالم من أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل	
٥ - البشرية	٦٤	٣٨ تمهيد : أرباب الديانات والملل من المسلمين ، وأهل الكتاب ومن له شبهة كتاب	
٦ - المعمرية	٦٥		
٧ - المردارية	٦٨		
٨ - التمامية	٧٠		
٩ - المشامية	٧٢		
١٠ - الجاحظية	٧٥		
١١ - الخياطية والكيفية	٧٦		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الإباضية : ٧ - ١٣٤		١٢ - الجبائية ، والبهمية	٧٨
١٣٥ (١) الحفصية		٨٤ كلام المعتزلة من البغداديين	
١٣٦ (ب) الحارثية		٨٥ الفصل الثاني : الجبرية	
١٣٦ (ج) اليزيدية		٨٥ الجبرية	
١٣٧ ٨ - الصفرية الزيدانية		٨٦ ١ - الجهمية	
١٣٧ رجال الخوارج		٨٨ ٢ - التجارية	
١٣٩ الفصل الخامس : المرجئة		٩٠ ٣ - الضرارية	
١٣٩ معنى الإرجاء ، وأصناف المرجئة		٩٢ الفصل الثالث : الصفاتية	
١٤٠ ١ - اليونسية		٩٢ إثبات الصفات ونفيها	
١٤٠ ٢ - العبيدية		٩٤ ١ - الأشعرية	
١٤١ ٣ - الغسانية		١٠٣ ٢ - المشبهة	
١٤٢ ٤ - الثوبانية		١٠٨ ٣ - الكرامية	
١٤٤ ٥ - التومنية		١١٤ الفصل الرابع : الخوارج	
١٤٥ ٦ - الصالحية		١١٤ الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية	
١٤٦ رجال المرجئة		١١٤ أول الخوارج ، وكبار فرقهم	
١٤٦ الفصل السادس : الشيعة		١١٥ ١ - الحكمة الأولى	
١٤٧ آراء الشيعة في الإمامة ، وفرقهم		١١٨ ٢ - الأزارقة	
١٤٧ ١ - الكيسانية		١٢٢ ٣ - التجندات العاذرية	
١٤٧ (١) المختارية		١٢٥ ٤ - البيهسية	
١٥٠ (ب) الهاشمية		١٢٨ ٥ - العجاردة	
١٥٢ (ج) البيلانية		١٣١ ٦ - الثعالبة	
١٥٣ (د) الرزامية		١٣٢ (١) الأخنسية	
١٥٤ ٢ - الزيدية		١٣٢ (ب) العبيدية	
١٥٧ (١) الجارودية		١٣٢ (ج) الرشيدية	
١٥٩ (ب) السليمانية		١٣٢ (د) الشيبانية	
١٦١ (ج) الصالحية والبقرية		١٣٣ (هـ) المكرمية	
١٦٢ رجال الزيدية		١٣٣ (و) العلوية والجهولية	
١٦٢ ٣ - الإمامية :		١٣٤ (ز) البدعية	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٥ ٢	حكم الاجتهاد والتقليد ، والمجتهد والمقلد	١٦٥ (ا) الباقرية والجعفرية الواقعة	
٢٠٦ ٣	أصناف المجتهدين : أصحاب الحديث : وأصحاب الرأي	١٦٦ (ب) الناورسية	
٢٠٨	الباب الثاني : أهل الكتاب : ومن له شبهة كتاب	١٦٧ (ج) الأفضحية	
٢٠٨	أهل الكتاب ، والأميون	١٦٧ (د) الشميطية	
٢٠٩	اليهود ، والنصارى	١٦٧ (هـ) الإسماعيلية الواقعة	
٢١٠	الفصل الأول : اليهود خاصة	١٦٨ (و) الموسوية ، والمنفضلية	
٢١١	آراء اليهود ومعتقداتهم ، وكتابهم وفرقهم	١٦٩ (ز) الاثنا عشرية	
٢١٥ ١	العنانية	١٧٣ ٤	الغالية
٢١٥ ٢	اليعسوية	١٧٤ (ا) السبائية	
٢١٦ ٣	المقاربة ، واليوزعانية	١٧٤ (ب) الكاملية	
٢١٨ ٤	السامرة	١٧٥ (ج) العلبياتية	
٢١٩	ما أجمع عليه اليهود	١٧٦ (د) المغيرية	
٢٢٠	الفصل الثاني : النصارى	١٧٨ (هـ) المنصورية	
٢٢٠	أمة المسيح ، وكيف اختلفت ؟	١٧٩ (و) الخطايبية	
٢٢٢ ١	الملكائية	١٨١ (ز) الكيالية	
٢٢٤ ٢	النسطورية	١٨٤ (ح) المشامية	
٢٢٥ ٣	اليعقوية	١٨٦ (ط) النعمانية	
٢٢٦	ما أجمع عليه أصحاب الثلاث ، وما اختلفوا فيه	١٨٨ (ك) النصيرية ، والإسحاقية	
٢٢٩	الباب الثالث : من له شبهة كتاب	١٩٠ رجال الشيعة ومصنفو كتبهم	
٢٢٩ (ا) صحف إبراهيم عليه السلام		١٩١ ٥	الإسماعيلية
٢٣٠ (ب) المجوس ، وأصحاب الاثني عشر		١٩٨	الفصل السابع : أهل الفروع
٢٣٣	الفصل الأول : المجوس		المختلفون في الأحكام الشرعية والمسائل الاجتهادية
		١٩٨ (ا)	أصول الاجتهاد وأركانه
		٢٠٠ (ب)	شرائط الاجتهاد
		٢٠١ ١	أحكام المجتهدين في الأصول ، والفروع

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
١ — المانوية	٢٤٤	٢٣٣ معتقدات المجوس الأصلية	
٢ — المزدكية	٢٤٩	١ — الكيومرثية	٢٣٣
٣ — الديهمانية	٢٥٠	٢ — الزروانية	٢٣٤
٤ — المرقونية	٢٥٢	٣ — الزردشتية	٢٣٦
٥ — السكينوية ، والصياميسية ، والتناسخية	٢٥٣	٢٣٩ مقالة زردشت في المبادئ	
٢٥٤ بيوت النيران للمجوس		٢٤٤ الفصل الثاني : الثنوية	
		٢٤٤ أصحاب الاثنين الأزلين	

pc 17.

Bibliotheca Alexandrina



0415882